

مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن MESC

التحول التركي
تجاه المنطقة العربية

المشاركون

بولنت آراس
جواد الحمد
خالد أبو الحسن
صبري سُميرة
عبد الحميد كيالي
علي باكير

تصوير
أحمد ياسين

دراسات ٦٠

التحـــول التركـــي

تجاه المنطقة العربية

تصوير
أحمد ياسين

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

عمان - ٢٠١٢

كافة الحقوق محفوظة **لمركز دراسات الشرق الأوسط**

تطلب منشوراتنا من

مركز دراسات الشرق الأوسط

هاتف ٤٦١٣٤٥١ - فاكس ٤٦١٣٤٥٢

ص.ب ٢٠٥٤٣ - عمان (١١١١٨) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO
HTTP://WWW.MESC.COM.JO

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

تصوير أحمد ياسين

تصوير

أحمد ياسين



@Ahmedyassin90

مركز دراسات الشرق الأوسط
الأردن

التحـــول التركـــي

تجـــاه المنطقـــة العربيـــة

بــولنـــت آراس | جـــواد الحمـــد
خالد أبو الحســن | صبــري سُميــرة
عبد الحميد الكيالي | علـــي بـــاكيـــر

دراســـات
٦٠

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

٢٠١٢/١/١٤٧

تصوير
أحمد ياسين

فهرس المحتويات

تصوير أحمد ياسين

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

مقدمــــــة

لتركيا أهمية كبيرة بالنسبة للعالم العربي، كما هي للمناطق المجاورة لها من جهة الشرق باتجاه دول القوقاز أو من جهة الشمال والغرب باتجاه دول البلقان أو دول الاتحاد الأوروبي، حيث يشكل تاريخها الممتد عبر قرون مضت، وموقعها الجيوسياسي المتميز، أهمية لكل ما يحيط بها.

ولعل تشكيلة الشعب التركي الذي تضم غالبيته العظمى سكانا مسلمين تصل نسبتهم إلى ما يقارب ٩٩٪ منه، وعلاقات تاريخية امتدت مع العرب والمسلمين لأكثر من ثمانية قرون، يجعل توجيه النظر إلى تركيا من قبل العالم العربي وانتظار دور في أحداثه والتحولات التي يمر بها، نقطة ارتكاز جديدة للعلاقات العربية- التركية، وخاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٢، بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ووجود شخصية أحمد داوود أوغلو وزيرا للخارجية، إضافة إلى اعتلاء عبد الله غول منصب رئيس الجمهورية.

تصوير أحمد ياسين

ويبدو أنه لم يعد خافياً على المراقب السياسي ملاحظة تحول الدور التركي بعد صعود حزب العدالة والتنمية فيها إلى الحكم، حيث تشهد تركيا منذ ذلك الحين وحتى أيامنا تحولا بارزا وقويا في سياستها الخارجية تجاه الأحداث التي تمر بها المناطق المجاورة لتركيا عموما، ومنطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها المنطقة العربية، بقضيتها الفلسطينية وتحولاتها السياسية خلال العام ٢٠١١ عقب الثورات الشعبية العربية وإسقاط أنظمة دكتاتورية، حيث حدثت سلسة من التحولات التي لم تقتصر تداعياتها على الداخل التركي، وإنما كان لها انعكاسات على مستوى العالم عامة والمنطقة العربية على وجه التحديد، خاصة في ظل صياغة رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية باتت واضحة على أرض الواقع، لا سيما في الجهود التركية المتعلقة بمعالجة قضايا الدول المجاورة وغير المجاورة.

وقد أدت هذه الأحداث والوقائع إلى فتور ظاهر في علاقات تركيا مع كل من الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وربما إيران، ويشير ذلك إلى حاجة الأتراك إلى تحقيق مكاسب أكبر، سواء من ناحية الدور الإقليمي أو السياسي أو المكاسب الاقتصادية، إضافة إلى السعي نحو إعادة العلاقات مع العالم العربي وشعوبه المسلمة التي تعد عمقا استراتيجيا على المستويين الحضاري والواقعي، لا سيما مع انسداد أفق الانضمام للاتحاد الأوروبي، وقد أثر ذلك في علاقات تركيا مع حلفائها التقليديين الأوروبيين والإسرائيليين عبر عقود سابقة، وإن أي تحسن في علاقاتها مع العرب أو دول إسلامية سيكون على حساب علاقاتها مع أولئك الحلفاء التقليديين، ويبدو أن العكس كذلك.

ولعل التحول السياسي التركي الجديد نحو العالم العربي يشكل مرتكزا وأهمية للطرفين، وينعكس على الأمن الإقليمي والعلاقات الإقليمية والدولية لكل منهما.

إن سياسة تركيا الجديدة المتطلعة لتولي دور ريادي في المنطقة هي من أهم الأسباب التي أدت إلى تغير سياسة تركيا تجاه المنطقة برمتها، فوفقا لمنهجية أحمد داوود أوغلو مهندس السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، فإن تركيا ستسعى إلى تصفير المشاكل مع جيرانها، وإلى تحسين العلاقات وتسوية النزاعات معهم، سعيا للتفرغ إلى دور قيادي في المنطقة.

ولا شك أن تدهور العلاقات التركية- الإسرائيلية عقب معركة غزة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، وبعد الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية وسفينة مرمرة التركية تحديدا عام ٢٠١٠، ثم ما أحدثته الثورات الشعبية العربية في وجه الأنظمة الفاسدة والمستبدة، جعل تركيا تتطلع إلى دور أكبر في تحقيق شراكة سياسية مع العالم العربي، وخاصة مع دول الثورات الناجزة التي من المتوقع أن يسود فيها حكم ديمقراطي يبعث على تحقيق الأمن والاستقرار، وتوفير فرص النمو والازدهار الاقتصادي في تلك الدول ومن يتحالف معها.

وفي محاولة لفهم طبيعة هذا التحول تجاه الشرق الأوسط وبعض ردود الفعل

إزاءه، خاصة في ظل التحول السياسي في المنطقة العربية، جاء هذا الكتاب في تمهيد وثلاثة فصول، حيث قدم التمهيد الذي حمل عنوان "السياسة الخارجية التركية.. نظرة من الداخل"، قراءة تحليلية لما أحدثته وزراة الخارجية التركية من تحول كبير في سياستها، وأن هذا التحول كان نتاج التحولات التركية الداخلية التي مهّدت الطريق أمام بروز تصور جديد يسمح بافتراضات مختلفة حول دول المنطقة في أذهان صانعي السياسة التركية، كما يؤكد على أن السياسة الخارجية التركية في المناطق المجاورة لا تهدف إلى تحقيق دور من أدوار السيطرة، بل إلى توجه شامل في بناء السلام والأمن المبنيين على التحركات النشطة داخل هذه المناطق، وباتباع صانعي السياسة الخارجية الأتراك لهذا الخط من التفكير فقد اكتسبوا ثقة في النفس وإرادة سياسية لمواصلة محاولاتهم في عملية السلام في المناطق المجاورة.

ويقدم التمهيد عددا من الآليات التي اتبعتها تركيا بغرض تحقيق أهداف السياسة الخارجية ضمن رؤيتها الجديدة، كالتوجه نحو دمج قضايا السياسة الخارجية معا في إطار سياسة واحدة متكاملة، وتبنيها لسياسة المسافة المتساوية من الجميع، والتي تطمئن جميع اللاعبين الإقليميين وتؤكد لهم على طبيعة الدور البناء للسياسة التركية.

أما الفصل الأول "السياسة التركية تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية" فيتناول ثلاثة مباحث: تركيا والتحولات السياسية في المنطقة العربية، والسياسة التركية وأمريكا في ظل التحولات السياسية العربية، والنموذج التركي والعرب ما بعد الثورات.

ويؤكد المبحث الأول تنامي قوة السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي، والذي مثل ذروته بتسيير أسطول الحرية لفك الحصار عن غزة، وحمل حركة حماس إلى المجتمع الدولي بوصفها حركة مقاومة وطنية ضد الاحتلال وليست حركة إرهابية، إضافة إلى المشاركة في مؤتمرات القمة العربية، وتحصيل عضوية مراقبة في الجامعة العربية.

ويعرض أيضا للبيئة الإقليمية والدولية الحاكمة للسياسة التركية الخارجية تجاه العالم العربي، حيث يؤكد على أن فراغ موقع الدولة القائد في الإقليم وعدم ترحيب العالم العربي بإيران لهذا الدور، وبحث دول الإقليم عن متنفس قوي على الصعيد الدولي بصفة دول الجوار والإقليم لمواجهة الدور الاسرائيلي الكبير في التأثير على سياسات النظام الدولي تجاه المنطقة، شكَّل بيئة مساعدة على توجه تركيا نحو العرب ورسم سياسات إيجابية تجاههم، أما على الصعيد الدولي فقد شكّل اختيار الولايات المتحدة للديمقراطية التركية رمزا وقائدا للعالم الإسلامي، وكفاءتها في لعب أدوار إقليمية في موضوع النزاعات في المنطقة، وتبنيها لسياسة انهاء الخلافات والنزاعات مع دول الإقليم، شكّل حافزا لاندفاع تركيا لأخذ دور مهم في المنطقة.

وفي المقابل يشير المبحث إلى انقسام العرب إزاء التعامل مع سياسة تركيا الجديدة، فمنهم من يرى في السياسة الخارجية التركية خدمة كبرى وسنداً قوياً لقضايا المنطقة العربية، ومنهم من يرى فيها اختراقاً وملأً لفراغ حساس، عجز العرب عن ملئه في ظل غياب الدولة القائد في المنطقة، وآخرون يعارضونها لاعتبارات تنافسية أو تخوفيه.

ويخلص هذا المبحث في هذا الشأن إلى أن فرصة بناء علاقات تركية - عربية قوية ومستقرة تعد راجحة، خاصة في ظل التحول الديمقراطي والثورات الشعبية في الوطن العربي، حيث تمثل هذه التحولات فرصة لإمكانية جديدة لتطوير دور تركي عملي في الشرق الأوسط عبر بوابة المصلحة العربية لإحداث توازن يحد من تنامي الدور والنفوذ الإيراني.

ويرى المبحث الثاني من هذا الفصل "تركيا والتحولات السياسية في المنطقة العربية"، أن بداية التحول التركي من القضايا العربية كانت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، برئاسة رجب طيب أردوغان، وأن الأمر يبدو في شكله الأول والأخير رعاية تركية للمصالح العربية بكل انتفاضاتها وثوراتها في ثوب إسلامي جديد.

وأن تركيا تحاول الاستفادة من الثورات العربية من أجل وضع ملامح سياسة تركية ذات ثقل في المنطقة، تتلاءم مع السياسة التركية الداعية إلى العودة إلى مجد الأمتين التركية والعربية القديم، كما يؤكد على أن الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية موقف مدروس، وبشكل يضع الإسلام في الاعتبار قاسماً مشتركاً بين الأمتين العربية والتركية، ويحاول في ذات الوقت ملء ذلك الفراغ السياسي الذي خلّفه سقوط بعض الأنظمة العربية، وكذا يحاول تفويت الفرصة على الغرب الطامع في استغلال الموقف، متخذاً موقفه من إسرائيل وسيلة لزرع الثقة في نفوس القاعدة العريضة من الشعوب العربية المسلمة.

ومن جهة أخرى يناقش المبحث الثالث "النموذج التركي والعرب ما بعد الثورات"، الاهتمام البالغ الذي حظيت به تجربة الحزب الفتي في السلطة من قبل المراقبين والمختصين والإعلاميين على المستوى الإقليمي والدولي على حدٍّ سواء، خاصة أن ذلك قد ترافق مع ما قدّمه الحزب من استكشافٍ خلاقٍ لمفهوم ما يعنيه التمييز بين السياسة والدين، من باب أن المبادئ الدينية لا تحتاج إلى إضفاء شكل رسمي عليها وإنما يمكن إدخالها في تفكير وأعمال السياسي الفرد، والمزج بين القيم الدينية والحياة الاجتماعية، وفصل الأجندة الدينية الصريحة من البرنامج السياسي، دون فصل القيم الإسلامية المتأصلة من هذا البرنامج.

وفي إطار الحديث عن "النموذج التركي" الذي استطاع أن يحقق عدداً من المنجزات المهمة للشعب وللدولة، أثيرت التساؤلات على الساحة السياسية حول إمكانية استنساخ هذا النموذج في الدول العربية، وقد خلص المبحث بهذا الخصوص إلى أنه يمكننا الحديث عن إمكانية الاستفادة من التجربة التركيّة في الدول العربية وتسخيرها لخدمة الوضع في هذه الدول، ولكن لا يمكننا الحديث عن عملية استنساخ كامل، نظرا لاختلاف السياق والظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية.

أما الفصل الثاني " الموقف الأمريكي والإسرائيلي من التحول التركي"، فجاء في مبحثين، تناول الأول "السياسة التركية وأمريكا في ظل التحولات السياسية العربية"، ورأى أن ثمة تغيرات طرأت على السياسة التركية الخارجية قبل ثورات الربيع العربي، وهي تغيرات ناتجة عن تغيرات في تكوينة تركيا الاجتماعية وتوجهاتها، وتغيرات في رؤية قيادتها السياسية الجديدة واهتماماتها داخلياً وخارجياً، وتزايد أهمية الرأي العام التركي في صنع القرارات العامة التركية المؤثرة على المصالح العامة والقناعات العامة للشعب التركي، فكان لهذا التحول نتائج مؤثرة على مصالح الولايات المتحدة في مساحات واسعة، مثل أمن أوروبا، والعلاقات مع روسيا، وتوازنات الطاقة الجيوسياسية، ومخططات الدفاع الصاروخي، ومن المحتمل كذلك أن تؤثر التحولات التركية على قضايا إقليمية مهمة، مثل التعامل مع المشروع النووي الإيراني، والصراع العربي- الإسرائيلي.

أما بالنسبة لهذا التحول بعد ثورات الربيع العربي فيرى المبحث أنه من غير المتوقع أن يكون المستفيد الأكبر- بعد الشعوب العربية- من ثورات الربيع العربي دول مثل أمريكا أو الغرب أو إيران أو إسرائيل، وإنما المتوقع أن تكون تركيا هي المستفيد الأكبر بما امتلكته من إبداع في السياسة الخارجية وصورة دولية فعالة وخطاب سياسي حازم.

ويخلص هذا المبحث إلى أن تزايد النفوذ التركي في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي يزيد من أهمية تركيا لكل من الولايات المتحدة وأوروبا، ويمنحها مرونة في الحركة والمناورة بعيداً عن السياسات والمواقف الغربية أكثر بكثير مما سبق، دون أن تخاطر بالإضرار بعلاقاتها مع الدولة الغربية، كما أن التحولات في السياسات التركية تشكل تحديات مستمرة للسياسات الأمريكية، فأمريكا مُعتادة على رؤية تركيا من خلال مناظير حلف الناتو والأمن الأوروبي وحسب، ورغم بقاء هذه العناصر في صورة السياسات التركية إلا أن عناصر جديدة دخلت عليها تُقلق المصالح الأمريكية،

وهي تتعلق بالسياسات التركية في الشرق الأوسط، خاصة في ظل ثورات الربيع العربي وما رافقها من تغيرات إقليمية ودولية، وبسياساتها في المنطقة الأوروآسيوية.

ومما زاد في التحديات للسياسة الأمريكية أن الأدوار والتحولات التركية الجديدة تأتي على خلفية علاقات أمريكية- تركية مُتذبذبة وقلقة تاريخياً منذ بداياتها، فتارة تتعرض لاهتزازات، وتارة تصل حد التعاون الاستراتيجي، وفي هذا الإطار تطفو إلى السطح مجموعة من أولويات السياسة الأمريكية الحساسة في تعاملها مع تركيا الجديدة.

ويناقش المبحث الثاني من هذا الفصل "**الرؤية الإسرائيلية للتحول التركي**"، حيث يحاول توضيح القراءة والرؤية الإسرائيلية للتحول في السياسات الخارجية التركية وعلاقاتها مع جوارها الإقليمي من خلال قراءة تحليلية لدراسات وتحليلات إسرائيلية تناولت هذا الموضوع، وقد خلص إلى أن إسرائيل تدرك جيداً حقيقة حاجتها إلى علاقاتها مع تركيا أكثر من حاجة الأخيرة إلى هذه العلاقات، إضافة إلى أن دوائر صناعة القرار السياسي في إسرائيل تولي أهمية استراتيجية للعلاقات الإسرائيلية- التركية، إذ ترى أن أي تدهور إضافي في هذه العلاقة من شأنه أن يزيد من عزلة إسرائيل الدولية بشكل جوهري، أما تركيا فتتوافر لها بدائل طبيعية في المنطقة بحكم التاريخ والدين المشترك على عكس إسرائيل، وهو ما يقلل من حاجة تركيا إلى علاقاتها مع إسرائيل.

أما بالنسبة للعلاقات التركية مع الفلسطينيين فقد بدا واضحاً عدم رضا إسرائيل عن صلات تركيا بحركة حماس، غير أنها تدرك أن هذه الصلات، فضلاً عن التقارب التركي الإيراني، يمكن أن يشكل لـ "حلفاء إسرائيل"، ممثلين بالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، "قناة خلفية" للاتصال بجهات لا تقيم معها هذه الدول صلات مباشرة.

وحول التعاون العسكري بين الدولتين وعضوية الاتحاد الأوروبي لتركيا، يؤكد المبحث على أن إسرائيل ترى في المؤسسة العسكرية التركية حليفاً سعى على الدوام

إلى تعزيز التعاون بين إسرائيل وتركيا، غير أن المناخ السياسي الحالي في تركيا، خاصةً بعد الاعتداء على أسطول الحرية، أدى إلى تراجع التعاون العسكري، وخاصةً في مجال التدريبات بين الدولتين، كما تنظر إسرائيل إلى عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي بأنها تعزيز كبير لمجموعة الدول في الاتحاد، والتي تنتقد إسرائيل وتتبنى وجهات نظر شبيهة بتلك التي تتبناها تركيا.

ويختتم الكتاب بعرض وثائق تمثل أهم التصريحات التركية الرسمية حول التحولات السياسية في المنطقة العربية.

التمهيد

السياسة الخارجية التركية ... نظرة من الداخل*

بعد منتصف عام ٢٠٠٩، صيغت رؤية جديدة لسياسة تركيا الخارجية تجاه العالم عامة، والشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص، وقد تحولت بشكل كبير نحو تغيير الخطاب والممارسة، فخطها الجديد من حيث النشاط وتعدد الأبعاد واضح على الأرض، لا سيما حتى هذه اللحظة في جهودها المتعددة في معالجة المشكلات المزمنة لدى المناطق المجاورة، وقد اختلفت مهمة وزارة الخارجية من التخطيط الفكري للسياسات إلى انشغال أكبر في السياسة الخارجية بعد هذا التاريخ، وشهدت السياسة الخارجية انهماكا أعمق لتركيا في الشؤون السياسية الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسة العالمية.

وهنالك إجماع على أن وزراة الخارجية التركية بقيادة الوزير أحمد داود أوغلو أحدثت ذلك التحول، ليصبح توجهها نشيطا ومتعدد الأبعاد، فقد صيغت الرؤية والأسلوب للخط الجديد، ووضع الإطار الذي يضمن المحافظة عليه؛ حيث كانت الرؤية والأسلوب بداية موضع نقاش وانتقاد كبيرين نظرا لتشكيك كثيرين في مدى مناسبتها للسياسة التركية الخارجية، ولكن بعد سبعة أعوام من حكم حزب العدالة والتنمية تحول جل النقاش إلى إمكانية ثبات هذه السياسة دون وجود الحزب.

ورغم تعرض هذا التوجه لانتقاد دائم إلا أن هذه الرؤية أثبتت نجاحها على

---

* تقرير أعدة مركز سيتا للدراسات والأبحاث في تركيا بعنوان "السياسة التركية الخارجية في عهد داوود أوغلو"، وترجمه مركز دراسات الشرق الأوسط إلى العربية بتصرف ليناسب موضوع هذا الكتاب.

الأرض واكتسبت شرعية في أعين النقاد داخل تركيا وخارجها، ويعود الفضل في تأثير هذه السياسة بشكل رئيس إلى وزير الخارجية أوغلو والرئيس التركي عبد الله جول حين كان وزيرا للخارجية قبله في تبني رؤيتهما في تطبيق تلك السياسة، حيث كان لذلك صدى يتجاوز الأراضي التركية سواء إلى المناطق المجاورة أو المنظمات الدولية التي تساهم فيها تركيا مساهمة فاعلة.

رؤية تركيا لسياستها الخارجية

تستند الرؤية التركية للسياسة الخارجية إلى التحول التركي المحلي، ولا سيما فيما يخص الاستقرار السياسي والاقتصادي، فقد مكّن الإصلاح الداخلي والقدرات الاقتصادية المتنامية من إبراز البلاد على أنها مروّج للسلام في المناطق المجاورة، فقبل ذلك كانت مسألة الأمن في تركيا تعامل إلى حد كبير على أنها مسألة داخلية، وكانت السياسات الخارجية بمثابة امتداد لهذه العوامل المحلية، وعادة ما كان يرافق هذا الموقف نزعة ملحوظة إلى ربط المشاكل المحلية بالخارج والبحث عن أعداء خارجيين يمثلون الأسباب الحقيقية وراء المشاكل الأمنية، وقد يكون لهذه المشاكل أسباب خارجية في بعض الأحيان، إلا أن النخب السياسية كانت غالبا ما تبالغ في الحديث عنها واستغلالها لإحكام سيطرة تلك النخب على السلطة، أما السياسة الجديدة فقامت على مبدأ تصوري جغرافي جديد يضع حدا لما يسمي "عزلة" الدول المجاورة لتركيا، إذ يعتبر أحد أهم عناصر رؤيته هو جعل الانحيازات والصور السلبية المتعارف عليها، وخاصة عن الشرق الأوسط، شيئا من الماضي، وهو التحول الذي سهّل على تركيا تحرير سياستها الخارجية كليا من قيود العوامل المحلية.

لقد مهّدت التحولات التركية الداخلية الطريق أمام بروز تصور جديد يسمح بافتراضات مختلفة حول دول المنطقة في أذهان صانعي السياسة، إذ يكمن جوهر القضية في التحول المذكور سابقا والذي أعاد تكوين خيارات السياسة الخارجية، وبهذا تكون السياسة الخارجية التركية الجديدة قد تشكلت تحت تأثير التعريف الجديد

الذي اعتمد بشكل مباشر على الدور التركي في المناطق المجاورة والسياسة الدولية فيما سمي "العمق الاستراتيجي"، حيث توسعت الحدود لتتجاوز الوطن في الخارطة الذهنية لدى صانعي السياسة التركية، وهكذا تلاشت الحدود الأرضية للتأثير التركي في الدول المجاورة حسب هذه العقلية، كما أصبح للعلاقة بين "المتاخمة والعلاقة مع الآخر" معنى جديدا عقب إزالة التوترات الناجمة عن تصورات التهديدات المحلية في السياسة الإقليمية.

ويشير وزير الخارجية أوغلو إلى تعهد تركيا بالمساهمة في قضايا الأمن والاستقرار والازدهار في مناطق واسعة تتعدى الجوار المباشر لتركيا، وعلق على النشاط المرتقب لتركيا في أفريقيا بقوله: "إن الدولة التي تسهم في إضعاف أفريقيا لا يمكن أن يكون لها مكانة دولية".

والاهتمام التركي المحدث في هذه المناطق يعد نتيجة لوضعها لمسائلها الداخلية في إطارها الصحيح واكتساب الثقة بالنفس فيما يخص العلاقات الدولية وصياغة رؤية عالمية للسياسة الخارجية والسعي نحو دور قيادي في السياسة الدولية، وبحسب رأي أوغلو فإن تركيا بلغة الجغرافية تحتل موقعا فريدا؛ إذ إن بلدا بهذا الحجم الكبير في وسط الأراضي الواسعة الأفرويوروآسيوية يمكن اعتباره بلدا مركزيا يتمتع بهويات إقليمية متعددة لا يمكن حصرها بشخصية موحدة واحدة، فعلى غرار كل من روسيا وألمانيا وإيران ومصر، لا يمكن وصف تركيا جغرافيا أو ثقافيا بربطها بإقليم واحد فقط، بل إن تركيبتها الإقليمية المتنوعة تمنحها قدرة على المناورة في مناطق متعددة في ذات الوقت، وبذلك تبدو وكأنها تسيطر على مساحة من التأثير في ضواحيها المباشرة.

وهذا يعني أنه على الرغم من تشابه المسافة التي تفصل تركيا عن البلدان الأخرى- حسب داود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي"- إلا أن هنالك اعترافا جديدا بالجذور التاريخية والثقافية لتركيا في المناطق المجاورة ليغير التصورات حول هذه الجغرافيات ضمن مقدمات الفهم الجغرافي الجديد.

إن تغير دلالات آسيا وأفريقيا في الخطاب الجديد لصانعي السياسة الخارجية يوضح التفاعل النشط بين النفوذ والجغرافيا، وهنا تظهر عملية إعادة التموضع التي تضع تركيا في مشهد جغرافي أوسع أو تجعلها جزءا من مناطق جديدة؛ فالسياسة التركية الخارجية الجديدة تضع تركيا ضمن مناطق متعددة بشكل لا يمكّنها من أن تحتل مكانة جيوسياسية مهمة فحسب، بل وتتمتع بالقدرة على الظهور على أنها لاعب مؤثر في الأوضاع السياسية والاقتصادية.

وهذه الرؤية تقوم بترجمتها على أرض الواقع السياسة التركية الخارجية ونخبتها الأمنية وسياسيوها الموجودون في السلطة الآن، وقد مثّل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لخطاب وزير الخارجية التركي أوغلو حول العمق الاستراتيجي بقوله: "ليست إسطنبول مركزا يجمع بين القارات فحسب، بل هي رمز مركزي يجمع بين الحضارات ويؤلف بينها"، أي إن أردوغان يضع إسطنبول في مركز مشهد واسع يكتسب فيه الإرث التركي الجغرافي والثقافي قيمة من خلال سياق أرضي أرحب، ويرى أوغلو أن الأدوار التركية من تشيلي حتى إندونسيا، ومن أفريقيا حتى وسط آسيا، ومن الاتحاد الأوروبي حتى منظمة المؤتمر الإسلامي، سيكون جزءا من توجه عام في السياسة الخارجية، فهذه المبادرات ستجعل من تركيا فاعلا دوليا أثناء اقترابنا من عام ٢٠٢٣، الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية.

وبهذه العقلية تبرز تركيا لاعبا مؤثرا في الجغرافيا الممتدة من أفريقيا إلى الشرق الأقصى وما وراءه.

يميل النقاد إلى تقديم الرؤية الجديدة على أنها "عثمانية جديدة" عن طريق التأكيد على تركيز معظم نشاط السياسة التركية الخارجية على المناطق العثمانية السابقة، والواقع أن هذه السياسات تمثل استمرارية للنشاط التركي الذي بدأ بالتغير التدريجي في عهد الرئيس السابق تورجوت أوزال والخطوات الجذرية التي اتخذتها الحكومة الائتلافية التي سبقت حكومة حزب العدالة والتنمية باتجاه العضوية في

الاتحاد الأوروبي؛ فعن طريق تعزيز هذه الاتجاهات أنشأ وزير الخارجية التركي أوغلو رؤية أكثر شمولا للسياسة الخارجية ووضع لها آليات تواجه تحديات العولمة في عصر الدول ما بعد الأممية.

إن توجه تركيا في جعل الحواجز الحقيقية تفقد معناها مع احترام سيادة الأمم يخلق التزامات بالعودة إلى نسيج الدولة العثمانية السابقة، ويرى إبراهيم كالين، مستشار رئيس الوزراء التركي، بأن "ما بعد الحداثة التركية يبدو وكأنه جزء لا يتجزأ من الماضي العثماني".

وإشارة أوغلو إلى الانتماءات التاريخية الثقافية تمنح الأولوية لتركيا في علاقاتها مع المناطق المجاورة ولكن ليس من خلال إغفال ماضي تركيا العثماني ولا محاولة اختزاله كما كان، فمثلا يقول في النزاع حول مدينة القدس، في كتابه "العمق الاستراتيجي": "لا يمكن لأي مشكلة سياسية في المنطقة أن تحلّ دون الرجوع إلى السجلات العثمانية"، حيث يهدف إلى إعادة تفعيل الماضي العثماني بغرض منح مكانة لتركيا في عملية سلام الشرق الأوسط.

أما الملاحظة الأخرى التي تبدو حول الطرح الواقعي لرؤية تركيا فهي أن هناك أولوية للسياسة الخارجية الجديدة تتعلق بالتركيز على الأهمية المتصاعدة للاستقلالية الاقتصادية، وفي هذا السياق يعتبر من المضلل اعتبار العثمانية الجديدة دافعا أساسيا لتصور تركيا الجيوسياسي.

إن السياسة التركية الخارجية في المناطق المجاورة لا تهدف إلى تحقيق دور من أدوار السيطرة، بل إلى توجه شامل في بناء السلام والأمن المبنيين على التحركات النشطة داخل هذه المناطق، وباتباع صانعي السياسة الخارجية الأتراك لهذا الخط من التفكير فقد اكتسبوا ثقة في النفس وإرادة سياسية لمواصلة محاولاتهم في عملية السلام في المناطق المجاورة؛ فتركيا تستضيف قادة من الشرق الأوسط وأوراسيا، إضافة إلى سياسيين ومسؤولين من أعلى المستويات في الدول الغربية، وتوفر الأرضيات المناسبة لحل

النزاعات في الجغرافيات المختلفة، حيث يحاول صانعو السياسة الأتراك التغلب على الخلافات بين الدول المتنازعة من خلال إجراءات بناء الثقة عن طريق التوسط بينها وتسهيل إيجاد حلول للمشكلات الإقليمية المزمنة، وقد أدى هذا التوجه لدى صانعي السياسة الأتراك إلى بروز تركيا في دور صانع السلام في محيطها من النظام الدولي.

ونظرا لتحفيز الرؤية لكل هذه التطورات فإنها تهدف إلى تهيئة المناخ لوعي سلمي جديد في منطقة جغرافية واسعة تمتد من الشرق الأوسط إلى سهول أوراسيا.

أدوات السياسة الخارجية الجديدة

تقدم تركيا عددا من الآليات بغرض تحقيق أهداف السياسة الخارجية المقترحة مسبقا في رؤيته الجديدة:

١- التوجه المتكامل للسياسة الخارجية

تعتقد تركيا بأنه كان لها أولوياتها في توجيه السياسة الخارجية في حقبة الحرب الباردة، ففي ذلك الحين كان في أذهان صانعي السياسة الخارجية هيكلية محددة من الأولويات، وكانوا يتبعون سياسة خارجية مرتبطة بهذه الأولويات الثابتة، أما في الرؤية الجديدة فإن هذه الهيكلية لم تعد صالحة في هذه الحقبة، وتحتاج تركيا بدلا منها إلى إنشاء سياسة جديدة تدمج قضايا السياسة الخارجية معا في إطار سياسة واحدة متكاملة؛ إذ ليست تركيا في حالة من الترف كي تدير ظهرها لمناطق معينة أو تتجنبها كما فعلت في السابق، بل إنها تتمتع بهويات إقليمية متعددة تمنحها القدرة على اتباع سياسة خارجية تصهر العديد من القضايا في بوتقة واحدة، من عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الاستقرار في القوقاز، مع إعطاء الأولوية للقضايا الملحة دون إغفال الاهتمامات الأخرى للسياسة الخارجية.

واستنادا إلى هذا الخط المنطقي في التفكير، تعدّ السياسة الخارجية عملية لا بد من تأملها من وجهة نظر بعيدة المدى بالمقارنة مع حققته وجهات النظر السابقة، فعلى

سبيل المثال، كان الخلاف الدائر حول الاتحاد الأوروبي وقبرص مطروحا على أجندة النصف الأول من عام ٢٠٠٤ في حين ركزت السياسة الخارجية على العراق فيما تبقى من نفس العام، ثم ظهرت مأساة غزة على الأجندة في أواخر العام ٢٠٠٨، وهنا يرى وزير الخارجية أوغلو بأنه من الخطأ اصطناع المحافظة على أولوية واحدة في منطقة محددة، حيث يجب على الاهتمام التركي أن يبقى متأصلا في مبادئ العمق الاستراتيجي، ولكن بشكل مرن وسلس يكفي لتحقيق الاستجابة المناسبة للتغيرات التي تحصل في أي فترة زمنية.

وفي سياق متصل، ترفض تركيا فكرة الإلقاء باللائمة على نفسها بسبب تغير المحاور في السياسة الخارجية، فقد تعتبر تركيا مثلا متوجهة نحو قبرص عند النظر إلى نشاطها في عام ٢٠٠٤، وقد تعتبر متوجهة نحو الشرق الأوسط عند النظر إلى نشاطها الدبلوماسي المكثف أثناء أزمة غزة، وهذه التقسيمات تمثل خطأ تقييم السياسة التركية الخارجية بفعل حدس معين قصير الأمد دون فهمه على أنه عبارة عن عملية، أما فتتّبع تركيا سياسة متكاملة تجمع بين مناطق السياسة الخارجية وقضاياها في صورة واحدة من التصور السياسي، وفي رفض تركيا لفكرة التحول التركي من محور الغرب إلى محور الشرق الأوسط فإنها تشدد على أن لها مقعدا في الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهي عضو نشط في مجموعة العشرين، وأنها تحتفظ بكامل التزامها بعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فكل هذه الالتزامات المتواصلة للانخراط مع الغرب، إلى جانب العلاقات الوطيدة مع الشرق، تشكل السمات المميزة للتوجه السياسي الخارجي المتكامل لدى تركيا.

٢- اعتماد السياسة الخارجية على دبلوماسية متوازنة

إذ ينتقد أوغلو المستوى المتدني للتدخل الدبلوماسي التركي في منظمة المؤتمر الإسلامي، والذي عزاه إلى الفرصة التي ضيعتها تركيا في إبراز مرشح تركي في موقع

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في العام ٢٠٠٠، ومن هنا وجهت تركيا سياستها الخارجية إلى مستوى عال من الاشتراك في انتخاب أمين عام المنظمة في العام ٢٠٠٤، وكانت النتيجة انتخاب أكمل الدين إحسان أوغلو لشغل هذا المنصب من خلال التصويت الديمقراطي لأول مرة في تاريخ المنظمة.

وكذلك شهدت عواصم الدول المجاورة لتركيا زيارة عدد أكبر من السياسيين والنخب السياسية التركية في السنوات القليلة الأخيرة، مما كان عليه في العقود السابقة، وقد هدفت دبلوماسية المبادرة هذه إلى تحقيق "انعدام المشاكل" مع جيران تركيا، ثم انتقلت إلى المرحلة التالية التي سماها أوغلو في أول مؤتمر صحفي له وزيرا للخارجية: "الحد الأقصى من التعاون"، فها هي تركيا تستضيف كبرى قمم المنظمات الدولية من منتدى المياه والدول الأضعف تنمية إلى المجتمع الكاريبي، وها هي تستضيف المحادثات المباشرة وغير المباشرة بين أطراف الصراع من الشرق الأوسط إلى سهول أوراسيا، ومن الأمثلة على ذلك المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا والمحادثات المباشرة بين أفغانستان وباكستان، وقد حصلت تركيا على مقعد غير دائم في مجلس الأمن في الأمم المتحدة وعلى موقع مراقب في كل من الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية واتحاد الدول الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، وقد تجاوزت المساعدات التنموية التركية ٧٠٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٨، وبدأت تبرز في الأمم المتحدة على أنها واحدة من الدول المانحة.

٣- الحضور على الأرض

إذ تعتقد تركيا بأنها لا بد أن تكون موجودة، لا سيما في أوقات الأزمات، سواء في الاتحاد الأوروبي أو الشرق الأوسط أو القوقاز، وبرؤيتها التركية، وقد نفذت هذه الآلية في عدة حالات، كان آخرها الأزمة الروسية الجورجية وأزمة قطاع غزة، حيث زار رئيس الوزراء أردوغان جورجيا وأذربيجان وروسيا قبل أي زعيم آخر في المنطقة

أو أوروبا، وقدمت تركيا أرضية للاستقرار، وأدارت بذكاء أزمة محتملة بين حلف الأطلسي وروسيا حول البحر الأسود.

أما بالنسبة لغزة فقد زار أردوغان أربع دول عربية مؤثرة بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة مباشرة، وقام وفد تركيا بقيادة داود أوغلو نفسه بجولة دبلوماسية مكوكية بين دمشق والقاهرة أثناء الأزمة.

٤- سياسة متساوية الأبعاد ومحتوية للجميع

فهي ترى أن سياستها لا بد أن تضم جميع اللاعبين ذوي العلاقة وتشكل ائتلافا عريضا لحل المشاكل وصياغة المبادرات، وبهذه الطريق تواصل تركيا دبلوماسيتها بعناية واعتدال، ويحافظ صانعو السياسة الأتراك على مسافة متساوية من جميع اللاعبين، ويتجنبون الاشتراك في أي تحالفات أو تكتلات إقليمية، وهذه السياسة متساوية الأبعاد المحتوية للجميع تطمئن اللاعبين الإقليميين وتؤكد لهم على طبيعة الدور البناء للسياسة التركية.

٥- الأداء الشامل في السياسة الخارجية

أي إشراك المنظمات غير الحكومية والهيئات الاقتصادية والمنظمات المدنية الأخرى في الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية وحفز دعمهم للخط النشط الجديد في السياسة الخارجية، حيث أدى التأثير الإيجابي لفهم السياسة الخارجية الجديدة إلى اتساع الدور الذي تقوم به المجموعات الاجتماعية المتعددة في صنع السياسة الخارجية، فالمنظمات التجارية والمجتمع المدني والمفكرون ومراكز الدراسات واللاعبون الآخرون يقدمون التغذية لعملية صنع السياسة الخارجية، وهذا الدور الجديد الذي تقوم به هذه المؤسسات يعدّ جزءا من فكرة الأداء الشامل، بالمقارنة مع فترة من الماضي كان يتم فيها بناء السياسة الإقليمية والعلاقات الدولية بطريقة لا تسمح لهؤلاء اللاعبين بالمشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية.

أسلوب السياسة الخارجية التركية

لقد أبدعت تركيا بتقديم عدد من مبادرات السياسة الخارجية، ومن هذه المبادرات دعوة حركة حماس والانخراط معها في سياسة متواصلة، وهي التي حصلت على الاهتمام الأكبر من غيرها من المبادرات وكانت مركز الانتقاد لوزير خارجية تركيا، وقد كان انتصار حماس في كل من الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٥ وانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام ٢٠٠٦ قد آذن ببدء حقبة جديدة من القضية الفلسطينية، وكان رفض حركة حماس للاعتراف بإسرائيل يثير قلقا عميقا في المجتمع الدولي، حيث بدأت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الإجراءات المحتملة لإرغام الحركة على الاعتراف بإسرائيل، أما الحزب الحاكم في تركيا، وهو حزب العدالة والتنمية، وبتوجيه من أوغلو، فقد فسّر فوز حركة حماس بشكل مختلف وفضّل التعامل الدبلوماسي معها لتفادي أي مشاكل محتملة، وقام وزير الشؤون الخارجية ببيان الموقف التركي، وهو أن على جميع الأطراف احترام نتائج الانتخابات الديمقراطية، وأن من المخالف للمبادئ الديمقراطية محاولة اللاعبين الخارجيين إضعاف النظام المنتخب حديثا عن طريق فرض إجراءات اقتصادية في حق الإدارة الفلسطينية، واستنادا إلى صانعي السياسة الأتراك فإن حركة حماس كانت تبحث عن حلفاء لها في الشرق الأوسط للتخلص من الحصار الاقتصادي والسياسي التي تواجهه من النظام الدولي، وفي هذا السياق، ودون التدخل التركي، كان الملجأ الممكن الوحيد لحركة حماس هو محور إيران- سوريا- حزب الله.

ترى تركيا ضرورة إشراك حركة حماس في العملية السياسية، وحاول وزير خارجية تركيا إقناع الحركة بالعودة إلى الهدنة مقابل رفع إسرائيل للحصار المفروض على غزة، وطلب صانعو السياسة الأتراك منها إعلان وقف لإطلاق النار والعمل على تلطيف الأجواء السياسية بين جميع الأطراف على الساحة الفلسطينية، والتقى أوغلو في سوريا مرتين برئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل، حيث كانت

زيارته الثانية نتيجة لطلب الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي المساعدة من أردوغان، وبهذه الطريقة ابتدأت تركيا عملية وساطة بين حركة حماس واللاعبين الدوليين مع الحفاظ على اتصالات دورية مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وكان الهدف من مساهمة أنقرة في هذا السياق حث حركة حماس على اتخاذ خطوات براغماتية والتركيز على التقارب بين الفصائل الفلسطينية.

ويؤكد البرفسور ريتشارد فوك المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة على أهمية إشراك تركيا لحركة حماس، وخصوصا دعوتها في عام ٢٠٠٦، بقوله: "إن من المأساوي فشل هذا المسعى الذي كان قد تعرض للانتقاد في حينه؛ فعند النظر إلى الماضي كان من الممكن الاستفادة بشكل كبير من سلامة السكان المدنيين في قطاع غزة وأمن إسرائيل عن طريق استثمار المبادرة التركية التحرك لتنفيذ استعداد حركة حماس للقبول بهدنة طويلة الأمد"، وكان أوغلو قد شارك في اللقاء الذي جمع ساكوزي والرئيس السوري بشار الأسد وخافيير سولانا الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون المشتركة في الخارجية والأمن، وذلك في دمشق في كانون ثاني/ يناير من عام ٢٠٠٩، وأثناء المؤتمر الصحفي المشترك بين ساركوزي والأسد، عبر ساركوزي عن تقديره للمشاركة الفاعلة لوزير الخارجية التركي داود أوغلو في العملية، وانضمت العديد من وسائل الإعلام الشرق أوسطية والغربية إلى ساركوزي في الامتنان الخاص لدور أوغلو مع الإشارة إلى دوره في الاتفاق على هدنة بين كل من حركة حماس وإسرائيل.

إن النشاط السياسي الخارجي لتركيا لا يقتصر على الشرق الأوسط، فقد شهدت السنوات السبع الأخيرة نشاطا مماثلا في السياسات المتبعة تجاه الاتحاد الأوروبي وقبرص والقوقاز، أما الخط الجديد المتبع لتركيا تجاه القوقاز قبيل الأزمة الروسية الجورجية- على سبيل المثال- فيعتبر معلما من معالم سياسات تركيا العملية على الأرض، وكان من نتائج السياسة التركية الإقليمية الجديدة بعد الأزمة الروسية-

الجورجية أن أطلقت أنقرة مبادرة دبلوماسية متعددة الأطراف تحت اسم "برنامج التعاون والاستقرار في القوقاز"، والتي تضم كلا من روسيا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وتركيا، ويهدف هذا البرنامج إلى صياغة رؤية إقليمية مشتركة، إلى جانب الأدوات السياسية المستخدمة للتعامل مع قضايا الإقليمية، مثل السلام والأمن والتعاون الاقتصادي وأمن الطاقة، وقد أشار رئيس الوزراء التركي أردوغان إلى وجوب تطبيق هذا البرنامج لمبادئ منظمة الأمن والتعاون الأوروبية ومعاييرها، ثم أضاف بأن "الفشل في مجموعة (منسك) في الحصول على أي نتائج هو حقيقة تجعلنا نعمل التفكير، فبرنامج التعاون والاستقرار في القوقاز سيساهم في الجهود الرامية إلى خلق السلام والاستقرار في المنطقة".

ويعني موقف تركيا هذا تفضيل أنقرة حلا شاملا للوضع هناك، وقد كانت استجابة كل من أرمينيا والاتحاد الروسي وأذربيجان وجورجيا للعرض قد اتسمت بالإيجابية وأثنت على المحاولة البناءة للمشروع المقترح، ويهدف التوجه التركي الجديد في إشراك أذربيجان وأرمينيا في جهود السلام الإقليمي إلى إنهاء سيطرة الصراعات الثنائية على غرار ما كان في زمن الحرب الباردة، والإدارة الأرمنية تعترف كذلك بضرورة وضع حد للأنماط العدائية التي تخلق دوائر العنف في المنطقة، وقد التقى مسؤولون من الدول الخمس في هلسنكي لمناقشة أهداف برنامج التعاون والاستقرار في القوقاز ومبادئه وآلياته في كانون أول/ ديسمبر من عام ٢٠٠٨.

إن أنقرة تحاول تجنب الاصطفاف في أي نزاع روسي- غربي، بل إنها تسعى إلى بناء علاقات مع كل منهما، وقد اتّبعت تركيا هذه السياسة بشكل واضح أثناء الأزمة الروسية- الجورجية في آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨، حيث تصرّف صانعو السياسة الأتراك بحذر أثناء الأزمة للتخفيف من التوتر، واقترحوا فكرة البرنامج الإقليمي لتسوية المشاكل الإقليمية، وفي خضم هذه الأزمة كذلك أشار رئيس الوزراء أردوغان إلى أهمية العلاقات مع روسيا بالصيغة التالية: "إن أمريكا حليفتنا، والاتحاد الروسي

جار مهم ... روسيا شريكنا التجاري الأول، ونحن نحصل على ثلثي طاقتنا من روسيا، ونتصرف حسب مصالحنا الوطنية ... لا يمكننا إهمال روسيا".

لقد كان النزاع والتصعيد المسلّحان في التوتر بين روسيا وجورجيا سببا في تحميل تركيا عبئا إضافيا أثقل في المنطقة، حيث إنها أثناء توسطها بين الأطراف المختلفة واجهت اختبارا حاسما في موقفها المحايد عندما عبرت السفن الحربية الأمريكية المضائق التركية لإيصال المساعدات إلى جورجيا، ونظرا لعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي وجوارها لجورجيا فقد كانت تركيا تدعمها اقتصاديا وسياسيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، أما بعد ذلك فقد حاول صانعو السياسة الأتراك تطويق الأزمة الروسية- الجورجية في منطقة القوقاز ومنع توسعها في إقليم البحر الأسود، رغم أن هنالك ميلا لطلب الدعم من لاعبين خارجيين وتحالفات إقليمية أكبر لتحقيق الأمن في المنطقة؛ فأذربيجان وجورجيا تعتمدان على حلف شمال الأطلسي والقوى الغربية وتسعيان نحو تحالفات إقليمية مع أوكرانيا ومولدوفا وتركيا، أما أرمينيا فتعتمد على روسيا التي بدورها تدعو منظمة تعاون شانغهاي إلى دعم القضية الروسية في القوقاز.

لقد تمثّل الرد التركي في اقتراح برنامج الاستقرار في القوقاز لصياغة حوار بين الدول القوقازية الثلاثة وروسيا وتركيا لاحتواء أي أزمات تنشب في المنطقة، ويشدد صانعو السياسة الأتراك على الحاجة لآلية لبناء الثقة لتعزيز التفاهم الأمني الإقليمي، وقد أعطى الاتحاد الأوروبي الضوء الأخضر لهذه المبادرة، وأشاد تقريره في متابعة مباحثات انضمام تركيا إليه بهذا المشروع، وكذلك تلقى البرنامج الدعم من حلف شمال الأطلسي على أنه خطوة بناءة نحو الأمن في المنطقة الأوسع للبحر الأسود في إطار الخط البناء للسياسة التركية أثناء الأزمة.

أما المثال الثالث المتحقق بفعل التأثير القوي للمنهجية التركية الجديدة فهو تقديم صانعي السياسة لتركيا على أنها البلد الوحيد الذي يمكنه اتخاذ علاقات بناءة مع جميع اللاعبين العراقيين المجاورين، فقد أشار أردوغان إلى أن لحكومته علاقات متواصلة

ومتكافئة مع جميع المجموعات الإثنية لحثها على الوصول إلى وحدة العراق ورفاهيته، ولكي تساهم تركيا في الاستقرار السياسي في العراق فهي تتّبع أربعة مسارات في العلاقات الدبلوماسية تمثل خط السياسة الخارجية متعدد الأبعاد لدى داود أوغلو، وهي:

- مسار مجلس الأمن
- مسار منظمة المؤتمر الإسلامي
- مسار جيران العراق
- مسار المجموعات الإثنية والدينية في العراق

وقد كانت أهم هذه المبادرات كما يبدو هو منتدى جيران العراق، والذي التأمت أطرافه في إسطنبول في ٢٣ كانون ثاني/ يناير عام ٢٠٠٣ للوصول إلى حل سلمي، وواصل نشاطاته إلى ما بعد بداية حرب العراق.

وقد التقى وزراء الخارجية للدول ذات العلاقة في هذا المنتدى إحدى عشرة مرة بشكل رسمي وثلاث مرات بشكل غير رسمي في أماكن مختلفة مثل إسطنبول وبغداد وطهران، ومن خلاله اتفق جميع جيران العراق على سلامة أرض العراق ووحدتها، وقد حضر بعض الاجتماعات ممثلون عن المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة والأمانتين العامتين للجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه الاجتماعات على محمل الجد، وطالب بمزيد من التعاون الإقليمي حول القضية العراقية، وقد ألهمت هذه المبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بتأسيس مجموعة تشاورية تضم الأعضاء المشاركين في المنتدى.

إن تركيا تلعب دورا نشطا في زيادة حساسية الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي للقضية العالقة في العراق، فقد اهتمت في سياستها خلف الكواليس بجمع الأمريكيين وأهل السُنَّة في مناسبات عديدة، وفي اجتماع من تلك الاجتماعات التي سبقت الانتخابات العراقية وافق السُنة على وقف هجماتهم بشرط توفير الولايات المتحدة للظروف الملائمة لانتخابات حرة.

وكذلك جمعت أنقرة كبار شخصيات المعارضة السنية مع المبعوثين الأمريكيين لضمان مشاركة السنة في الانتخابات العراقية العامة في ٣٠ حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٥، كما التقى طارق الهاشمي نائب الرئيس العراقي وأحد زعماء السنة بالمبعوث الأمريكي السابق زلماي خليل زاد في إسطنبول ضمن مبادرة أخرى تهدف إلى إشراك كافة الأطراف في العملية السياسية.

كما قامت تركيا بتنظيم برامج تدريبية لثلاثمئة وخمسين سياسيا عراقيا من العديد من الأحزاب السياسية للمساهمة في العملية الديمقراطية في العراق، وتظهر هذه الجهود تمتع النخبة السياسية الحاكمة في تركيا بثقة في النفس عالية جدا بأنها يمكن أن تلعب دورا بنّاء في الشرق الأوسط بما في ذلك العراق، ولا زالت السياسة التركية تجاه العراق مصدر قوة في العلاقات التركية- الأمريكية، ودافعا قويا وراء تصور الرئيس باراك أوباما لما يسمى "الشراكة النموذجية" حول عدد من القضايا التي تتراوح بين مستقبل العراق واستقرار أفغانستان.

الخاتمة

هناك إجماع عام على الدور المؤثر الذي تلعبه وزارة الخارجية التركية في صياغة السياسة التركية الخارجية منذ عام ٢٠٠٢، ولكن هنالك عددا من التحديات والمصاعب التي تنتظرها، وقد تساعد الملاحظات التالية في وصف هذه المشاكل، وقد تساهم التوصيات المقدمة إلى جانبها بالتغلب جزئيا على بعض منها:

١. إن العبء سينتقل من الخطاب النظري للخارجية التركية إلى الممارسة، وهنالك توقعات أكثر بمشاهدة نتائج واقعية، ولهذا فإن الرؤية الجديدة لتركيا تعد بدور مركزي لها في رقعة جغرافية واسعة من أفريقيا إلى آسيا، وهي الرقعة التي تشتمل تقريبا على كافة التحديات الرئيسة للأمن العالمي.

٢. تعتبر فكرة السياسة الخارجية المتكاملة فكرة مقنعة بالنسبة لتحديد أجندة

السياسة الخارجية لتركيا، ولكن صلاحيتها تعتمد على مدى تقبل الجمهور لها، فهنالك حاجة لإبقاء عضوية الاتحاد الأوروبي على الأجندة بطريقة تسهل المحافظة على جمهور مرحب بالتصورات التكاملية للسياسة الخارجية، سواء في الداخل أو في الخارج.

٣. لا بد للخارجية التركية من اعتبار الديمقراطية التركية مصدرا رئيسا للنفوذ "الناعم" لتركيا، فالمهمة الشاقة هي في الحقيقة إدارة السياسة التركية الخارجية بشكل يحدّ من التأثير الدقيق لعدد من المسائل على السياسة المحلية مثل قضية قبرص وشمال العراق. وهناك بعد آخر لهذا التحدي وهو الحاجة إلى دبلوماسية عامة في المناطق التي تنشط فيها السياسة التركية وإيجاد قنوات الاتصال مع الرأي العام التركي، فمثلا، أثارت محاولات تطبيع العلاقات مع أرمينيا حفيظة القوميين الأذريين، والتي وجدت صدى لها في في تركيا في شكل اتهامات للحكومة التركية بالتخلي عن أذربيجان، فلا بد إذن من وضع ردود الفعل السلبية هذه على الأجندة فيما يخص النشاط المتنامي لتركيا في السياسة الإقليمية.

٤. ستكون جميع ملفات السياسة الخارجية مفتوحة أمام وزارة الخارجية ووزيرها على الطاولة، وقد لا تسنح الفرصة للتعامل مع جميع القضايا والمشاكل بشكل يضمن نجاحها، ومن هنا فإنه ربما تواجه الخارجية التركية مشاكل داخلية وعوائق خطيرة أثناء محاولتها التوفيق بين رؤيتها وبين آليات البيروقراطية للسياسة التركية الخارجية، وسيستمر الضغط الداخلي عليها سواء من الحكومة أو المعارضة في تعقيد الأوضاع كما هو الحال في العوائق الخارجية.

٥. إضافة إلى التزام تركيا بالديمقراطية، فإن نفوذها الناعم ينطلق من تأثيرها على الأرض في الشرق الأوسط والقوقاز، إلى جانب قدراتها السياسية والثقافية والاقتصادية، فقد اكتسبت تركيا مكانتها في المناطق المجاورة من خلال تنفيذها

لسياستها الخارجية وإظهار إنجازاتها على الأرض، ولهذا فإن التحدي الذي يواجه السياسة الخارجية التركية هو ترسيخ إنجازات تركيا السياسية الاستراتيجية من خلال المؤثرات الاقتصادية والثقافية، ومهمتها هنا تتمثل في خلق حالة من التجارة المجدية والدائمة في تعاون وتنسيق وثيقين مع مجتمع التجار ومؤسسات الدولة.

لقد ساهمت زيارة الرئيس الأمريكي أوباما عام ٢٠٠٩ في تعزيز صورة نفوذ تركيا الناعم في الذهنية الدولية، وهنالك حاجة إلى تأسيس قاعدة صلبة لمفهوم أوباما حول الشراكة النموذجية من أجل ضمان دعم وتعاون طويلي الأمد على الأرض من الإدارة الأمريكية، ويكمن التحدي هنا في استغلال المصالح الإقليمية والدولية المتقاربة بين تركيا والولايات المتحدة في الفترة الحالية بغرض خلق وضع يربح فيه جميع الأطراف.



الفصل الأول

السياسة التركية

تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية

المبحث الأول

السياسة الخارجية التركية والعالم العربي

المبحث الثاني

تركيا والتحولات السياسية في المنطقة العربية

المبحث الثالث

النموذج التركي والعرب ما بعد الثورات



المبحث الأول

السياسة الخارجية التركية والعالم العربي*

تعد تركيا دولة إقليمية عظمى، وهي من أهم دول الجوار العربي، ولها علاقة وطيدة فيما يعرف بالأمن القومي العربي، وكذلك فيما يعرف بالأمن الحضاري، وقد شهدت السنوات الخمس الماضية تناميا واسعا ومتزايدا لقوة السياسة التركية الخارجية تجاه العالم العربي بشكل مستقل، وقد شمل ذلك تنامي الدور على صعيد دعم القضية العربية الأولى وهي القضية الفلسطينية، والذي مثل ذروته تسيير أسطول الحرية لفك الحصار عن غزة، والتفاعل مع العدوان الإسرائيلي عليه، والبطولة السياسية والميدانية التي قدمها الشعب التركي وقيادته، والانفتاح الواسع على الدول العربية والمشاركة في مؤتمرات القمة العربية وعضوية مراقبة في الجامعة العربية، إضافة إلى زيادة مساحة التعاون الاقتصادي مع العالم العربي.

كما تزايد الرفض التركي لسياسات إسرائيل العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، وخاصة الحرب على قطاع غزة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ .

وظهرت شجاعة القيادة التركية وجديتها في حمل حركة حماس إلى المجتمع الدولي بوصفها حركة مقاومة وطنية ضد الاحتلال وليست حركة إرهابية، وما لذلك من تأثير على الصورة التي حاول الغرب والصهيونية رسمها للنضال الفلسطيني وحركة حماس، وهو كذلك تبني لمشروع الأمة العربية والإسلامية في مناهضة إسرائيل الذي تمثل حماس اليوم عنوانه الأبرز دوليا.

---

* أ. جواد الحمد/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، ورئيس تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية العلمية المحكمة في الأردن.

وتحاول تركيا بذلك أن تفرض لنفسها شخصية الدولة العظمى في الإقليم وليست التابع من جهة، وأن تكون لاعبا معنيا فيما يجري في القضايا الاستراتيجية في المنطقة من جهة اخرى، وتستعيد مكانتها في العالم العربي والاسلامي كدولة قائدة، تلك الحالة التي فقدتها بسبب التوجهات التغريبية المحضة التي انتهجتها الحكومات التركية خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وهو ما يؤشر على سعي تركيا لتجهيز الأرضية الفكرية والسياسية والاقتصادية والشعبية لتقبل دور تركي مشارك بشكل مركزي في رسم مستقبل المنطقة العربية.

البيئة الإقليمية والدولية الحاكمة للسياسة التركية الخارجية تجاه العالم العربي

أولاً: البيئة الإقليمية

تعد البيئة الإقليمية بيئة مساعدة على توجه تركيا للعرب ورسم سياسات إيجابية تجاه العالم العربي، ويشمل ذلك طبيعة الجوار الإيراني ومدلولاته ودوره، والجوار السوري ومدلولاته، والجوار العراقي/ الكردي ومدلولاته، وفراغ موقع الدولة القائد في الإقليم، وعدم ترحيب العالم العربي بإيران لهذا الدور، وبحث دول الإقليم عن متنفس قوي على الصعيد الدولي بصفة دول الجوار والإقليم لمواجهة الدور الاسرائيلي الدولي الكبير في التاثير على سياسات النظام الدولي تجاه المنطقة، وتفاقم المشكلات الأمنية واتساعها في المنطقة والناتجة عن سياسات وتوجهات الكيان الإسرائيلي التي استفاد في بعضها من علاقاته مع تركيا.

هذا إضافة إلى التحولات الكبيرة في القضية الفلسطينية والتي شملت إعادة بناء التوازن السياسي الداخلي بين القوى الفلسطينية وتقدم حركة حماس الإسلامية ذات الصلة القوية مع حزب العدالة التركي تاريخياً في قيادة القضية، وتزايد اختناق الموقف الإسرائيلي من حقوق الشعب الفلسطيني وحق تقرير المصير وعدم الالتزام باتفاقات

السلام الموقعة مع الفلسطينيين، وتنامي التأييد والدعم الشعبي الواسع من قبل الشعب التركي للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني بمختلف فئاته الفكرية والسياسية.

ثانياً: البيئة الدولية

يعد عامل البيئة الدولية عاملاً مشجعاً لاندفاع تركيا لأخذ دور مهم في المنطقة عبر تطوير سياساتها الإيجابية تجاه العالم العربي، ومن أهم المكونات الجديدة للبيئة الدولية نجاح الحزب الديمقراطي في إنهاء حقبة المحافظين الجدد في البيت الأبيض، واختيار الولايات المتحدة للديمقراطية التركية رمزا وقائدا للعالم الإسلامي، واستمرار الرفض الأوروبي لقبول تركيا عضواً في الاتحاد الاوروبي رغم تحقيقها لمعظم الشروط المطلوبة، وتطور علاقات تركيا مع روسيا، وتنامي الانسجام الشخصي بين قيادتي الطرفين في موسكو وأنقرة.

يضاف إلى ذلك كفاءة تركيا في لعب أدوار إقليمية في موضوع النزاعات في المنطقة، وتبنيها لسياسة إنهاء الخلافات والنزاعات مع دول الإقليم المسمى: صفر نزاع مع الآخرين.

محددات العلاقات التركية الراهنة مع العالم العربي

تلعب محددات رئيسة دوراً مهماً في رسم العلاقة التركية مع العالم العربي وتشكيلها، ومن أهمها المحددات السياسية القائمة على دور تركيا الإقليمي والدولي، والمحددات الاستراتيجية بعضوية تركيا في النيتو، وبناء علاقات تحالفية مع الولايات المتحدة، ناهيك عن العلاقات التركية الخاصة مع الكيان الإسرائيلي، وتبني تركيا لاستراتيجية إنهاء النزاعات مع دول الإقليم.

كما تلعب محددات الجغرافيا السياسية، والمحددات الاقتصادية (السوق والنفط)، والمحددات الثقافية والاجتماعية والدينية، والموروث التاريخي المعاصر في علاقات

الطرفين، خصوصا بعد الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، وتحالف العرب مع بريطانيا وفرنسا على حساب علاقاتهم مع الدولة العثمانية، تلعب جميعا دوراً جوهرياً في بلورة سياسة تركيا مع العالم العربي.

محطات التحول في العلاقات واتجاهاتها للفترة ١٩٩٦-٢٠١١

شهدت مرحلة ما قبل حزب العدالة للفترة (١٩٩٦- ٢٠٠٢) عدداً من المظاهر ذات الصلة بموضوع التحليل، مثل توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل عام ١٩٩٦، واتساع جهود تركيا الجادة والمتواصلة للرهان على عضوية الاتحاد الأوروبي، وما تطلبه ذلك من سياسة تركز على تركيا على حساب السياسة تجاه الشرق، وكذلك تزايد المشاركة التركية في عمليات حلف النيتو، بدءا بقاعدة أنجرليك، وانتهاء بالمشاركة في احتلال أفغانستان بحكم عضوية حلف النيتو، إضافة إلى تزايد النقد التركي للسلوك الإسرائيلي ضد الفلسطينيين خاصة بعد انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠.

وأما في الفترة (٢٠٠٢-٢٠١١) في ظل حكم حزب العدالة والتنمية فقد شهدت هذه الفترة الحرص عل بناء تركيا وتقوية اقتصادها وإصلاح بنيته وانقاذه من الانهيار، وكذلك تقوية العلاقات الأوروبية- التركية، وشهدت إشارات لسياسة شرقية تجاه العالم العربي واستمرارها وتطورها بمستوى محدود، واتخاذ مواقف متمايزة عن الولايات المتحدة تجاه فلسطين وتجاه الحرب على العراق، وعلى الأخص عقد ندوة مغلقة لخبراء من دول جوار العراق لبحث الوضع الاستراتيجي ومآلات الحرب حال اندلعت، وذلك في كانون أول/ ديسمبر عام ٢٠٠٢ في أنقرة، ثم تبني التوصية بالعودة إلى اجتماع لوزراء خارجية دول الجوار العراقي، والذي التأم في دمشق في كانون ثاني/ يناير عام ٢٠٠٣ قبل اندلاع الحرب على العراق.

وتزايد دور تركيا عندما تمكنت من النأي بنفسها عن المشاركة في الحرب على العراق، وانفتاحها على سوريا وتقوية العلاقات الاستراتيجية معها، وكذلك انفتاحها على حركة حماس بشجاعة، وتقديم الدعم العلني للشعب الفلسطيني، واتخاذ مواقف قوية وساخنة ضد العدوان الإسرائيلي في معركة غزة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، ونجاحها في بناء علاقات تعاون مع إيران خففت من تفاقم الشعور بالتنافس والصراع على المنطقة بينهما.

حاجات تركيا من المنطقة العربية

يمكن تحديد أهم ما تريده تركيا من العرب بما يلي:

١- التعاون الاقتصادي على مختلف المستويات، سواء مع دول الخليج أو مع مصر.

٢- توفير العمق الاستراتيجي والإسلامي للمشروع التركي الدولي، واستثماره في دعم اقتصادها وعلاقاتها الدولية والإقلمية.

٣- المشاركة في تحمل مسؤولية القضايا الكبرى لتكون لاعبا إقليميا ودوليا مهما، ودولة صانعة للسلام والأمن في المنطقة.

٤- تحجيم دور إيران ونفوذها في العراق وبعض دول الخليج، وتوفير بديل لها في التعامل مع قوى الممانعة والمقاومة.

٥- مشاركة إيران بالدور الريادي في دعم المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، مع اختلاف الأسلوب والمضمون، خاصة بعد أن حظيت بثقة حركة حماس.

٦- أن يكون نفوذها وقوتها الإقليمية ورقة قوة وتأثير على وضعها مع الأوروبيين وعلى الصعيد الدولي، لتلعب دوراً قيادياً في السياسة الدولية، وقد تفرض نفسها عضواً في الاتحاد الأوروبي بهذه الرافعة الجديدة- إضافة إلى عوامل أخرى.

٧- يمكن لتركيا أن تلعب دوراً بسياسة مستقلة تحقق لحكومتها الشعبية اللازمة لتشكيل حزام الأمان لمستقبلها، سواء في تركيا أو في العالم الإسلامي.

حاجات العرب من تركيا

وعلى صعيد آخر فإن للعرب طروحات في بناء علاقات قوية مع تركيا، أهمها:

١- مساندة قضاياهم الدولية وعلى رأسها قضية فلسطين.

٢- الاستثمار الاقتصادي الداعم للتنمية في المنطقة العربية.

٣- دعم المنطقة بالخبرات الصناعية والاقتصادية الناجحة.

٤- تخفيف علاقات تركيا مع إسرائيل لصالح علاقاتها مع العرب.

٥- المساعدة على منع استفراد إيران بالقوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، وخاصة في الخليج.

تيارات العرب في التعامل مع سياسة تركيا الجديدة

ينقسم العرب إزاء التعامل مع سياسة تركيا الجديدة إلى ثلاثة أقسام:

١. تيار يرى فيها خدمة كبرى وسنداً قوياً لقضايا المنطقة العربية.

٢. تيار يرى فيها اختراقاً وملأً لفراغ حساس، عجز العرب عن ملئه في ظل غياب الدولة القائدة في المنطقة.

٣. تيار يعارضها لاعتبارات متعددة ومختلفة:

- اعتبارات تنافسية على القيادة الإقليمية.
- علاقات جزء من هذا التيار مع الغرب أو مع إسرائيل.
- التخوف من توجهات تركيا الإسلامية المعتدلة، وتأثيرها على تيارات الإسلام السياسي نموذجا "مقبولا"، وحتى غربياً، الأمر الذي قد يهدد وضع الأنظمة العربية غير الديمقراطي، وغير الإسلامي، والعاجزة عن

تسويق نفسها للغرب، ويضعف بالتالي دورها التحريضي على الجماعات الإسلامية الذي يوفر لها وظيفة لدى الولايات المتحدة.

تحديات وفرص بناء علاقات تركية- عربية قوية في ضوء السياسة الجديدة

• التحديات

- القلق الأوروبي والأمريكي من دور تركي قيادي في المنطقة مناهض لسياسات إسرائيل والسياسات الأمريكية تجاه الصراع في المنطقة.
- تزايد تدهور العلاقات التركية- الإسرائيلية وكيفية التعامل معه تركيا.
- تذبذب النظرة الرسمية العربية دور تركيا في المنطقة، وتنوع هذه النظرة.
- قدرة القيادة التركية على المحافظة على شعبية داخلية لسياستها الخارجية المرنة والنشطة والمتفاعلة مع المتغيرات.

• الفرص

- القبول المتبادل بين العرب وتركيا لضرورة تنامي وتوسيع دائرة العلاقات بينهما بشكل عام.
- تنامي الرؤية العربية النخبوية والشعبية لاستدعاء تركيا دولة رائدة وقائدة في المنطقة.
- تماسك الموقف التركي الرسمي بكل مستوياته مع الموقف الشعبي إزاء بناء هذه العلاقة.
- استمرار الفراغ بخصوص الدولة القائدة في الإقليم، وقدرة تركيا الاقتصادية والعسكرية والسياسية على ملئها.
- استمرار واستقرار العملية الديمقراطية التركية بوصفها "مصدرا رئيسا للنفوذ الناعم لتركيا في الخارج".

- تزايد الظروف والقدرات التركية للاستغناء عن علاقات تاريخية مع اسرائيل التي تراجعت اهميتها في الميزان الاستراتيجي التركي، وإن لم تزل.

ولذلك، فإن فرصة بناء علاقات تركية- عربية قوية ومستقرة تعد راجحة، خاصة في ظل التحول الديمقراطي والثورات الشعبية في الوطن العربي، حيث تمثل هذه التحولات فرصة لإمكانية جديدة لتطوير دور تركي عملي في الشرق الأوسط عبر بوابة المصلحة العربية لإحداث توازن يحد من تنامي الدور والنفوذ الإيراني، وخاصة في لبنان والخليج.

المبحث الثاني

تركيا والتحولات السياسية في المنطقة العربية*

بدأ الموقف التركي يتحول مع القضايا العربية بعد وصول حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان إلى الحكم، وبدأت ملامح تغيّر تظهر في مواقفه منذ مؤتمر دافوس، وبعد خطابه السياسي المؤيد للقضية الفلسطينية، الذي ذكّر إسرائيل فيه بأصول تركيا العثمانية الإسلامية، وكيف عاش اليهود في كنف دولتهم الكبرى.

إن اهتمام تركيا البالغ بمنطقة العرب، يبدو في شكله الأول والأخير رعاية تركية للمصالح العربية بكل انتفاضاتها وثوراتها في ثوب إسلامي جديد، فقد حاولت تركيا الاستفادة من الثورات العربية التي انطلقت شرارتها في تونس في ١٨ كانون أول/ ديسمبر عام ٢٠١٠، والتي لا تزال مستمرة، من أجل وضع ملامح سياسة تركية ذات ثقل في المنطقة تتلاءم مع سياستها الداعية إلى العودة إلى مجد الأمتين التركية والعربية القديم، وإن بدت هذه السياسة متوارية بعض الشيء، إلا أنها واضحة من خلال سياسة التخلي عن اللهث وراء الغرب من أجل حجز مقعد خلفي على متن سفينة الاتحاد الأوروبي.

وتبقى المفاضلة بين الوصول لهذا المقعد وقيادة سفينة الحريات العربية المتمثلة في الثورات محل جدل بين السياسيين الأتراك، رغم أن أردوغان يبدو من خلال مبادراته عازماً أن يقود تلك السفينة، وإن كلّفه ذلك العصف بكل العلاقات التركية-الإسرائيلية، وعلى رأسها العلاقات والاتفاقات العسكرية، خاصة بعد أحداث سفينة

* د. خالد محمد أبو الحسن/ جامعة سوهاج، كلية الآداب، تخصص دراسات شرقية قسم اللغة التركية، الإقامة الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

مرمرة، وإراقة الدم التركي دون اعتذار إسرائيلي مقنع[١].

إن تركيا التي عززت- في السنوات الأخيرة- من مبادراتها التي تدعو إلى التقارب مع العالم العربي، وإن كان في تلك السياسة شيء من دهشة الغرب وتخوفه[٢]، فقد وجدت الفرصة الذهبية للوقوف كوسيط وحيد بين المطامع الإسرائيلية والمطامح العربية، ما أدى إلى تحركات فعّالة من قبل السياسيين الأتراك لاقتناص تلك الفرصة، على حساب علاقة تركيا مع إسرائيل، ولقد فوجئت تركيا كغيرها من دول العالم بالثورات العربية التي اندلعت في تونس[٣]، ورغم الحذر الشديد الذي انتاب السياسيين الأتراك مع بداية الثورتين التونسية والمصرية إلا أنه كان على تركيا أن تتعامل مع هذا الحراك السياسي في ثلاثة محاور مهمة:

١. اقتناص تلك الفرصة الذهبية لوضع تركيا في منطقة الثقل، بحيث تصبح بمثابة ميزان القوى في المنطقة، وقد تخوف الغرب من ذلك بالفعل؛ فقد نشرت صحيفة اللوموند الفرنسية مقالا بعنوان: «هل نحن على وشك أن نخسر أمام تركيا؟»، وترامت إلى أذهان السياسيين الغرب عبارة «العثمانيون الجدد»، ما يعني تحريك تركيا للعرب من خلال استخدامهم العاطفة الإسلامية التي توحد بين القوميتين العربية والتركية في قلوب الشعوب العربية والتركية.

٢. التعامل بحذر مع التحرك الثوري العربي نظراً لوضعها الجيوسياسي الحساس في المنطقة، ولذلك فقد اختارت سياسة حماية الوضع الراهن ومراقبته، وعدم التورط في مشاكل سياسية مع الجيران، متبعة في ذلك سياسة «تصفير المشكلات السياسية مع الجيران»[٤]، ومن ثَمَّ، آثرت تركيا أن تركن إلى الحفاظ على علاقاتها مع أنظمة المنطقة العربية، وفي الوقت ذاته أظهرت نوعاً من التصدي لعنف تلك الأنظمة تجاه شعوبها.

٣. الاستفادة من الوضع العربي الجديد كي تظهر أن لها الفضل على الثورات

العربية، مما يأتي بمكاسب سياسية واقتصادية قد لا تحققها طيلة سنوات لو لم يكن الوضع الراهن قائماً، وعلى هذا انشغلت، ولم تزل، بنقل النموذج التركي إلى بعض الدول العربية وخاصة مصر، كما أن تركيا لم تحرص على هذا من قبيل رعاية مصالحها الداخلية فحسب، بل إن شعورها بضرورة تمثيل منطقة الشرق الأوسط أدى إلى سرعة تحركها في المنطقة(٥).

٤. رأت تركيا أن سياسة القوميات المنعزلة لم تعد مجدية أمام التكتلات الغربية مثل التكتل الأوروبي، فقد ارتأت ضرورة تشكيل دولي في المنطقة يقوم على نظام أمثل لأمم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورغم عدم وجود تفكير ناضج حول مسألة الأمم العثمانية القديمة إلا أن احتمال مناقشة هذه القضية في توحيد المنطقة بات محتملاً في ظل ربيع الثورات العربية(٦).

ومن أجل ذلك، فقد كان قرار السياسيين الأتراك بضرورة المساهمة بشكل فعال في الثورات العربية، بل تعدى الأمر ذلك إلى درجة اعتبار الثورات العربية بمثابة الطريق الممهَّد أمام تركيا للعب دور مهم في منطقة الشرق الأوسط.

ثورة تونس والموقف التركي

حين اندلعت الثورة التونسية في كانون أول/ ديسمبر عام ٢٠١٠ لم يتوقع العالم أجمع أن تصل إلى ما وصلت إليه، فليس من الإنصاف اتهام تركيا بأن موقفها كان متحفظاً مراعاة لمصالحها، كما يدعي البعض(٧)، وإن كان الأمر كذلك فمن حقها أن تفعل طالما لم يتعد استخدام تلك المصالح ضد تونس، وعلى أي حال، فقد بادرت تركيا، بعد رحيل الرئيس التونسي بن علي ونجاح الثورة التونسية، إلى مساندة الشباب التونسي ودعمه، وهذا يعني رغبة تركيا المبكرة في تحقيق تقدم سياسي في المنطقة.

وذكر بعض الكتاب الأتراك أن ثورة الشباب التونسي سوف يكون لها

انعكاسات خطيرة في المنطقة وربما في العالم؛ فالنظام التونسي كان شبيهاً بالنظام العلماني في تركيا، كما أن الحركة التونسية المنشقة شبيهة بحزب العدالة والتنمية في تركيا[٨].

زيارة رجب طيب أردوغان لتونس وتحليل خطابه السياسي

لعل اللافت في زيارة رجب طيب أردوغان لتونس مؤخراً[٩]، هو التأكيد على أن سفناً تركية حربية سترافق أي سفن مساعدات إلى غزة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حنكة الرجل السياسية، فهو يعي ما يقول، حيث يركز على رغبة الشارع العربي المسلم في تأييد القضية الفلسطينية، ويكسب تأييد الشارع الإسلامي العريض، وبذلك تنال تركيا تأييداً هائلاً من الشعوب الإسلامية التي تناضل من أجل تغيير الأنظمة القديمة واستبدال نظام ذي مرجعية إسلامية بتلك الأنظمة البالية.

وترى في التجربة التركية الناجحة مثالاً قوياً يحتذى بعدما أثبت الإسلاميون في تركيا إمكانية تطبيق المعادلة الصعبة، ولعل نمو تركيا الاقتصادي من العوامل التي رسخت الكيان الإسلامي في تركيا[١٠]، وسوّغت له فرصة قيادة السياسة التركية، طالما أن هذه الحكومة الإسلامية لا تقف عقبة أمام هوية تركيا العلمانية والتي توشك أن تصبح مجرد مسمىً ليس إلا في ظل تقهقر دعاة العلمانية أمام النجاحات الإسلامية في الشارع التركي.

ولا زال الأتراك يؤمنون بضرورة تطبيق النموذج التركي في بعض الدول العربية، وخاصة القوية منها، إلى أن يصل الأمر إلى حمل ذات مسمى حزب العدالة والتنمية، وهذا ما حدث في مصر، إذ حمل حزب جماعة الإخوان المسلمين المسمى ذاته تقريباً، وإن كان الأمر لا يخلو من المراوغة السياسية كي لا يتوهم البعض أن تركيا تتدخل في الشأن المصري، فراح قادة جماعة الإخوان المسلمين يطلبون من رئيس الوزراء التركي أردوغان

ألا يقع في مغبة التدخل في الشأن المصري بشكل يصبح مرفوضاً من قبل الشارع المصري[١١].

ثورة مصر وزيارات القيادات التركية لمصر دعماً لثورتها

زيارة الرئيس عبد الله جول لمصر

في الثالث من شهر آذار/ مارس عام ٢٠١١ نشرت جريدة «صباح» التركية مقالاً بعنوان: «أول زيارة لمصر بدون حسني مبارك»، حيث بدأ الرئيس التركي عبد الله جول زيارته لمصر، والتقى رئيس المجلس الأعلى للقوات المصرية «المشير محمد حسين طنطاوي»، وكان يرافقه وزير خارجيته «أحمد داوود أوغلو»، واتسمت الزيارة برغبة تركيا الصريحة في تقديمها المساعدات لمصر في شتى المجالات في تلك الفترة الحرجة التي تمر بها مصر[١٢].

هذا الحراك السياسي المبكر من قبل الرئيس التركي يدل على مدى وعي السياسيين الأتراك بحساسية الموقع الاستراتيجي لمصر، ما أدى إلى أن يتخذوا قراراً بضرورة مساندة مصر منذ البداية، ولعل التخوف التركي من المبادرة الأمريكية لاقتناص فرصة الفراغ السياسي في مصر أدى إلى ذلك التحرك السريع، حيث أعلن جول عن رغبة بلاده في مساعدة الشعب المصري، وذكر أن مصر دولة قوية، ومؤثرة في المنطقة، وأن الأتراك يشعرون بالسعادة لسعادة الشعب المصري بهذا الحدث التاريخي، لأن ذلك من شأنه أن يقود مصر إلى الرفاهية والرخاء، والحصول على الحقوق المشروعة لأبنائها، وتحقيق مفهوم الحرية والعدالة، ما يمنح الشعب فرصة كبيرة لتنمية اقتصاده والنهوض ببلده، وذكر كذلك أن مستقبل الشعب المصري يكمن في تعاونه مع قواته المسلحة، وقال: إن تأييد القوات المسلحة للثورة المصرية يمنح الشعب فرصة النهوض بمصر كي تقوم على أسس دستورية، وإن الأمة التركية تقف إلى جانب الأمة المصرية في كل المجالات[١٣].

لا يزال كثير من المفكرين الإسلاميين يولون عبد الله جول، ورئيس وزرائه أردوغان، اهتماماً بالغاً، اعتقاداً راسخاً منهم بأنهما امتداد للحركات الإسلامية المصرية؛ فالتكوين المبكر لعبد الله جول ورجب طيب أردوغان حينما كانا عضوين في الحركة الطلابية الإسلامية جعلهما يستلهمان أفكارهما الأولى من المفكرين الإسلاميين في مصر، وعلى رأسهم سيد قطب والشيخ محمد الغزالي وغيرهما، فالنفوذ الفكري والروحي لمصر كبير جداً في تركيا(١٤).

أما زيارة رجب طيب أردوغان إلى مصر فقد جاءت لتطييب خواطر العلمانيين الذين رأوا في حديثه عن العلمانية ضالتهم المنشودة، وقد نجح الإعلام المصري الذي يحاول تحجيم الاتجاه الإسلامي في مصر أن يستنطق رجب طيب أردوغان بكلمات تجعل الرجل يتراجع أمام الإسلاميين المصريين، لكن الخطاب بما فيه من حديث عن العلمانية والسياسة التي يجب أن تنتهجها مصر، لم يكن مخيباً لآمال الإسلاميين أو العلمانيين، بل جاء شمولياً حذراً، وذلك للأسباب التالية:

١) استقطاب أكبر عدد من الشعب المصري، فقد ذكر أردوغان أنه «رجل مسلم يحكم دولة علمانية»، وبذلك ينال قبول كل الفئات المصرية، بما فيهم الأقباط، وحملت تصرفاته الأولى ما يرضي القاعدة الإسلامية الأكبر تأثيراً في مصر، حيث أرسل قبيل وصوله إلى القاهرة منبهاً إلى أن زوجته المحجَّبة لا تمد يدها لتسلم على الرجال انطلاقاً من مبادئ إسلامية راسخة في عقيدته، وفي الوقت نفسه أكد أن العلمانية لا تعني منع الحريات الدينية، بل إنها تحتوي كل الأطياف، وذكر أن لكل بلد حالته الخاصة.

٢) لم يكن بوسع أردوغان، الذي أُحرج من قبل مذيعة «برنامج العاشرة مساءً» في سؤالها عن العلمانية، أن يضرب في قيمة العلمانية في تركيا، إذ من ورائه جيش قوي قد يزج به في السجون التركية قبل وصوله إلى بيته إذا قال إن العلمانية

هي ضرب من ضروب السياسات الغربية اللادينية الكافرة، ولم يكن بوسعه أيضاً أن ينفي إسلامية حزبه، بل جاء جوابه حكيماً أثلج صدور قيادة جيشه العلمانيين، ونال رضا الشعب المصري بكل طوائفه، وإن كان بعض الإسلاميين في مصر قد ثاروا على كلماته دون وعي بموقف الرجل الحرج، أو دراسة لماهية الإسلامية المحاصَرة في تركيا.

٣) كان خطاب أردوغان دعوة غير صريحة منه لبناء وحدة عسكرية اقتصادية بين البلدين الكبيرين في المنطقة، ففي ترجمة عبارته «مصر هي بوابة تركيا إلى أفريقيا، وتركيا هي بوابة مصر إلى أوروبا والقفقاز»، ما يشير إلى دعوة مصر لخلق كيان عسكري اقتصادي في منطقة البحر المتوسط، خاصة أنه ذكر في تونس أن إسرائيل لا يمكنها السيطرة على البحر الأبيض المتوسط.

لقد نجح الرجل المحنك سياسياً في الخروج من مأزق تفنيد العلمانية أمام مرأى ومسمع الشعب المصري المتعطش أغلبه لتطبيق نموذج إسلامي ناجح يشبه التجربة التركية، وذلك رغم محاولة بعض الإعلاميين المصريين المغرضين تمييع خطابه السياسي، إلاّ أنه توجه في مسيرته لبقية الدول العربية التي زارها، ليؤكد على إسلامية منهجه.

رجب طيب أردوغان وموقفه المؤازر للشعب الليبي

كان الموقف التركي حيال الثورة الليبية أكثر وضوحاً وأسرع مبادرة، إذ قامت القوات التركية بالمشاركة في حلف الناتو لمساعدة الليبيين منذ وقت مبكر، وقد نشرت جريدة «الحرية» التركية شكر أهالي مصراتة في ليبيا لرجب طيب أردوغان على مساهمته في حماية أبناء الشعب الليبي من نظام معمر القذافي حين ذكرت مصادر دبلوماسية تركية أن تركيا «هددت» نظام معمر القذافي في نيسان/ أبريل الماضي، لكي

تضمن سلامة عملية إجلاء جرحى ليبيين من مصراتة، حيث أبحرت سفينة «أنقرة» من أزمير التركية إلى مصراتة الليبية، وانتظرت أمام سواحلها ثلاثة أيام بسبب قصف قوات القذافي المتواصل للمدينة، ثم منحت الحكومة التركية النظام الليبي مهلة محددة لإعلان وقف للنار، لتتمكن السفينة التركية من إجلاء عدد من الجرحى، وأشارت المصادر إلى أن المهلة كانت بمثابة تحذير للنظام الليبي بأن عملية الإجلاء ستجري بواسطة السفينة «أنقرة»، ترافقها ١٢ طائرة تركية من نوع «F16»، وفرقاطة عسكرية، ونتيجة لذلك أُعلن وقف لإطلاق النار لأكثر من ١٢ ساعة، ما سمح للسفينة بإجلاء الجرحى لتلقّي العلاج في مستشفيات غرب تركيا، وحملت السفينة التركية أيضاً إمدادات طبية إلى ليبيا، وأعادت ٢٩ مواطناً أجنبياً وعشرات الأتراك إلى تركيا[١٥].

نشرت صحيفة "الفتح" خبراً بعنوان: «مليون دولار مساعدات تركية لثوار ليبيا» حيث قدمت تركيا إلى المجلس الوطني الانتقالي المشكل من قبل ثوار ليبيا في مدينة بنغازي مساعدات مالية تقدر بـ ٣٠٠ مليون دولار، وقد منحت المائة الأولى على شكل هبة، والمائة الثانية على شكل قرض، والمائة الأخيرة على شكل دعم مادي للمشاريع التنموية في البلاد، وقد أرسلت المساعدات النقدية إلى ليبيا بالحقائب عن طريق الطائرات التركية، وقال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو: «إن تلك المساعدات المالية ستتواصل»، وأكد أوغلو أن تركيا ستقف إلى جانب ليبيا ومجلسها الانتقالي، مشدداً على ضرورة تحقيق ليبيا حرة ديمقراطية وفق مطالب الشعب الليبي، داعياً إلى الحفاظ على وحدة ليبيا لتعود إلى دورها الدولي، وأشار أوغلو إلى أن هناك اتصالات مع المجموعة الدولية للتشاور بشأن مستقبل ليبيا ودعمها، وعقد لقاء عاجل بصدد الوضع الأسبوع التالي في إسطنبول[١٦].

ونشرت العديد من الصحف التركية كذلك كثيرا من الأخبار حول مبادرة تركيا في مساعدة الشعب الليبي والوقوف إلى جانبه، وكانت زيارة رجب طيب أردوغان

لليبيا في أيلول/ سبتمبر من عام ٢٠١١ دليلاً قوياً على رغبة تركيا في مساندة ثوار ليبيا، وإكمال مسيرة مساندة تركيا للشعوب العربية الثائرة على أنظمتها القديمة، وليس صحيحاً أن موقف تركيا تجاه ثورة ليبيا كان سلبياً، بل كان مترقباً للموقف حتى واتته الفرصة للتدخل بشكل فعال في القضية، ثم القيام بعمل ذي جدوى يلائم الثقل الاستراتيجي لتركيا التي تسعى إلى مشاركة الشعوب العربية همومها انطلاقاً من وحدة الدين، وهو ما فعلته أيضاً تجاه الوضع الراهن في اليمن.

ثورة اليمن وسوريا والموقف التركي الحرج

لعل وقوف تركيا إلى جانب الشعب اليمني في أحداث الحوثيين الأخيرة ورغبتها في التأكيد على وحدة الشعب اليمني، والذي جعلها ترسل في أواخر شهر شباط/ فبراير من عام ٢٠١٠ مبعوثاً خاصاً رفيع المستوى (مساعد مستشار وزارة الخارجية التركية السفير أنجين سويسال) من قبلها لتأييد اليمن ومساندته للتأكيد على وحدة أراضيه وحل تلك القضية، يؤكد على سرعة تركيا في الاستجابة لقضايا الشارع العربي، حيث قام هذا المبعوث بتسليم خطاب من الرئيس التركي عبد الله جول إلى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في الوقت الذي أثير فيه تساؤل حول ماهية الوضع القائم في اليمن، وهل سيصبح اليمن هدفاً جديداً للإدارة الأمريكية؟[١٧].

إن التدخل التركي في أحداث الثورة اليمنية، هو عملية توازن قوى في منطقة الشرق الأوسط؛ فتركيا التي تسعى إلى ملء الفراغ السياسي في المنطقة ليست كأمريكا التي تسعى إلى نزع الفراغ لصالحها، فاقتصاد تركيا القوي إنما يزداد قوة بسبب مواقفها السياسية الداعمة للدول العربية والإسلامية، وليس من خلال سيطرتها على بترول العرب، أو ثرواتهم، وهي وإن كانت تستفيد من ثروات تلك الدول، إنما تستفيد بشكل مشروع ولا يبعث السخط في النفوس، إلا أن الوضع اليمني يبدو أكثر حساسية

بالنسبة لتركيا للأسباب التالية:

١. الموقف السعودي غير المؤيد لإراقة الدماء في ثورة اليمن[١٨].

٢. التخوف من التدخل الإيراني العسكري في منطقة اليمن لحماية الشيعة.

٣. التخوف من التدخل الغربي في اليمن بحجة وجود عناصر تنتمي إلى القاعدة، ثم السيطرة على منطقة استراتيجية تسيطر على مدخل البحر الأحمر من الجنوب.

غير أن السياسة التركية لم تتوان في شجب العنف في مناطق ثورات العرب، انطلاقاً من حرية التعبير، وحفاظاً على حقوق المواطن العربي المسلم، إلى الحد الذي جعلها تستخدم وسائل الضغط على بشار الأسد لوقف العنف المفرط تجاه الشعب السوري، وذلك لوأد فكرة تدخل الغرب في الشأن السوري تدخلاً عسكرياً، ورغم أنها تتحرك ببطء حيال تلك المسألة إلا أن لها اعتبارات سياسية قد لا يعيها كثيرون ممن يحكمون على موقفها هذا بالبطء أو التباطؤ، والاعتبارات هي:

١. جوار سوريا مع الحدود التركية، وهو ما يعني أن أي تحرك خطأ من شأنه أن يهدد أمن تركيا القومي.

٢. وجود عدد من الأكراد السوريين الذين قد يُستخدَمون ضد تركيا ليتضافروا مع أبناء جلدتهم من أكراد تركيا، وهو ما يعني خلق مشكلة جديدة للأتراك، وفتح ملف تحاول جاهدة أن تغلقه كلما أمكنها ذلك.

٣. تخوّف تركيا من وقوع صدام بينها وبين إيران بسبب عرقلتها للنظام السوري الحليف لإيران أمام قمعه للثورة السورية.

لا ريب أن تركيا قد تقع بين المطرقة والسندان إذا ما تصرفت بشكل غير مدروس تجاه الثورة السورية، فلو تعجلت نجاحها فإنها ستعاني من مواجهة مشكلات

سياسية تمس كيانها الداخلي، وإذا ما تباطأت ربما تواجه مشكلات خارجية، قد تسبب لها مشكلات تهدد أمنها القومي، فتدخل الغرب في الشأن السوري يعني بشكل غير مباشر تدخلاً في الشأن التركي، وتطويقاً لتحركاتها في منطقة الشرق الأوسط، ما يعني استكمال محاصرة تركيا من الجنوب امتداداً لمحاصرتها من ناحية العراق.

وعليه، فإن الثورة السورية تعد سلاحاً ذا حدين في المنظور السياسي التركي؛ فالعلاقة التركية- السورية هي من أبرز إنجازات حزب العدالة والتنمية الخارجيّة منذ مجيئه إلى السلطة في العام ٢٠٠٢، أي بعد أن كان البلدان على شفير الحرب في العام ١٩٩٨، وتطوّرت العلاقات بينهما بعد اتّفاق أضنة الموقّع في ٢٠ تشرين أوّل/ أكتوبر ١٩٩٨، وأنهى ملفّ احتضان سورية لحزب العمّال الكردستاني[١٩].

وقد كان وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في العام ٢٠٠٢ قد هيّأ لمزيدٍ من التقارب مع سورية، وشهدت السياسة الخارجية التركّية تحولاً كبيراً وسريعاً عندما مهّد كلٌّ من عبد الله غول ورجب طيب أردوغان لاعتماد رؤية أحمد داوود أوغلو الذي كان مستشاراً لأردوغان في ذلك الوقت، والتي هدفت إلى إعادة تعريف دور تركيا في المنطقة، وصاغها في مفهوم «العمق الاستراتيجي»[٢٠].

المستقبل العربي- التركي بعد الربيع العربي

إن المستقبل العربي مع المستقبل التركي يمثلان مستقبلاً مشرقاً، رغم الأحداث الدامية والأزمات الشديدة التي تحدث في المجتمع الإسلامي، نوضح ذلك في النقاط التالية:

١. إذا تبنت تركيا الحركات العربية الثورية فإنها ستستفيد استراتيجياً وعسكرياً.

٢. إذا قبلت الدول العربية المتحررة بالنموذج التركي فإنه سينقلها إلى تقدم ملموس في كل النواحي.

٣. يجب النظر إلى سياسة تركيا تجاه العرب على غير النظر إلى سياسة الولايات المتحدة والغرب، أو حتى إيران تجاه الدول العربية، فتركيا ليست طامعة في خيرات العرب من نفط وغيره، بل هي طامحة في زعامة العرب بمنظور إسلامي، وهو في حد ذاته لا يشكل خطراً على الكيان العربي بقدر إسهام هذا الطموح في خدمة الكيان العربي الضعيف.

٤. يجب عدم قياس تركيا اليوم ذات الكيان القوي من منظور قديم يرى فيه العرب ماضي الدولة العثمانية في أواخر أيامها من ضعف وتفكك.

٥. لا شك أن تلاقي المستقبل العربي مع المستقبل التركي يوقف مطامع إسرائيل في المنطقة، ويقف عقبة كأداء أمام طموح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب.

ويبقى أن نشير إلى أن الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية هو موقف مدروس، يعي التغيرات الطارئة على المجتمع العربي، ويحاول الاستفادة من الموقف بشكل مشروع، بل وبشكل يضع في الاعتبار الإسلام قاسما مشتركا بين الأمتين العربية والتركية، ويحاول في ذات الوقت ملء ذلك الفراغ السياسي الذي خلفه سقوط أنظمة عربية، كما يحاول تفويت الفرص على الغرب الطامع في استغلال الموقف، متخذاً عداءه الشديد لإسرائيل وسيلة لزرع الثقة في نفوس القاعدة العريضة من الشعوب العربية المسلمة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

١. صالح بن محمد الخثلان، الحدث اليمنية، استقبال صالح وزين العابدين، الموقف السعودي من ثورة اليمن والثورات العربية.

٢. فاتن نصار، تركيا وإسرائيل نحو ترسيخ القطيعة، مركز القاهرة للدراسات التركية.

٣. كمال حبيب، جول في مصر بعد الثورة، جريدة المصريون، صحيفة يومية مستقلة، ٦/ ٣/ ٢٠١١، ٣٣: ٠٠

٤. محمد عباس، الموقف التركي المتردد من الثورات الشعبية في العالم العربي.

٥. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

ثانياً: المراجع التركية والإنجليزية

1) Ahmet Uysal, Tunus'ta "Dijital" Devrim, Stratejik DüŞünce Enstitüsü,
2) Cenap ÇAKMAK, Mustafa YETİM, ve Fadime Gözde ÇOLAK, ORTADOĞU'DA.
3) DEVRİMLER VE TÜRKİYE, BİLGESAM YAYINLARI, İstanbul Nisan 2011.
4) DIdIer BIllIon Paris Uluslararası ve Stratejik İlişkiler Enstitüsü, Zaman, Türkiye ve Arap devrimleri, 13.05.2011.
5) Gül, tehlikeye dikkat çekti! 13.02.2011.
6) Misrata teşekkürü, Hürriyet gazetesi, 18.09.2011.
7) Mübarek'siz Mısır'a ilk ziyaret, sabah gazetesi, Giriş Saati: 03.03.2011 14:14.
8) SÜLEYMAN KURT, Ankara'dan Yemen'e özel temsilci, Zaman Gazetesi, 02 Mart 2010, Salı.
9) Turkey´s Political Relations with Syria, Ministry of Foreign Affairs, Republic of Turkey.

ثالثاً: مواقع الإنترنت

1) http://www.alamatonline.net/l3.php?id=10192.
2) http://magmj.com/index.jsp?inc=5&id=6894&pid=1602&version=93.
3) http://www.alalam.ir/news/695034.
4) http://www.pls48.net/default.asp?id=61781.
5) http://www.alalam.ir/news/695034.

6) http://www.sabah.com.tr/Gundem/2011/03/03/cumhurbaskani_gul_misird.
7) http://www.ekparayolu.com/?Syf=15&Blg=1&cat_id=1686&baslik_name=R8O8bmNlbCBIYWJlcg.
8) http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=50993.
9) http://alfath-news.com/story.aspx?id=236829.
10) http://alhadath-yemen.net/news13263.html.
11) www.mfa.gov.tr/turkey_s-political-relations-with-syria.en.mfa.
12) http://alibakeer.maktoobblog.com/1599534.
13) http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=82968.

الهوامــش

([1]) تفاقمت أزمة العلاقات التركية- الإسرائيلية بعد قرار أنقرة بطرد السفير الإسرائيلي لديها، وتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وتعليق كافة الاتفاقات العسكرية بينهما، وذلك إثر الكشف عن مضمون تقرير للأمم المتحدة، يصف الحصار الإسرائيلي على غزة ب «الشرعي»، إلا أنه يعتقد أن إسرائيل استخدمت القوة المفرطة في اقتحام جيشها «لأسطول الحرية» الذي كان متجهاً إلى غزة في مايو ٢٠١٠، مما أسفر عن مقتل تسعة ناشطين أتراك، وقد قررت أنقرة اتخاذ تلك الخطوة التصعيدية بعدما أصرت الحكومة الإسرائيلية طوال الشهور الماضية على موقفها الرافض لتقديم اعتذار رسمي لتركيا، وإنهاء الحصار غير الإنساني على قطاع غزة، (فاتن نصار، تركيا وإسرائيل نحو ترسيخ القطيعة، مركز القاهرة للدراسات التركية):

http://www.alamatonline.net/l3.php?id=10192

([2]) DIdIer BIllIon Paris Uluslararası ve Stratejik İlişkiler Enstitüsü، Zaman، Türkiye ve Arap devrimleri، 13.05.2011.

([3]) adı geçen eser.

([4]) Doç. Dr. Cenap ÇAKMAK، Mustafa YETİM، ve Fadime Gözde ÇOLAK، ORTADOĞU'DA DEVRİMLER VE TÜRKİYE ، BİLGESAM YAYINLARI، İstanbul Nisan 2011. SUNUŞ& S. 2

([5]) Adı Geçen Eser، SUNUŞ& S. 2.

([6]) A. G. E. s. 3.

[٧]) محمد عباس: الموقف التركي المتردد من الثورات الشعبية في العالم العربي.

http://magmj.com/index.jsp?inc=5&id=6894&pid=1602&version=93

(8) Doç. Dr. Ahmet Uysal، Tunus'ta "Dijital" Devrim، Stratejik DüŞünce Enstitüsü،

([9]) بدأ رئيس الوزراء التركي أردوغان الخميس ١٥ سبتمبر ٢٠١١ زيارة رسمية إلى تونس استهلها بمباحثات مع نظيره الباجي قائد السبسي على أن يلتقي عصراً عدداً من قادة الأحزاب وفي مقدمتهم حركة النهضة الإسلامية، وفق مصادر متطابقة، وأعلنت وزارة الخارجية التونسية في بيان: أن زيارة أردوغان الذي يقوم بجولة في بلدان «الربيع العربي»، تعبير عن «إرادة في تعزيز

علاقات الإخوة والتعاون التونسية التركية»، وذكرت الوزارة بأن تركيا كانت من الدول الأوائل التي عبرت عن دعمها للثورة التونسية وأن وزير خارجيتها كان أول من زار تونس في شباط/ فبراير الماضي، وكان في استقبال أردوغان القادم من القاهرة مساء الأربعاء حشد من مئات الأشخاص تقدمهم زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي.

وتعد هذه الحركة التي تعرب صراحة عن انتمائها إلى النموذج الإسلامي المحافظ في تركيا، الأوفر حظاً للفوز بالانتخابات المقررة في تونس في ٢٣ تشرين أول/ أكتوبر، وسيكون قادة النهضة أول مسؤولين سياسيين يلتقون أردوغان عصر الخميس كما قال عضو الحركة سمير ديلو لفرانس برس، وبعد مصر وتونس يزور أردوغان ليبيا، ثالث بلد عربي يشهد انتفاضة على النظام، وفي تصريح له في تونس اليوم الخميس قال أردوغان إن إسرائيل لن يعود بوسعها أن تفعل ما يحلو لها في البحر المتوسط، وشدد على أن سفناً حربية تركية سترافق أية سفن تنقل مساعدات إلى غزة، وصرح أردوغان إثر لقاء مع رئيس الوزراء التونسي الباجي قائد السبسي أنه «لن يعود بوسع إسرائيل أن تفعل ما يحلو لها في البحر المتوسط وسترون سفناً حربية تركية في هذا البحر»: (بدء زيارة أردوغان الرسمية إلى تونس، قناة العالم الإخبارية، ١٥ سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١١: ٣٤):

http://www.alalam.ir/news/695034

(١٠) يشهد الاقتصاد التركي نمواً متزيداً بسبب الاستقرار السياسي والإصلاحات التي تجريها حكومة العدالة والتنمية، فقد سجل الاقتصاد التركي نمواً بنسبة ١١,٧٪ في الربع الأول من العام الحالي، حسبما أظهرت البيانات الرسمية التركية أخيراً، مما يعزز الآمال بوصول النمو السنوي إلى ضعف الهدف الحكومي، ولابد من الإشارة إلى النمو الاقتصادي في عهد «العدالة والتنمية» الذي فاز في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢ وفي الانتخابات النيابية ٢٠٠٧، مما جعل تركيا تحتل المرتبة رقم ١٦ في الاقتصاد العالمي، يأتي ذلك بسبب الاستقرار والانفتاح على دول الجوار وفقاً لنظرية وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو «تصفير المشكلات مع دول الجوار»، مما فتح المجال للتجارة مع الجوار الجغرافي لها في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وحوض البحر الأوسط وإفريقيا والعالم العربي، بل تحتل تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية المرتبة رقم ٨ في الاقتصاد الزراعي العالمي، بعد أن كانت في المرتبة رقم ١١ قبل مجيء «العدالة والتنمية» للحكم وتصدر المنتجات الزراعية التركية لأكثر من ١٧٧ دولة في العالم، وتحتل تركيا في صناعة الفولاذ المرتبة رقم ٣٠، مما يعطي تركيا مكانة اقتصادية وسياسية في العالم اليوم (اقتصاد تركيا يحتل المرتبة ١٦ عالميا، المصدر: مجلة

المصرفية الإسلامية):

.http://www.pls48.net/default.asp?id=61781

(11) كانت جماعة الإخوان المسلمين في مصر قد حذرت أردوغان خلال زيارته لمصر، من سعي بلاده إلى الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط وقالت إنها ترحب بتركيا وأردوغان كزعيم في المنطقة، ولكن لا ترى في الوقت ذاته أن أردوغان أو أنقرة قادران على الانفراد بقيادة أو رسم مستقبل المنطقة، وقال نائب رئيس حزب العدالة والتنمية المدعوم من قبل جماعة الإخوان، عصام العريان إن مصر التي قامت بثورتها الشعبية العظيمة لا تحتاج إلى مشاريع خارجية، مشيراً إلى مخاوف المصريين من التدخلات الأجنبية التي تسعى إلى مصادرة الثورة واحتوائها، و كانت تصريحات أردوغان التي دعا فيها إلى وضع دستور علماني في مصر بعد الثورة على غرار تركيا قد أثارت غضب المصريين الذين يؤكد غالبيتهم تمسكهم بالإسلام مصدراً للتشريع في البلاد. (بدء زيارة أردوغان الرسمية إلى تونس، قناة العالم الإخبارية، ١٥ سبتمبر، ٢٠١١، ١١: ٣٤):

http://www.alalam.ir/news/695034

(12) Mübarek'siz Mısır'a ilk ziyaret، sabah gazetesi، Giriş Saati: 03.03.2011 14:14:

http://www.sabah.com.tr/Gundem/2011/03/03/cumhurbaskani_gul_misirda

(13) Gül، tehlikeye dikkat çekti! 13.02.2011:

http://www.ekparayolu.com/?Syf=15&Blg=1&cat_id=1686&baslik_name=R8O8bmNlbCBIYWJlcg

(14) كمال حبيب، جول في مصر بعد الثورة، جريدة المصريون، صحيفة يومية مستقلة، ٦/٣/٢٠١١ ٣٣: ٠٠:

.http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=50993

(15) Misrata teşekkürü، Hürriyet gazetesi، 18.09.2011

(16) ٣٠٠ مليون دولار مساعدات تركية لثوار ليبيا، تاريخ الحدث :الأربعاء، ٢٤ أيلول ٢٠١١، المصدر :الفتح:

.http://alfath-news.com/story.aspx?id=23682

(17) SÜLEYMAN KURT، Ankara'dan Yemen'e özel temsilci، Zaman Gazetesi، 02 Mart 2010، Salı.

([١٨]) جاء القرار السعودي باستضافة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، ليقطع الطريق أمام هذا التحول الكارثي ولحماية اليمن من الدخول في مستنقع الحرب الأهلية، المؤكد أن وجود الرئيس في الرياض للعلاج يمثل الخطوة الأولى لإنهاء أزمة الحكم في اليمن والرياض بهذا القرار فتحت الطريق أمام ترتيبات مستقبل اليمن بعد بشكل سلمي؛ حيث تراجعت فرص اللجوء إلى العنف بخروج الرئيس وأصبحت الفرصة مهيأة أمام كافة الأطراف سواء من تبقى في السلطة أو في اللقاء المشترك أو من شباب الثورة للجلوس إلى طاولة الحوار لرسم مستقبل آمن ومزدهر لليمن.

(صالح بن محمد الخثلان، الحدث اليمنية، استقبال صالح وزين العابدين، الموقف السعودي من ثورة اليمن والثورات العربية، ٢٠١١/٠٦/١٣ الساعة ٢١:٠٣):

http://alhadath-yemen.net/news13263.html

([19])- Turkey´s Political Relations with Syria، Ministry of Foreign Affairs، Republic of Turkey: www.mfa.gov.tr/turkey_s-political-relations-with-syria.en.mfa

([٢٠]) للمزيد من التفاصيل حول التحول والمشروع التركي في المنطقة، انظر مقال علي حسين باكير، نشرته المديرية العامة للصحافة والمعلومات بمكتب رئيس الوزراء التركي بتاريخ ٢٠١٠/٤/٧، تحت: «عنوان الاستثمار العربي في المشروع الإقليمي التركي»، متوفر باللغتين التركية والعربية على هذا الرابط:

http://alibakeer.maktoobblog.com/1599534

وانظر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات:

.http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=82968

المبحث الثالث

النموذج التركي والعرب ما بعد الثورات*

شهد العام ٢٠٠٢ صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، والذي أدى إلى إطلاق سلسة من التحولات لم يقتصر مفعولها على الداخل التركي وإنما كانت ذات انعكاسات خارج حدود الدولة، وحظيت تجربة الحزب الفتي في السلطة باهتمام بالغ من قبل المراقبين والمتخصصين، كما نالت نصيباً وافراً من الاهتمام الإعلامي على صعيد الحياة السياسية التركية، وعلى المستوى الإقليمي والدولي على حد سواء.

وترافق ذلك مع ما قدّمه الحزب حول لمفهوم ما يعنيه التمييز بين السياسة والدين، من باب؛ «أن المبادئ الدينية لا تحتاج إلى إضفاء شكل رسمي عليها وإنما يمكن إدخالها في تفكير وأعمال السياسي الفرد»، والمزج بين القيم الدينية والحياة الاجتماعية، وفصل الأجندة الدينية الصريحة من البرنامج السياسي، دون فصل القيم الإسلامية المتأصلة من هذا البرنامج.

آليات حزب العدالة والتنمية في التغيير

في هذا الإطار، ومع نجاح هذه التجربة، أصبح الكثير يتحدّث عن «النموذج التركي" الذي يتمحور عادة حول ثلاث قيم أساسية هي الديمقراطية والعلمانية والإسلام، واستطاعت هذه التجربة أن تحقق عدداً من المنجزات المهمة للشعب التركي وللدولة ككل، إذ تمكن حزب العدالة والتنمية من تحقيق ما يلي:

- توسيع رقعة الحدود المرسومة له من قبل نخب الدولة وبين المقاومة البيروقراطية العسكرية والمدنية ضد أهدافه.

* **د. علي حسين باكير/ باحث في منظمة البحوث الإستراتيجية الدولية- أنقرة.**

- زيادة مساحة الحريات العامة وتعزيز مستوى الديمقراطية.
- إطلاق برنامج الانفتاح السياسي والديمقراطي على الأكراد.

كما استطاع الحزب إدخال العديد من التعديلات الدستورية مستعيناً بذريعة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي الورقة الأهم لدى حزب العدالة والتنمية بعد الورقة الاقتصادية.

ويستطيع المتابع لتجربة حزب العدالة والتنمية أن يصل إلى استنتاج واضح يفيد بأنّه ما كان لهذا الحزب تحقيق كل الإنجازات التي وصل لها، ووضع رؤيته موضوع التنفيذ عبر سياسة ارتجالية أو خطّة آنية؛ بل عبر إستراتيجية مميزة في التغيير كان لها أثرها في إحداث النقلة النوعية في الواقع السياسي التركي، وما نتج عن هذه النقلة من انعكاسات في الداخل أو الخارج التركي، أمّا أدوات هذه التجربة فيمكن اختزالها في ثلاث آليات رئيسية:

أولاً: القراءة الصحيحة لواقع تركيا

شخّص قادة حزب العدالة والتنمية الوضع التركي عند استلام الحكم عام ٢٠٠٢ تشخيصاً سليماً وواقعياً كما هو موجود وليس كما يريدون أن يرونه، أي بنظرة موضوعيّة مجرّدة غير أيدلوجية أو دينية أو عاطفية...إلخ، وتوصلوا عبر هذه القراءة إلى عدّة نقاط ممكن اختزالها بما يأتي:

- الجيش هو اللاعب الأساسي والرئيسي في البلاد، وحامي العلمانية المتطرفة المعادية للدين، وليس من الممكن مواجهته.
- الأحزاب القومية المتشددة والعلمانية مستترة خلف الجيش، ومتربصة بأي لاعب يحمل صفة أو نزعة ذات طابع إسلامي.
- لا يوجد أي حزب حائز على أغلبية شعبية.

- الاقتصاد متدهور في البلاد والناس تتجه إلى الفقر وهناك المزيد من الفساد وسوء الإدارة والبيروقراطية والهدر.
- هناك تدهور في الحريات العامة والحقوق المدنية للشعب تحت حجة حماية علمانية الدولة.
- هناك عدم استقرار اجتماعي يتعلق بمسائل متعددة أهمها المسألة الكردية.

ثانياً: الاستفادة من التجارب السابقة وهضمها

أيقن قادة الحزب أنّ أسلوب أستاذهم أرباكان والذي تجلى في الخبرة الأربكانية في الممارسة السياسية للأحزاب ذات الطابع الإسلامي في تركيا طوال نحو ٣٠ عاماً من خلال أحزاب «السلامة الوطني» و«الرفاه» و«الفضيلة» و«السعادة» وحتى اليوم، لا توصل إلى المكان المبتغى، ولا تحقق الأهداف المرجوة على الرغم من الإيجابيات العديدة التي اكتنفتها، والفتوحات التي حققتها، بدليل أنّ هذه التجربة كان يتم الانقلاب عليها أو إجبارها على التراجع في العديد من المراحل، ولذلك فقد استفاد قادة حزب العدالة والتنمية من هذه التجربة وعملوا على هضمها وتعلم الدروس والعبر، لعل أهمها:

- الظروف غير مواتية لأي تجربة إسلامية على غرار التجارب السابقة، والتي سيكون مصيرها الفشل حتماً، بل وسترتد سلباً على جمهور الإسلاميين.
- إدخال الدين في السياسة، ولو من باب الاعتدال في الحالة التركية، سيؤدي إلى طريق مسدود.
- اعتماد النموذج القائم على الاقتصاد الإسلامي لا يساعد في الأوضاع الحالية.
- اعتماد خطاب، واتجاه معين؛ ديني أو قومي أو اثني سيؤدي إلى مكاسب محدودة على الصعيد الشعبي، ولن يشكل رافعة أساسية.
- تكرار نفس التجارب السابقة سيؤدي إلى حلقة مفرغة.

ثالثاً: بلورة البرنامج الحزبي بما يخدم مصلحة العامة

تجهّز الحزب للنزول إلى الواقع عبر تبني مطالب اجتماعية لتدبير الشأن العام، وذلك للبرهنة فيما بعد على كفاءة الحزب في تطبيق ما يدعيه من أفكار وبدائل، بدلاً من الاكتفاء بالتنظير واعتماد نفس الطرق والوسائل والخطاب.

وقد ساهم نجاح الحزب الباهر في داخل تركيا، وتجاوزه المصاعب والعقبات التي كانت الأحزاب التركية ذات التوجه الإسلامي تفشل في تخطّيها سابقاً، ساهم في بروزه وتسليط الضوء على فكره ونهجه في العالم العربي أيضاً، إذ رأت العديد من الأوساط الإسلامية العربية في تجربته خلاصاً من المشاكل التي تواجه الحركة الإسلامية، والأحزاب الإسلامية في العالم العربي لما أظهره الحزب من قدرة على التأقلم مع الظروف وبراجماتية عالية ونزاهة موصوفة وشعبية عارمة تثبت قدرة الإسلاميين على النجاح أيضاً في الحكم.

تجربة العدالة والتنمية في بيئة عربية

لا شك أنّ محددات البيئة العربية تختلف عن مثيلتها التركية، فهي لها خصوصيتها غير المشتركة أيضا بين أقطارها وهو ما يصعب التشخيص الجمعي الكلّي ويدفع إلى الجنوح نحو تشخيص كل حالة وحدها.

وعلى أية حال، يعدّ توصيف محددات البيئة العربية أمراً في غاية الأهمية كمدخل لفهم الكيفية التي يتعامل معها الطيف الإسلامي العربي مع التجربة التركية، وللكيفية التي يمكننا أن نستفيد منها فيما يتعلق بهذا التجربة، إذ شهدت المنطقة العربية بعد استقلال البلدان العربية مراحل عديدة بدأت بالانقلابات العسكرية، وبروز الفكر القومي في أنظمة حكم مستبدة، وانتشار المد الإسلامي واليساري، اللذين مثلا المعارضة في العديد من الدول العربية، وكان من مظاهر تلك التغييرات التي شهدتها

المنطقة العربية، انحسار كبير للديمقراطية واستمرار العمل بقوانين الطوارئ، وإلغاء الدساتير أو تعليق الكثير من موادها، وقد صاحب ذلك هزائم عسكرية، وتدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية، وتراجع في البناء المدني للدولة العربية الحديثة، وأيضا تنامي حالات انتهاك حقوق الإنسان والتضييق على الحريات، وكان من نتيجة هذا الخليط من المعطيات أن أصبحت السلطة في معظم الدول العربية بفعل عامل القوة و ليس بفعل الشرعية السياسية، ومن المفيد في هذا الإطار تسجيل عدد من الملاحظات فيما يتعلق بمحددات البيئة العربية عموماً، ومنها:

١. ظروف الدول العربية السياسية والاقتصادية والثقافية مختلفة ومتفاوتة، فلدينا دول غنية وأخرى ميسورة وأخرى فقيرة، ولدينا شعوب دخل الفرد فيها مرتفع وأخرى متوسط وأخرى منخفض، وهناك دول تتَّسم بمستويات عالية من الأمّية والجهل ودول بمستويات أقل.
٢. النظام السياسي المتّبع في الدول العربية مختلف سواء في الشكل أو في المضمون، وإن كان السائد بشكل عام نوعان أحدهما يسمح بشكل أو بآخر بالتعددية والحرية (ولو شكلياً)، وآخر حديدي لا يسمح بأي شكل من أشكال التعددية والحرية.
٣. الثقافة السياسية والمشاركة السياسية متفاوتة في الدول العربية، نتيجة لطبيعة الأنظمة السياسية القائمة التي تحد من هذه المشاركة، أو تمنعها من جهة، ونتيجة أيضاً لرفض العديد من الشرائح الدينية شكل ومضمون آلية المشاركة الحالية.

إن النقاط السابقة تجعل من البيئة العربية بيئة مختلفة عمّا هو موجود لدى البيئة التركية، وهي جميعاً معطيات يجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسة تجربة حزب العدالة والتنمية التركي في البيئة العربية، ومن هذا المنطلق يصبح الحديث عن عملية استفادة من التجربة التركيّة، وكيفية تسخيرها لخدمة الوضع في الدول العربية، وليس

عن عملية استنساخ، وتصبح هذه المقاربة أكثر واقعية إذا ما عرفنا وجود نقاط مشتركة بين الوضع التركي الذي أفرز صعود حزب العدالة التركي وتجربته الناجحة، ووضع الدول العربية السابق للثورات، أو الحالي وإن بدرجات مختلفة، كما يوجد نقاط مشتركة بين المشاكل والصعوبات التي واجهتها الحركة الإسلامية في تركيا، وأيضاً الحركة الإسلامية العربية في البلدان العربية، وأهم هذه النقاط:

١. إنّ الإشكالية في العالم العربي ليست بين العلمانية والإسلام فيما يتعلق بالنظام السياسي، إذ إنّ الأنظمة العربية لا تطالب بحماية العلمانية، لكنها أيضاً تتخوف من التيارات الإسلامية، إذ لم يستطع أي تيار كسر حلقة التخوف هذه، أو تحقيق خرق في الواقع السياسي إلا ضمن الأطر الموجودة، وبحدود ضيقة جداً.

٢. تستخدم الأنظمة العربية أيضاً أدوات متعددة في حماية موقعها ونظامها، فكما كان النظام العلماني لتركيا يتحصن بقدرات الجيش وسلطاته المطلقة في إفشال أي تجربة إسلامية، فإن الأنظمة العربية تستعين أيضاً بأجهزة الدولة ونظامها الأمني وقبضتها الحديدية، لقمع الحالة الإسلامية ومحاصرتها.

٣. يمارس الحكّام العرب قدراً هائلاً من النفوذ على السلطة القضائية والسلطة التشريعية، وهو شكل شبيه للسلطة التي كان يمارسها النظام التركي ككل بالاعتماد على المؤسسات القضائية والمحكمة العليا والسلطات القضائية.

٤. على الرغم من وجود مؤشرات لحصول تغيرات مهمة في آليات وطريقة مواجهة التحديات وتغيير الواقع لدى حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، فإن الحاجة ما زالت ماسة لتطوير نموذج قادر على كسر الحلقة المفرغة للوضع، وهو أمر مشابه لما مرت به الحركة الإسلامية في تركيا قبل تجربة حزب العدالة والتنمية التركي.

٥. ساد شعور شعبي بالإحباط وعدم القدرة على التغيير في فترة ما قبل الثورات العربية، وهو شعور كان سائداً في تركيا في المرحلة الانتقالية التي سبقت ظهور حزب العدالة والتنمية وسيطرتها على الحياة السياسية.

معوقات أمام استلهام التجربة التركية

هناك عناصر تحد من القدرة على استلهام إيجابيات التجربة التركية وبالتالي الاستفادة منها، نذكر منها على سبيل المثال:

١- أنه لا زال ثمة من يثير الغبار حول موقف الإسلاميين العرب الحركيين من الديمقراطية (وهنا نتحدث عن الديمقراطية كآلية لتداول السلطة، يمكن استخدامها وإذابتها في إطارنا وبيئتنا بما يتناسب مع ثقافتنا وديننا، وليس كنظام إيديولوجي ليبرالي أو رأسمالي خاصة في بعده الاجتماعي)، وإن بنسب متفاوتة، خاصة أن موقفهم يتوزع بين الرفض الكلي المطلق والقبول الذي يصفه الآخر بأنه تكتيكي ومشروط، وهو ما يلزم إبرازه وبيانه بقوة لتعديل هذه الرؤية وإزالة الشبهات.

٢- أنه لا زال الخلط قائماً لدى بعض الإسلاميين العرب بين الدعوي والسياسي، خاصة أولئك الذين يشاركون الآن في بلدانهم، ونحن نتحدث هنا عن تمييز وليس عن فصل حتى، فهناك خلط واضح بين الدعوي والسياسي بما يؤدي إلى تقييد المواقف السياسية بالأطر الدينية في المجال التفصيلي، مما قد يسبب عدم انسجام الواقع الحالي مع متطلبات العمل السياسي.

عوامل استفادة الإسلاميين العرب من التجربة التركية

١.الثورات العربية: انفجار الثورات العربية جاء نتيجة طبيعية لفشل الأنظمة السياسية وسياساتها الداخلية ونهجها العام، ناهيك عن فشل أشكال

المعارضات السابقة بمختلف ألوانها في تقديم طرح عملي وموضوعي يخرج المجتمعات من الأزمة التي أدخلتها إليها هذه الأنظمة، مترافقاً مع تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وهو ما انعكس انفجاراً أدى إلى ما نحن عليه اليوم، ومع الإطاحة ببعض هذه الأنظمة اليوم، هناك فرصة للإسلاميين للمشاركة في الحكم، وأقرب هذه التجارب وأكثرها حضوراً في النقاشات العامة والخاصة هي بعض جوانب التجربة التركية مقارنة بالتجارب الأخرى الموجودة والنماذج المتنوعة من أنظمة الحكم، خاصة في المجال الاقتصادي واحتواء الآخر والتدرج في تغيير الدولة، وخفض منسوب الأزمات والصراعات المحيطة.

٢. **التجربة تلقى احترام أكثر الشرائح:** إنّ التجربة التركية تناسب أكثر الشرائح، فهي تجربة متقدمة ديمقراطيا، تقوم على احترام حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة، وهي تجربة رائدة اقتصادياً تقوم على الاكتفاء والتصنيع والتصدير وهي تقدم الوجه الحضاري المعتدل للإسلام، وإذا ما نظرنا إلى كل هذه القيم والحقوق سنرى أنها مطلب يسعى الشعب بمختلف انتماءاته وألوانه للحصول عليها، والإنسان العربي اليوم انتفض في الأساس من أجل تحقيق مثل هذه المفاهيم، وقد يختار الإسلاميون لهذه الغاية ما يلزم تطوير الخطاب والبرنامج ليتناسب معها.

توصيات للاستفادة من التجربة التركية

ويمكن الاستفادة من تجربة حزب العدالة والتنمية من حيث استخدام فلسفة التغيير الخاصة به، وذلك عبر:

١) التشخيص السليم للواقع واستيعاب المعطيات المحلية التي تختلف باختلاف

الدولة وظروفها، واستيعاب الواقع الإقليمي والدولي استيعاباً متجدداً مع تطوراته بما يساعد على وضع تصور يتم من خلاله تشخيص الحالة والاستفادة من الدروس والتجارب السابقة والانطلاق إلى المرحلة الجديدة.

٢) تطوير أطروحات فكرية وبنيوية تستجيب للتحديات الموجودة بنوعها وكمها، وتتفاعل مع المتغيرات تفاعلاً مدروساً متوازناً وسريعاً.

٣) بلورة رؤية إستراتيجية واضحة عبر تشكيل برنامج سياسي شامل يعكس التحول الموجود في الأفكار والأطروحات، والعمل على البنى التحتيّة ثقافياً وسياسياً وفكرياً لمواكبة التحولات والمواءمة بين متطلباتها من جهة ومعطيات البرنامج من جهة ثانية.

٤) النزول إلى أرض الواقع والعمل على تطبيق إطار نظري بكامل تفاصيله، بما يتلاءم مع متطلبات البنية التحتية (أي الشعب بأكمله)، واعتبار الإنجاز المرئي في الميادين الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية الأساس في تحديد الأهداف المرحلية.

٥) العمل على الأخذ بالتدرج لتنفيذ الخطوات والتغيرات التي ستواجهها عقبات من دون شك، والانطلاق المرحلي من الواقع القائم وليس من تجاهله، أو تجاوزه رغم وجوده، وهذا الانطلاق المرحلي يتطلب ابتكار أساليب ووسائل على المستوى التكتيكي، تختلف من بلد إلى آخر، وتتميز بتجانسها واندماجها مع معطيات موازين القوى ومواطن تأثيرها في كل بلد على حدة.

٦) توطين الثوابت في الأهداف البعيدة، وهي الثوابت التي يكون «الإنسان» محورها، ويكون تحريره مدارها، بما يشمل البناء المستقبلي القائم على مشروع حضاري متكامل يكون نموذجاً في حد ذاته.

وفي سياق العمل على تحقيق ما ورد أعلاه، ينبغي مراعاة عدد من القواعد التي قد تشكّل إطاراً يضمن نجاح هذه الخطوات، ومنها على سبيل المثال:

- **القوة الوطنية طريقاً للقوة العامة الجامعة**: لا بد أن يكون هنالك حرص على قوّة ومنعة الإطار الداخلي للوصول إلى إطار خارجي قوي منيع للأمّة العربية والإسلامية، إذ إنه لا يمكن للأمّة العربية والإسلامية أن تكون قوية إذا لم تكن الدول العربية والإسلامية كذلك، وهو أمر يجب على الإسلاميين العرب أن يعوه جيداً، بالسعي نحو إيجاد خطاب ووسائل تلبي المستوى الوطني، وتحقق المصلحة العامة للمسلمين عبر تقوية أوطانهم، وليس عبر القفز عنها، وعدم الاعتراف بها.

- **البراجماتية**: إذ تتطلب السياسة والعمل السياسي خاصة في عصرنا الحالي قدراً كبيراً من البراجماتية، وعدم التسمر عند لغة الأيديولوجيا والأفكار المعلبة الجاهزة والشعارات البراقة، وهو ما يتطلب الانتقال إلى لغة علمية عملية تطرح البدائل والوسائل العملية اللازمة لتنفيذها، والتي تفترض امتلاك الطرف القيّم عليها قدراً كبيراً من البراجماتية للنجاح في التعامل مع مختلف الأوضاع، وتجاوز مختلف العقبات والعوائق، وهو ما يوجب بدوره التخلّي عمّا من شأنه أن يقيّد الحركات الإسلامية العربية، ويحد من قدرتها على المناورة ويحرمها من الابتكار.

- **اعتماد أسلوب العمل المؤسسي والجماعي**: حيث لا يموت العمل مع موت القيادة المسؤولة عن تأسيسه، وضمان المشاركة وتفعيل الروح الجماعية في العمل وفن السياسة والحكم، مع ضرورة الأخذ بالاعتبار إفساح المجال لجيل الشباب التكنوقراطي المثقف لقيادة هذه الحركات، لما لدورهم من أهمية كبرى في مجال التخصص والمعرفة العلمية والقدرة على الابتكار في الأساليب

والأفكار والتفاعل الإيجابي مع معطيات السياسة ومشكلات المجتمع، خاصة أنهم يمثلون الشريحة الكبرى في البلدان العربية.

- **التركيز على تنفيذ الأهداف وعدم الصدام:** بحيث يكون انشغال الحركات يتمحور حول كيفية تحقيق الأهداف وتقييم المنجزات وتحقيق التقدم في هذا المجال بعيداً عن الانشغال في خوض مواجهات مع الخصوم أو جدل عقيم.
- **التركيز على الأهداف الواقعية الممكنة:** الحرص على وضع أهداف واقعية وممكنة ومحددة وقابلة للتنفيذ، والابتعاد عن القضايا والمسائل والأمور التي تتخطى الواقع الحالي، ويعد الخوض فيها في واقعنا الحالي عبثياً ومضيعة للوقت والجهد والتركيز.

الفصل الثاني

الموقف الأمريكي والإسرائيلي من التحول التركي

المبحث الأول

السياسة التركية وأمريكا في ظل التحولات السياسية العربية

المبحث الثاني

الرؤية الإسرائيلية للتحول التركي

المبحث الأول

السياسة التركية وأمريكا في ظل التحولات السياسية العربية*

تركز هذه الورقة على دراسة وتحليل حقيقة الموقف الأمريكي الراهن- منذ تولي باراك أوباما للرئاسة الأمريكية- تجاه التحول التركي الجديد في عهد حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان، ومن أجل ذلك تدرس الورقة وتحلل المُكونات والمحطات والقضايا الرئيسة لهذه المواقف الأمريكية والتحولات التركية، والفاعلين فيها وخلفياتها وغاياتها وتطوراتها وتوجهاتها الحقيقية، دون الاستناد فقط إلى دراسة المواقف الرسمية أو الدبلوماسية أو الدعائية.

ورغم أننا ندرس فترة من السنوات الماضية إلا أن دراستنا تواجهها العديد من العقبات والتحديات الناتجة عن تعقيدات التغيرات الأمريكية والتركية الداخلية والخارجية والشرق أوسطية والأوروآسيوية والدولية على المستويات العسكرية والاقتصادية والسياسية، ولعل مستويات وتعقيدات هذه العقبات والتحديات قد إزدادت بصورة كبيرة مع التغيرات الكبيرة في المواقف الأمريكية والتحولات التركية في التفاعل مع ثورات الربيع العربي التي غيرت توازنات القوى والمصالح- الداخلية والخارجية- والخرائط السياسية والإقتصادية والعسكرية والأمنية وغيرها، وغيرت مستقبل الوطن العربي والشرق الأوسط، بل والعالم أجمع.

ومما يزيد من تحديات الدراسة أن المواقف والعلاقات الأمريكية- التركية مرت تاريخياً بمراحل ومحطات وسياقات لم تكن دائماً مُتسقة ومستقرة، حيث شهدت ولا زالت تشهد مواقف متفقة تجاه مصالح مُشتركة ومواقف أخرى مختلفة تجاه مصالح غير مشتركة، ومما زاد من أهمية موضوع هذه الورقة هو التراجع النسبي الأمريكي

* د. صبري سميرة/ محلل سياسي، وخبير الشؤون الأمريكية والشرق أوسطية.

الدولي والإقليمي والتقدم التركي كقوة إقليمية ناشئة فاعلة في أقاليم الشرق الأوسط الكبير والمنطقة الأوروآسيوية، خاصة في ضوء تفاعلات ونتائج ثورات الربيع العربي المتصاعدة.

وتعرض هذه الورقة الموقف الأمريكي وحقيقة كُنهه من وجهات نظر سائدة لدى صُناع القرار الأمريكي ومن يعتمد على تحليلاتهم من خبراء ومراكز دراسات إستراتيجية مختصة.

ومع أن الورقة تعرض لثوابت في العلاقات الأمريكية- التركية إلا أن التركيز الأساس هو على تغيرات السياسة التركية الرئيسة الإقليمية والدولية وتفاعلاتها، مع التركيز على ما يتعلق منها بالعرب والقضية الفلسطينية وثورات الربيع العربي، وما يتعلق بهذا التفاعل من تعامل ومواقف أمريكية من هذه التغيرات التركية، وما تبعه من تغيرات في ذلك تجاه تركيا "الجديدة" والتغيرات في سياساتها الإقليمية والدولية.

تغيرات السياسة التركية الخارجية قبل ثورات الربيع العربي

وهي تغيرات ناتجة عن تغيرات في تكوينة وتوجهات قوى تركيا الاجتماعية، وتغيرات في رؤية واهتمامات قيادتها السياسية الجديدة داخلياً وخارجياً، وتزايد أهمية الرأي العام التركي في صنع القرارات العامة التركية المؤثرة على المصالح العامة والقناعات العامة للشعب التركي، وكمثال، فإنه يُمكن رؤية أثر هذه الأبعاد في السياسة التركية عند دراسة دورها ومواقفها تجاه قضايا أسطول الحرية لغزة، وتصويت تركيا ضد فرض عقوبات على إيران في مجلس الأمن.

ومما هو واضح لكل المراقبين أن سياسة تركيا الخارجية أكثر فاعلية وتنوعاً، وكثير من هذا النشاط الجديد يُركز على الشرق الأوسط والمنطقة الأوروآسيوية، وبالطبع فإن هناك بُعداً تجارياً مهماً لهذا النشاط مُعززاً بنمو اقتصادي مُثير للإعجاب رغم الأزمة الاقتصادية العالمية، وكل ذلك ساهم بثقة قيادة حزب العدالة والتنمية بنفسها،

وهذا أنتج تناقضاً نسبياً في اهتمام تركيا بالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو والشراكة الإستراتيجية مع أمريكا، وفي التقدير العام فإن هذه تطورات مستمرة وليست انتقالية.

من جهة أخرى، يلحظ المراقبون أن القيادة التركية تتحرك بارتياح أكبر مقارنة بسابقاتها في دبلوماسيتها الناشطة في العالمين العربي والإسلامي، وهذا توجه جديد يبتعد عن السياسة السابقة المحافظة غير التدخلية تجاه جيرانها الشرقيين والجنوبيين، والرأي العام التركي يُظهر اهتماماً متزايداً بشؤون الشرق الأوسط، وعدا عن الاهتمام التركي الجديد بالشرق الأوسط، فإن قيادة حزب العدالة والتنمية تتصرف بشكل يُشابه القوى الاقتصادية والسياسية الصاعدة في مناطق أُخرى من العالم، من أمثال الهند وجنوب أفريقيا وإندونيسيا والبرازيل، وفي هذا السياق جاء التعاون البرازيلي- التركي بخصوص إيران، وهذا يُمثل توجهاً تركياً في عدم التبعية المطلقة للسياسات الغربية الدفاعية والسياسية، ولكن تركيا تفعل ذلك بصورة متوازنة وحذره وضمن مُعادلات الوضع القائم في العلاقات الدولية، وقد كان ذلك جلياً في السياسات المحافظة التركية تجاه تغيرات حلف الناتو، ولكن الاتجاه في علاقات تركيا بجوارها يتجه أكثر وأكثر نحو سياسات أكثر وثوقاً ومبادرة.

تركيا "الجديدة" والمصالح الأمريكية قبل ثورات الربيع العربي

إن التحولات التركية السابقة لها نتائج مؤثرة على مصالح أمريكا في مساحات واسعة، مثل أمن أوروبا والعلاقات مع روسيا وتوازنات الطاقة الجيوسياسية ومخططات الدفاع الصاروخي، كذلك ستؤثر التحولات التركية على قضايا إقليمية مهمة، مثل التعامل مع المشروع النووي الإيراني والصراع العربي- الإسرائيلي، ورغم تخوف الأمريكيين من الدور الذي قد تلعبه تركيا في هذه القضايا إلا أنهم يدركون إيجابية السياسة التركية في تحقيق بعض المصالح الأمريكية في مقابل بعض الجوانب المُعلقة؛ ففي الجانب الإيجابي نلحظ التزام تركيا بتحسين علاقاتها باليونان وباستقرار

منطقة بحر إيجه، فرغم أن قضية قبرص لم تُحل إلا أن السياسة التركية حولتها إلى قضية سياسية أكثر من كونها تشكل تحدياً أمنياً لأمريكا وحلفائها الأوروبيين.

أما في البلقان فقد انتهجت تركيا سياسة مُتعددة الأوجه، وفي أفغانستان كان لتركيا دور مهم في عمليات التحالف الغربي هناك، وفي قيادة قوات آيساف بداية وجودها هناك (وهي القوة الدولية المساعدة التي أسسها مجلس الأمن نهاية عام ٢٠٠١ لتأمين كابل ومناطقها المحيطة، ثم حلت محلها قوات الناتو)، وفي الشأن العراقي، ورغم عدم سماح تركيا لأمريكا بفتح جبهة ثانية ضد العراق من أراضيها عام ٢٠٠٣، إلا أن تركيا سمحت بهدوء باستخدام قاعدة (إنجرليك) الجوية قرب أضنة لأغراض الإمداد إلى العراق وأفغانستان، وفي شمال العراق كان دور تركيا، بحسب الأمريكيين، إيجابياً، وهم يتوقعون أن تزداد أهميته في مواجهة عودة الهجمات التي يشنها حزب العمال الكردستاني وقد تزعزع الاستقرار في تركيا والدول المحيطة.

في مقابل السياسات والأدوار التركية التي تتماهى مع المصالح الأمريكية، إلا أن المراقب الأمريكي يرى بوضوح أن هناك تناقضاً نسبياً مستمراً في أهمية العلاقات التقليدية التركية- الأوروبية والتركية- الأمريكية كمعادلة يُمكن التنبؤ من خلالها بمستقبل العلاقات الأمريكية- التركية، ويُساهم في ذلك بتزايد النزعة الوطنية التركية لدى كافة الأطياف السياسية التركية، والتي تزيد من الوعي والتوجهات السيادية التركية في قضايا رئيسية تهم الجانبين، بما في ذلك أمن منطقة البحر الأسود؛ حيث تتحسس تركيا من الدور المتزايد لأمريكا والناتو هناك، وفي الشرق الأوسط ورغم المصلحة المشتركة الأمريكية- التركية في تحقيق استقراره، إلا أن للدولتين مواقف وسياسات مُختلفة في مُعالجة بعض جوانب قضايا مهمة فيه، مثل السياسات الإيرانية، والصراع العربي- الإسرائيلي؛ فقيادة حزب العدالة والتنمية لا تؤيد نظرة الغرب للنوايا الإيرانية، والأتراك جميعاً يُعارضون أي عقوبات اقتصادية ضد إيران، لقناعتهم

بضررها البالغ على الاقتصاد التركي، ولا يرى الأتراك أن إيران تُشكل تهديداً استراتيجياً لهم، ويرون أن المشروع النووي الإيراني يُمكن أن يُعالج سياسياً.

ويُطالب الأتراك بشرق أوسط خال من السلاح النووي، ويُوجهون أصابعهم نحو السلاح النووي الإسرائيلي الذي لم يُعلن عنه رسمياً حتى الآن، ولن يستطيع الغرب إقناع تركيا بالخطر الإيراني ما لم يثبت لتركيا وجوده ابتداء، وعليه، صوتت تركيا ضد العقوبات على إيران في مجلس الأمن.

أما العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية الذي كان متوجها إلى غزة فهو يُبين تحولاً جديداً آخر في القناعات والسياسات التركية، فأزمة كبيرة كهذه بين إسرائيل وتركيا، والغرب في الخلفية، لم تكن مُتصوَّرة عندما كان الجيش التركي يتحكم بالسياسات الدفاعية والخارجية التركية، ولكن التحولات التركية الداخلية والإقليمية جعلت من تدهور العلاقات الإسرائيلية- التركية أمراً متوقعاً، فالشراكة الإستراتيجية بينهما كانت نتيجة لظروف خاصة في تسعينيات القرن الماضي لاحتواء السياسات السورية والإيرانية، وبغياب لتأثير الرأي العام التركي على مثل هكذا شراكة.

أما اليوم فقد تغيرت ظروف علاقات تركيا بإسرائيل، فالقضية الفلسطينية مسألة عاطفية للأتراك وللقيادة التركية، خاصة أردوغان الذي تُعبر مواقفه القوية عن مشاعر جياشة لدى الشعب التركي، والقيادة التركية ترى في حركة حماس قيادة فلسطينية شرعية ومؤثرة، وهذه السياسات والقناعات تختلف عما هي عليه لدى أمريكا.

النظرة الأمريكية للتعامل التركي مع ثورات الربيع العربي

إن سياسة الانفتاح التي اتبعتها تركيا مع العالم وإقليم الشرق الأوسط وجيرانها، والتي كان أحد أسسها الوصول إلى "صفر من المشاكل"، أدت إلى تحسين كبير لعلاقاتها مع كل من سوريا والعراق وإيران، ولكن هذه السياسة لم تكن منطلقة فقط

من نظرة وقيم مثالية، وقد تعرضت لاختبارات حقيقية مع تصاعد ثورات الربيع العربي واستمرارها، حيث أظهرت هذه الثورات اضطرابات الأبعاد المبدأية والواقعية وتناقضاتها في السياسات التركية الخارجية، فعندما انسجمت القيم والمصالح وجدنا تركيا من المبادرين في الدفاع عن الشعوب والضغط من أجل الإصلاح السياسي والديمقراطية في المنطقة، تماماً كما حصل في الحالتين التونسية والمصرية، ولكن مع انتقالها إلى كل من ليبيا واليمن والبحرين وسوريا وجدنا مواقف وسياسات وتعاملات تركية مُتعددة، بل ومُتناقضة أحياناً؛ ففي الحالتين الليبية والسورية كانت السياسة التركية مُخالفة للتطلعات الشعبية العربية، وحتى الشعبية التركية، ومُخالفة للتوجهات الأمريكية والأوروبية وبعض الدول العربية الحليفة لها، وحاولت تركيا دبلوماسياً لعب دور المقنع والوسيط والمُحرض الإيجابي مع نظامي ليبيا وسوريا، وعارضت استخدام القوة والتدخل الغربي المباشر، ثم وبعد محطات وأحداث وتطورات عديدة إقليمية ودولية اتخذت مواقف حازمة تجاهها من خلال التحالف مع الدول الغربية والعربية أو بمواقف مبادرة ومنفردة، خاصة في الحالة السورية، أما في الحالتين اليمنية والبحرينية فتبدو تركيا غائبة، وقد تركت الميدان بالكامل للقيادة السعودية والخليجية.

ولعل أبرز ما يُفسر هذه السياسات التركية تجاه ثورات الربيع العربي الأربع الأخيرة هو الأبعاد الإستراتيجية الأمنية والسياسية والاقتصادية الواقعية والمصلحية التي تحكمها توازنات القوى والمصالح الإقليمية والدولية، وكذلك الداخلية التركية؛ ففي حالتي تونس ومصر لم تكن السياسة التركية الداعمة للثورات الشعبية لتؤثر على مصالح تركيا وأمنها ودورها، بل على العكس كانت في صالحها، أما في الحالات الليبية والسورية واليمنية والبحرينية فإن هناك مجموعة من المخاطر والأضرار العديدة الكبيرة التي قد تتكبدها تركيا جراء تصادمها مع النظامين الليبي والسوري وحلفائهما في المنطقة، أو جراء التصادم مع السعودية ودول الخليج وحلفائهم العرب والإقليميين

والدوليين، ولم تتحول تركيا نحو مصادمة النظامين الليبي والسوري إلا بعد أن شعرت أنها قد تخسر أكثر بترددها، وبعدما سعت إلى نوع من الضمان لمصالحها ودورها بعد النجاح الشعبي المتوقع أو المرغوب في هذين البلدين، وكل ذلك وفق ترتيبات وتحالفات مع قوى غربية وعربية وبخطوات عملية وميدانية مع قيادات الثورات الشعبية فيهما، ومن إحدى دروس تقلبات وتطورات السياسة التركية هي أن سياساتها التعاونية مع الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة لم تجلب لها عدم المشاكل كما كانت تسعى في إستراتيجيتها الانفتاحية القائمة على إزالة النزاعات وبناء الشراكات والتعاون الاقتصادي والإقليمي، أما في الحالتين اليمنية والبحرينية فهي لا تعطي أي إشارة للتدخل إلا إذا كان ذلك من باب النصح والتأثير الخفي.

ولعل السبب الرئيس الذي سمح لتركيا سابقاً وحالياً، والمتوقع مستقبلاً، أن تكون فعالة وريادية في الإقليم هو غرق أمريكا في أوحال أفغانستان والعراق، والأزمة الاقتصادية العالمية، وعزوف أوروبا عن أدوار مُبادرة في المنطقة، ونتيجة لارتهان الموقف المصري والخليجي للإرادة الأمريكية، خاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وهذا ما فتح المجال لتركيا لتتخذ مواقف رمزية ودفاعية وذات وساطة في الملف الفلسطيني وبعض تطوراته وجزئياته المُثيرة في السنوات القليلة السابقة، ولكن الدور التركي، كما يرى المحللون الغربيون، لن يكون مصيرياً في حل القضية الفلسطينية المعقدة التي يقع معظم عبء حلها، كما أعتقد، على الموقف العربي والفلسطيني القوي المُتماسك، وقدرته على التفاعل والضغط الفعال على الموقف الأمريكي والغربي عامة.

مما لا شك فيه أن الربيع العربي قد أبرز تناقضات السياسة التركية الخارجية في الأمد القصير، ولكنه من المتوقع أن يفتح بوابات كبيرة لنفوذ ودور تركي أكبر على المدى البعيد؛ فمنذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي أصبحت التجربة التركية نموذجاً يحتذى ويُروج لها في الغرب، وكذلك في العالمين الإسلامي والعربي،

وفي دول الشعوب ذات الأصول التركية، ولعل التحولات نحو الديمقراطية في دول ثورات الربيع العربي الحالية والقادمة ستجد أن محاكاة النموذج التركي كاملاً أو جزئياً هو منهج له قبول شعبي عربي، مع بعض الإشكاليات التي قد تصاحب ذلك بحسب طبيعة وأحوال كل بلد على حِدة؛ فبعض الدول العربية التي قد تحاول اللحاق برياح التغيير قد تلجأ إلى النموذج التركي في تحقيق التحديث العام- وخاصة الاقتصادي- دون الدمقرطة الحقيقية، كما كانت تحاول تونس، ومثلما تحاول كل من سوريا والأردن والمغرب فعله الآن.

وقد تصلح تركيا نموذج للتوازن والتفاعل الديناميكي بين العلمانية والإسلام السياسي وفق قواعد مؤسسية دستورية علمانية غير مُناقضة للثقافة الإسلامية لبعض الدول، وقد يسعى البعض إلى هذا النموذج، كما نرى في كل من تونس ومصر والمغرب وغيرها، والتجربة التركية في توازن العلاقات المدنية العسكرية قد تكون نموذجاً لمعظم الساعين إلى الديمقراطية في الوطن العربي، كما هي المطالبات في مصر والجزائر والأردن وليبيا واليمن وغيرها.

وأما التجربة التركية في انتهاج سياسة خارجية شبه مستقلة، مع الاحتفاظ بموقعها وتحالفها مع أمريكا والغرب، فقد تكون نموذجاً في الدول العربية الحليفة للغرب، والتي فقدت أنظمتها كثيرا من شعبيتها جراء ارتهانها للسياسات الغربية، بحيث تصبح تركيا نموذجاً يحتذى به مثلما تطالب الشعوب وتحاول هذه الأنظمة الحالية فعله رمزياً أو حقيقياً كما هو الحال في كل من مصر والسعودية والأردن.

أمام تناقضات السياسة التركية وفرصها المستقبلية، فإنه من المتوقع أن يسعى الغربيون إلى استيعاب الدور التركي وتعظيم الاستفادة منه عبر مأسسه العلاقة الغربية مع تركيا وتعميق التحالف الإستراتيجي معها، وذلك بضم تركيا للاتحاد الأوروبي دون التلكؤ القائم حالياً، والذي يُولد تردداً وابتعاداً تركياً عن أوروبا، ثم عن أمريكا،

أو على الأقل بإشراك تركيا بصورة فعالة في المجالس الأمنية والسياسة الخارجية الأوروبية، خاصة ما يتعلق منها بالشعوب الإسلامية والعربية والتركية، وإلا فقد يخسر الغرب كثيرا من المنافع التي قد يجلبها إليه الدور التركي الإقليمي والدولي الفعال، وقد تبتعد تركيا باتجاه أحلاف وعلاقات مصالح مع قوى دولية وإقليمية أخرى غير أمريكا والغرب.

ومن زاوية أخرى، من غير المتوقع أن يكون المستفيد الأكبر- بعد الشعوب العربية- من ثورات الربيع العربي دولا مثل أمريكا أو الغرب أو إيران أو إسرائيل، وإنما المتوقع أن تكون تركيا هي المستفيد الأكبر بما امتلكته من إبداع في السياسة الخارجية وصورة دولية فعالة وخطاب سياسي حازم، فإضافة إلى كونها مصدر إلهام ومحاكاة للثورات العربية، فإن تركيا أصبحت مصدراً أساسياً في تقديم الدعم العسكري الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية، وهذا بلا شك سيمنحها تأثيراً في التركيبات والأنظمة السياسية والاقتصادية والشعبية المستقبلية في المنطقة، مما يُمكنها من أخذ دور رائد في المنطقة بعيداً عن حسابات القوة والمصالح الغربية، إلا إذا نجحت أمريكا وأوروبا بالتعامل بإيجابية مع الدور التركي المتصاعد كجزء من عصر "ما بعد النظام الأمريكي" في الشرق الأوسط، وبتوظيف الدور التركي المسؤول والفعال في الحفاظ على الأوضاع المفيدة للغرب، فالسياسة الخارجية التركية من منظور أمريكا وغيرها اتسمت بالمرونة والانسجام باستثناء بعض التناقضات التي تجاوزتها تركيا، لأنها استفادت من خبرتها الغنية بالأحوال السياسية والعامة في المنطقة.

واتبعت تركيا كذلك سياسة شبه رأسمالية في علاقاتها الاقتصادية الخارجية مُستفيدة من علاقاتها السياسية الإيجابية لتعظيم استثماراتها وصادراتها في الشرق الأوسط، ومع الثورات العربية نجحت تركيا في الانتقال من علاقاتها الاقتصادية

بالأنظمة الفردية إلى أنظمة ثورات الشعوب، معتمدة كذلك على علاقاتها وتحالفاتها السياسية الجديدة، ولا زالت تركيا هي الأقدر في الميدان لتطوير سياسات اقتصادية معقولة ومُتماسكة في ظل التقلبات الشديدة التي ستشهدها المنطقة.

أمريكا وتوازنات تركيا مع إيران والخليج العربي في ظل ثورات العربية

من الملفات التي تراقبها أمريكا وتتفاعل معها بحساسية السياسة التركية مع دول الخليج العربي وإيران، حيث انتهجت تركيا سياسة مُعقدة مُتعددة المستويات والمجالات، فقد عاظمت تركيا من علاقاتها النفطية والتجارية والاقتصادية مع إيران، ولعبت دور الوسيط بين الغرب وإيران في صراعهم حول الملف النووي الإيراني، ودعمت إيران عبر تخفيف آثار الحصار الاقتصادي والنفطي المفروض عليها غربياً، وتعاونت الدولتان عسكرياً ضد الانفصاليين الأكراد، ولكن تركيا في المقابل لن تتردد في تطبيق أجندتها السياسية، حتى لو أثر ذلك على علاقتها بإيران، ومن ذلك سماح تركيا للناتو بتركيب أجهزة الدرع الصاروخي الدفاعي على أراضيها، مما قد يُفقد إيران القوة التهديدية لصواريخها البالستية، ومن جهة أخرى فإن الموقف التركي اللاحق من النظام السوري قد خلق نقطة خلاف وصراع بين تركيا وإيران حليفة سوريا الإستراتيجية.

كذلك، فإن تركيا تعاملت بحذر شديد وغموض مع الحركات الإصلاحية الديمقراطية في دول الخليج، بينما اندفعت إيران في تأييدها في البحرين واليمن، وبهذا فإن تركيا راعت الموقفين السعودي والأمريكي، وتركت الساحة هناك لهم وللخليجيين، مُحافظة على تحالفها الإستراتيجي معها، ومُتجنبة تمددا إستراتيجيا زائدا قد يرتد ضدها بقوة في الواقع السياسي والإستراتيجي والأمني والاقتصادي إقليمياً ودولياً، فالحسابات التركية تمنعها من "حمْل السلم عَرضًا» ومن الدخول في صراعات مع كافة الجهات التي قد تحتاجها اقتصادياً ونفطيا وعسكرياً وإستراتيجياً وسياسياً، خاصة إذا ما كانت هذه

الدول قوية ومُتماسكة، مثل أمريكا والغرب والسعودية ودول الخليج، وهذا السكوت والتناقض التركي تجاه الثورات والحراكات في كل من اليمن والبحرين والخليج لم يتم التعرض له بقوة في أوساط الرأي العام العربي، نتيجة لعدم تركيز الإعلام العربي الفعال عليه، كشبكة الجزيرة وعشرات المحطات الإخبارية الممولة من دول الخليج والغرب وحلفائهم، ونتيجة لرضى الشعوب العربية عن المواقف التركية تجاه القضايا الأكثر اشتعالاً، كما في ليبيا وسوريا، ولكن مع نجاح الثورة الليبية قد تسعى تركيا للضغط من خلف الكواليس لإيجاد حل للحالة اليمنية، لأن موقفها الصامت قد يُثير ريبة الشعوب العربية قريباً، ولعل منهج تركيا العلماني يُبعد عنها شبهة الطائفية السنية الشيعية في سياساتها، وهي التي لها علاقات وطيدة مع النظامين الإيراني والسوري سابقاً، وبعضه حالياً.

إن نصب الدرع الصاروخي للناتو في تركيا، وسعي تركيا لأن تكون نموذجاً للتحول الديمقراطي تحتذيه الشعوب العربية، ودعمها للثورات العربية الشعبية، ومناهضتها للنظام السوري الحليف لإيران، وتماشيها مع التحالف الأمريكي الخليجي، رغم استهدافه إيران، ودعمها لفكرة حل الدولتين في فلسطين، كلها نقاط تثير الخلاف والتناقض بين إيران وتركيا، وهذا كله يجلب الرضا الأمريكي تجاه تركيا لما يُساعد ذلك في محاصرة إيران وحلفائها وإضعافهما في المنطقة، ولعل هذا هو الذي دفع إيران لانتقاد تركيا بقوة، واقترح البعض معاقبة تركيا بقطع الغاز الإيراني عنها وبقطع التجارة بينهما، والتي كانت تسعى تركيا لأن توصلها إلى (٢٠) مليار دولار أمريكي، ولكن من غير المتوقع في المقابل أن ترتكب إيران انتحاراً ذاتياً إن أقدمت على ذلك، فهي ستكون المتضرر الأكبر منه، أما تركيا فإن هناك كثيرا مما قد يعوضها في بلدان الثورات أو مع دول الخليج العربي.

وهكذا، فإن سياسة «معنا أو ضدنا» التي يقترحها بعض الأمريكيين هي سياسة

ذات مُضاعفات مؤذية؛ حيث إنه لا بد من ترك تركيا للتحرك بصورة دؤوبة ومُتطورة وفعالة في إقليمها المضطرب وخارجه؛ فالموقع الجيوسياسي التركي يفرض عليها مثل تلك السياسات والمواقف حفاظاً على تركياً حليفاً إستراتيجياً يُمكن الاعتماد عليه من قبل أمريكا والغرب.

وجهة نظر أمريكية مختلفة ... الربيع العربي هو بداية التراجع التركي

في الجانب المعاكس، يمكن طرح رأي مضاد للتحليل السابق، حيث إنه ورغم مظاهر تزايد حضور الدور التركي وفاعليته في خضم ثورات الربيع العربي، إلا أن ذلك سيكون صحيحا في المستقبل القريب المنظور، أما في المستقبل البعيد فإن صعود الثورات العربية هو مُقدمة طبيعية لتراجع الدور التركي لصالح بُزوغ وتبلور قوى قيادية عربية جديدة، ولصالح سياسات ومواقف تفرضها إرادات الشعوب العربية المُتحررة من حكم الدكتاتوريات، حيث إن القيادات التركية لم تنجح في أن تصبح "العثمانيين الجُدد" كما تصوروا أنفسهم، بل كسياسيين مُتعثرين يخافون مما يحمله لهم النظام الإقليمي الجديد، ويمكن التدليل على ذلك بالمعالجة التركية للحالتين الليبية والسورية، وما رافقهما في البدايات الطويلة من ترددات وتخبطات تركية أنزلتهم من المكانة والصورة النموذجية والبطولية التي شكلوها لأنفسهم قبيل الثورات العربية بسبب المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية، ومناداتهم بالحريات والديمقراطية، حيث ظهرت على تحركاتهم اضطرابات الحسابات، واتُّهموا بالمصلحية والانتهازية والسعي لكسب أكبر ما يُمكن في المدى المنظور على حساب القيم والمبادئ والشعارات التي طالما رفعوها، وعلى حساب تأسيس إستراتيجيات فعالة طويلة المدى تحرص على الالتصاق الدائم مع المصالح العليا لشعوب المنطقة، مع صرف النظر عن المكاسب والخسائر المادية أو قصيرة المدى.

وعليه، فإن صورة السياسة التركية ودورها ونموذجها قد تتعرض لاهتزازات

شديدة إذا ما وجدت تركيا نفسها أمام ثورات عربية في دولة حليفة لها، أو لها فيها ارتباطات مصلحية كبيرة، كالسعودية مثلا، حيث ستجد تركيا نفسها أمام اختيار الشارع العربي أو مصالحها المباشرة.

ويُبرز المحللون في هذا الإطار الموقف التركي المُتناقض حيال الحركات الإصلاحية في كل من اليمن والبحرين.

ومن هنا، فإن تركيا قد تجد صعوبة بالغة في انتهاج سياسة مُتماسكة قوية تقود فيها الشرق الأوسط، فالإقليم مليء بالتعقيدات والتشابكات والتناقضات التي يبدو، من وجهة نظر هؤلاء المحللين- أن حزب العدالة والتنمية التركي والحكومة التركية مُرتبكون في التعامل معها، تماما كما كان السلاطين العثمانيون مرتبكين سابقاً في هذا الإقليم الكبير، فهم يرون أن الأتراك تمكنوا من بلوغ مستويات عالية من التأثير في المنطقة في ظل التراجع والضعف العربي وفراغه من الأنظمة والقيادات السياسية الشعبية الأصيلة القوية، أما مع بزوغ دول عربية جديدة حديثة وديمقراطية فإن الميدان لن يبقى فارغاً تملؤه تركيا، وهذا يدفع إلى الاستنتاج بأن حُلم تركيا بأن تكون القائد في الشرق الأوسط قد بدأ بالتراجع، وعليه، فإنهم ينصحون صناع القرار الأمريكي والغربي بالانتفاع من الدور التركي، واستعماله إلى أبعد حد، ولكن دون الارتكاز الدائم أو المستقبلي عليه، بل إن عليهم بناء تحالفات جديدة مع الدول العربية الجديدة، والارتكاز على الفاعل والكبير منها، واللعب على التناقضات بينها وبين تركيا وغيرها في المنطقة لتحقيق أقصى مستوى من المصالح الأمريكية والغربية إقليمياً ودوليا.

خلاصات حول دور تركيا وعلاقاتها مع أمريكا والغرب

- إن تزايد النفوذ التركي في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي يزيد من أهمية تركيا لكل من أمريكا وأوروبا، ويمنحها مرونة في الحركة والمناورة بعيداً عن السياسات والمواقف الغربية أكثر بكثير مما سبق، دون أن تخاطر بالإضرار بعلاقاتها مع

الدولة الغربية، خاصة أمريكا التي تعتبرها تركيا القائد العالمي الأكثر قوة وفاعلية في نفس الوقت الذي ترى فيه الاتحاد الأوروبي في أدنى قدراته للتأثير عليها.

- بشكل عام، لا تتناقض السياسة التركية تجاه الربيع العربي كثيراً مع سياسة أمريكا وأوروبا، ودول عربية كالسعودية.
- تركيا في مرحلة اختبار وفهم حدود نفوذها، وهذا يستدعي تجاذبات تركية مع حلفائها الغربيين في مرحلة الاستكشاف والتحول هذه، وصولاً إلى حالة من التوازن الجديد في الشرق الأوسط تعكس تغيرات القوى والمصالح والتحالفات الإقليمية والدولية الجديدة، خاصة في ضوء نتائج ثورات الربيع العربي.
- يعتري السياسات التركية الخارجية تناقض واضطراب في بعض الحالات العربية الحساسة، مثل بعض الثورات، إذا ما تعارضت أمامها مبادئها وسياساتها المعلنة مع مصالحها وقوة نفوذها وتحالفاتها الإقليمية والدولية، وبحسب تقديرها لقوتها ومصالحها فإن تركيا لم تستطع الخروج عن سياساتها التي تضعها أولاً في المستقبل القريب، حتى لو أضر بها أحيانا في مستقبلها البعيد، ولم تستطع الخروج عن تحالف مصالحها مع أمريكا والغرب وحلفائهم في المنقطة، حتى ولو صادم ذلك بعض مبادئها وشعاراتها.
- تتخذ تركيا موقفاً مبدئياً ورمزياً تجاه القضية الفلسطينية انسجاماً مع إرادة الشعب التركي ومشاعره، ولكنها لم تستطع فعل الكثير لنصرة هذه القضية إدراكاً منها لمحدودية حجم قوتها ودورها إقليمياً وعالمياً، وداخل التحالف الغربي- الأمريكي، وأهمية حماية مصالحها، ومن هنا فهي تدرك أن مفتاح حل القضية الفلسطينية هو فلسطيني عربي، وأن دورها هو بتقوية الفلسطينيين والعرب، بما في ذلك دعمهم في تحولاتهم نحو الديمقراطية والصمود أمام الضغوطات الغربية والإسرائيلية.

تحديات تواجه السياسة الأمريكية تجاه تركيا

إن التحولات في السياسات التركية الموصوفة في هذه الدراسة تشكل تحديات مستمرة للسياسات الأمريكية، فأمريكا مُعتادة أن ترى تركيا من خلال مناظير حلف الناتو والأمن الأوروبي وحسب، ورغم بقاء هذه العناصر في صورة السياسات التركية إلا أن عناصر جديدة دخلت عليها تُقلق المصالح الأمريكية وتتعلق بالسياسات التركية في الشرق الأوسط، خاصة في ظل ثورات الربيع العربي وما رافقها من تغيرات إقليمية ودولية، وبسياساتها في المنطقة الأوروآسيوية.

ومما زاد في التحديات للسياسة الأمريكية أن الأدوار والتحولات التركية الجديدة تأتي على خلفية علاقات أمريكية تركية مُتذبذبة وقلقة تاريخياً ومنذ بداياتها، فتارة تتعرض لاهتزازات، وتارة تصل حد التعاون الاستراتيجي، فقد كانت هناك دائماً قضايا جيوسياسية وأمنية شائكة تتفاعل في ظل خلفيات اقتصادية وثقافية ضعيفة، وهذه قضية بنيوية يصعب علاجها، وتشكل عائقاً للسياسات الأمريكية في ظل نشاط تركي مُتزايد مدفوع بالمصالح التجارية بحسب التقديرات الأمريكية، وهذا يجعل الأمريكيين يشعرون بأنهم مقبلون على مرحلة تتناقض فيها قدرتهم على التنبؤ بعلاقاتهم مع الأتراك، حيث لا بد من تنسيق العلاقات تجاه أي موضوع كل مرة على حِدة بدلاً من اعتماد التعاون الأتوماتيكي أساسا لتلك العلاقات، وهذا ما حصل مرة أخرى بالفعل في معالجة حالات بلدان ثورات الربيع العربي، حيث اختلفت السياسات والمواقف والعلاقات التركية الأمريكية واتفقت بحسب كل بلد على حدة، وتصرفت تركيا بنوع من الاستقلالية والديناميكية، وفي نفس الوقت التنسيق الكثيف مع أمريكا.

في هذا الإطار تطفو إلى السطح مجموعة من أولويات السياسة الأمريكية الحساسة في تعاملها مع تركيا الجديدة، من ذلك أهمية تحويل الحوار مع تركيا في الموضوع الإيراني من قضية سياسية إلى قضية دفاعية، يُثيرون من خلالها هواجس تركية من

تعرضها لمخاطر المشروع النووي الإيراني، ويبدو أن هذا ما ترمي إليه أمريكا في علاقاتها مع الدول العربية أيضاً، وفي هذا السياق تزداد أهمية التعاون التركي في خطط نشر الأسلحة البالستية لتغطية جنوب أوروبا وشرق البحر المتوسط، ويقترح هؤلاء الخبراء في موضوع آخر مساندة تركيا في مواجهة حزب العمال الكردستاني وقواعده في شمال العراق، حيث إنهم يرون أن تركيا، ودون دور غربي، قد تفعل ذلك لوجودها، مما يسبب اضطراباً وزيادة في عدم الاستقرار في العراق ككل، ويقترح الخبراء مساندة تركيا كذلك في وجه أي هجمات كردية داخل تركيا بالانتخابات وغيرها، وبما أن المسألة الكردية تشكل تحدياً كبيراً للأتراك فإن الخبراء يوصون بهذا المدخل لطمأنة الأتراك على حسن نواياهم وعلاقاتهم معها، وبغير ذلك فقد يزداد الأتراك بعداً عن الغرب، وإضافة إلى ذلك يمكن استنتاج عدد من الاقتراحات الأمريكية في التعامل مع ملفات ثورات الربيع العربي والدور التركي فيها من خلال العرض السالف في هذه الدراسة.

مما لا شك فيه أن لأمريكا مصلحة ودورا كبيرين في دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهي العملية المضطربة الطويلة التي تزداد المعارضات الأوروبية لها، ويرى الأمريكيون أن تعطل دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيُنهي فكرة التحول التركي نحو أوروبا، وسيُعقّد العلاقات المشدودة مع أمريكا، وقد يؤدي إلى انسحاب تركيا من حلف الناتو، ولذلك فإنه من المتوقع ألا تنشغل أمريكا بخلافاتها مع تركيا حول إيران وإسرائيل، وأن تترك ملفات أخرى مهمة مثل انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وحل النزاع القبرصي والتعاون مع الناتو والمصالحة مع أرمينيا وغير ذلك.

ويضيفون إلى ذلك دورا حيويا مهما ومرغوبا تلعبه تركيا ويمكن أن تلعبه مستقبلا في التحولات إلى الديمقراطية في ظل ثورات الربيع العربي وما سيلحقها من إعادة البناء الشامل للدول والوطن العربي جميعا.

وفي الإطار الإستراتيجي العام فإنه من المتوقع جدا أن ترتكز أمريكا إلى مجموعة أسس وضوابط رئيسة طويلة الأمد في مُعالجتها لعلاقاتها مع تركيا وتطويرها، ومن ذلك:

١. ضبط التوقعات الأمريكية بالواقع التركي الإقليمي والدولي، فمع الحساسية السيادية لتركية لا يجوز توقع أن تكون تركيا مُجرد عميل خدمات لأمريكا في الشرق الأوسط والمنطقة الأوروآسيوية، ولكنه تعاون مقبول في قضايا أمن المنطقة يُمكن تحقيقه.

٢. أهمية التعاون الأمريكي- التركي ضمن إطارات أطلسية وأوروبية وشرق أوسطية لمواجهة التحديات مع كل من إيران وروسيا والبلقان والبحر الأسود والصراع العربي- الإسرائيلي، وأمن العلاقة.

٣. تطوير شبكة علاقات متنوعة أمريكية- تركية مع المؤسسات الشعبية والمدنية وقطاعات الأعمال، ومع الجهات المؤثرة في الرأي العام التركي.

٤. التشديد على بناء ثقة عالية، والتزام وثيق مع تركيا، واحترام دورها القيادي المهم، بصرف النظر عن حسابات القوة والدور والتأثير، وهذا يستلزم خطوطا مفتوحة وتشاورا مُستمرا وعالي المستوى، خاصة في القضايا الكبيرة والحساسة كالصراع العربي- الإسرائيلي.

٥. يجب ألا يُثير تصاعد الدور التركي في ضوء ثورات الربيع العربي أمريكا والغرب والقوى الدولية الأخرى، فرغم انزعاج البعض من تزايد استقلالية سياساتها وقراراتها، وانتقادهم للخلفية الإسلامية للحكومة التركية وخطابها المُعادي للصهيونية، إلا أنه يجب على أمريكا والغرب أن تعتبر تركيا حليفا لا غنى عنه إطلاقاً لتحقيق الأمن والسلام الإقليميين، ومن آخر أمثلة ذلك تركيب الدرع الصاروخي للناتو في أراضيها، ودورها المهم جداً في عمليات

الناتو في ليبيا، وفي دعم وإسناد حكومات الثورات العربية، وبسبب إمكانياتها فسيكون لها دور كبير في إعادة البناء الشامل للدول العربية الجديدة، والضغط على الدول العربية الأخرى لتحقيق إصلاحات ضرورية جادة، ويرى الناصحون الأمريكيون أن على أمريكا دعم تركيا لتكون القوة الأكبر في الشرق الأوسط، وبهذا تدفع أمريكا الآخرين لاتباع النموذج التركي والتصرف بمسؤولية وفق المعايير الدولية والروح المنتشرة حاليا.

٦. أمام التغيرات العميقة التي أحدثتها، وستحدثها ثورات الربيع العربي، بما في ذلك تغير التحالفات الإقليمية وإعادة ترتيب النظام العالمي، فإنه يجب مساعدة تركيا في التعامل مع هذه التغيرات بعيداً عن التخوف الغربي وغيره من عودة النفوذ العثماني القديم، وعوناً للقيادات التركية وإبعاداً لها عن انتهاج مواقف سياسية مضطربة تحت الضغوطات والتحديات الداخلية والإقليمية والدولية الكثيفة، ولهذا يقترح الناصحون الأمريكيون مساعدة تركيا في عدة أمور وبصورة فعالة وعملية، ومن ذلك: القضاء على قوة الانفصاليين الأكراد الذين قد يُستخدمون من جهات إقليمية ودولية لإضعاف تركيا ودورها، وحل مشكلة قبرص، وضم تركيا للاتحاد الأوروبي، وحماية الحدود التركية ومصادر طاقتها، والضغط على إسرائيل لإيقاف سياساتها الاستفزازية، وحل القضية الفلسطينية، وتعزيز التحالف الأمريكي- التركي الإستراتيجي القائم على تحقيق الأمن الإقليمي، وذلك عبر خطوات وأعمال تعزيز الثقة بين الجانبين.

المبحث الثاني

الرؤية الإسرائيلية للتحول التركي*

مقدمة

ارتبطت إسرائيل منذ نشأتها عام ١٩٤٨ بعلاقات جيدة مع تركيا؛ إذ كانت تركيا الكمالية أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل وتقيم معها علاقات دبلوماسية تطورت على مر العقود التي تلت لتصبح تركيا بمثابة شريك استراتيجي للدولة العبرية، غير أن علاقات تركيا حزب العدالة والتنمية مع إسرائيل شهدت منذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (أواخر عام ٢٠٠٨) توتراً غير مسبوق عززه الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية في ٣١/ ٥/ ٢٠١٠ الذي أدى إلى استشهاد تسعة مواطنين أتراك.

ونحاول في هذه القراءة المركزة للعلاقات التركية الإسرائيلية أن نوضح كيف تقرأ أوساط إسرائيلية خبيرة ومحل اعتبار علمي التحول في السياسات الخارجية التركية وعلاقاتها مع جوارها الإقليمي من خلال قراءة تحليلية لدراسات وتحليلات إسرائيلية تناولت هذا الموضوع.

من يحتاج الآخر أكثر إسرائيل أم تركيا؟

تفترض إحدى الدراسات الإسرائيلية المختصة في الشأن الإسرائيلي- التركي أن إسرائيل تدرك جيداً حقيقة حاجتها إلى علاقاتها مع تركيا أكثر من حاجة الأخيرة إلى هذه العلاقات، وتشدد على أن دوائر صناعة القرار السياسي في إسرائيل تولي أهمية استراتيجية للعلاقات الإسرائيلية- التركية، وتعدّ هذه العلاقات تأكيداً لشرعية

* أ. عبد الحميد الكيالي/ باحث في الشأن الإسرائيلي، ومدير وحدة الدراسات الإسرائيلية في مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن

إسرائيل ووجودها في المنطقة من قِبل دولة مسلمة بحجم تركيا، كما تذهب الدراسة نفسها إلى أن معظم أقطاب السياسة في إسرائيل تشدد على ضرورة أن تتمسك الدولة العبرية بالمسار "التقليدي" لعلاقاتها بتركيا من أجل عدم الإضرار بالمصالح الإسرائيلية، وترى أن أي تدهور إضافي في العلاقات الإسرائيلية- التركية من شأنه أن يزيد من عزلة إسرائيل الدولية بشكل جوهري(١).

ويضاف إلى ما سبق حجم التعاون العسكري والتبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا؛ وهو ما يساهم في تعزيز حاجة إسرائيل إلى تركيا وتعزيز علاقاتها بها.

أما تركيا فيتوفر لها بدائل طبيعية في المنطقة بحكم التاريخ والدين المشترك على عكس إسرائيل؛ وهو ما يقلل من حاجة تركيا إلى علاقاتها مع إسرائيل، ورغم ذلك فإن تركيا تحتاج إسرائيل في مجالات عسكرية وسياسية أهمها؛ حربها ضد الأكراد وحاجتها إلى التقنيات العسكرية الإسرائيلية، وخاصة طائرات بدون طيار الإسرائيلية، كما تحتاج تركيا إسرائيل لفتح أبواب واشنطن أمامها لناحية نفوذ اللوبي الداعم لإسرائيل في الولايات المتحدة وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما يدفعنا إلى القول إنه على الرغم من حاجة إسرائيل بدرجة أكبر إلى علاقاتها بتركيا فإن الأخيرة تحتاج إسرائيل في مجالات من طبيعية استراتيجية مما قد يعني أن العلاقات بين إسرائيل وتركيا وإن شابها التوتر بين الحين والآخر، فإن الوقت ما زال مبكراً للحديث عن تحول استراتيجي فيها.

تحول في العلاقات الإسرائيلية التركية أم في السياسة الخارجية التركية

يربط أكاديميون إسرائيليون(٢) بين التحول في السياسة التركية تجاه إسرائيل وبين عاملين رئيسين: أولهما الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، وثانيهما خيبة أمل تركيا بسبب تعثر مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي مما دفعها إلى توجيه سياستها الخارجية لتعزيز علاقاتها مع جوارها المباشر، كما يشدد هؤلاء

الأكاديميون على أن تعثر دور الوساطة التركية بين إسرائيل وسوريا قد لعب دوراً بارزا في تدهور العلاقات بين إسرائيل وتركيا، ويرجعون ردود الفعل التركية إزاء العدوان الإسرائيلي على غزة إلى "إحباط تركي" من أن هذا العدوان أدى إلى إفساد الوساطة التركية، وهذا تبهيت وتسطيح للأسباب المبدأية الحقيقية والمعلنة للخلاف.

إزاء هذا التحليل يمكن القول إن الجذور الإسلامية لحزب العدالة التنمية كان لها شأنها في ترجيح كفة المواقف المنفتحة والمتواصلة لتركيا مع العالم العربي، لكن هنا تجب الإشارة إلى نقطيتن: الأولى، أن العامل الإسلامي في السياسة الخارجية التركية يوظف حيثما يمكن ذلك، وبما يخدم المصالح الوطنية التركية العليا، لكنه لا يحضر حيثما يتعذر ذلك؛ الثانية، أن السياسة التركية الجديدة لا تنطلق من منطلق إحياء الدور العثماني بوصفه دوراً مهيمناً تكون فيه تركيا في موقع "أفندي" أو "آغا" العالم العربي والإسلامي، وترى تركيا العدالة والتنمية أن تطلعات من هذا النوع تتعارض مع واقعية تركيا وعيشها زمنها الراهن ومع أهداف "المشروع" التركي، إن جاز التعبير، في إقامة علاقات جيدة مع الجميع[٣]، دون أن يعني ذلك تنكر تركيا لتاريخها أو هويتها.

أما بخصوص "خيبة أمل" تركيا نتيجة تعثر مفاوضاتها للدخول إلى الاتحاد الأوروبي فإن حزب العدالة والتنمية يدرك أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، أو حتى الاقتراب منه، سيقلل من احتمالات رجوع المؤسسة العسكرية إلى عاداتها القديمة في التدخل الفظ في شؤون الدولة التركية كما كان الحال في السابق، ويدرك الحزب في الوقت ذاته أن هذا الانضمام سيجعل احتمالات ارتداد أي أحزاب تركية ذات صبغة دينية أو قومية إلى أي نوع من الأصولية المذهبية أو التطرف القومي تتراجع إلى حدود التلاشي[٤].

ويرى الباحث الإستراتيجي الإسرائيلي عوديد عيران في كتابات أحمد داود أوغلو وزير خارجية تركيا الحالي أساساً نظرياً يفسر التحول في توجهات تركيا الخارجية، ورغم نفي داود أوغلو وقادة حزب العدالة بشدة "للمرجعية العثمانية"،

بمعنى العودة للهيمنة، في سياسات تركيا الخارجية، يذهب عيران إلى أن الماضي العثماني واللغة والدين بوصفهم قواسم مشتركة بين تركيا وأجزاء كبيرة من جوارها الجغرافي؛ فضلاً عن موقع تركيا الجيو استراتيجي تحدد مجتمعةً مكونات السياسة الخارجية التركية، ومن هنا يؤكد عيران في مقاربته على أن التحول في السياسة الخارجية التركية ليس بالعارض وإنما هو تحول عميق يحمل في ثناياه "بذور انشقاق" مع إسرائيل والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، حسب عيران(٥).

وجدير بالذكر أن تركيا أكدت على الدوام حرصها على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، باعتباره خيارها الاستراتيجي الأول، وتعاملت بهدوء مع المواقف الأوروبية الرافضة لانضمامها إلى الاتحاد، وكما سبقت الإشارة فإن حزب العدالة والتنمية يرى في انضمام تركيا إلى الاتحاد ضروة داخلية تركية؛ فضلاً عن الامتيازات التي يمكن أن تحققها تركيا من هذا الانضمام، ومن هنا فإن حديث الباحث الإسرائيلي عيران عن "بذور انشقاق" بين تركيا والاتحاد الأوروربي والولايات المتحدة فيه مبالغة قد تعبر عن مصلحة إسرائيلية في عرض سياسات تركيا الخارجية، وعلى الأخص سياستها تجاه القضية الفلسطينية، في صورة تناقض كثيراً السياسات الغربية في المنطقة.

كما أن حديث عيران في هذا السياق يتعارض مع سياسة تركيا الخارجية في "تعدد البعد"، وهو حسب داود أوغلو العنوان العريض للسياسة الخارجية التركية، وتفسيره أن تركيا تنتمي إلى عوالم متعددة في محيطها الإقليمي؛ فهي بلد أوروبي ومتوسطي، تقع عند حدود البحر الأسود الأرثوذكسي السلافي، وتنتمي في الوقت نفسه إلى البيئة القوقازية، ولها امتداد ثقافي واسع في آسيا الوسطي، وهي جزء من الشرق الأوسط والعالم الإسلامي معاً، كما أنها نقطة التقاء الغرب مع الشرق، وأوروبا مع آسيا، بالإضافة إلى كونها خط تماس المسيحية مع الإسلام(٦).

وفي السياق ذاته لا تحصر الباحثة الإسرائيلية المختصة في الشأن التركي غاليا

لندنشتراوس في دراسة لها حول السياسة الخارجية التركية أسباب تدهور العلاقات بين إسرائيل وتركيا في سياق ثنائي، من قبيل موقف تركيا من الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة أو على أسطول الحرية، وإنما ترد تدهور هذه العلاقات إلى تغييرات عميقة في السياسة التركية تتعلق برؤية تركيا لذاتها وللعالم من حولها.

وتذهب لندنشتراوس إلى أن المشاكل التي تعانيها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وانهيار أجهزة الدولة في العراق قد عزز من حاجة المجتمع الدولي إلى "لاعب إضافي" في المنطقة، وهو ما أسهم في تأكيد التحول في السياسات الخارجية التركية وانفتاحها على جوارها الإقليمي[٧].

تقارب تركيا مع سوريا وإيران

ترى إسرائيل في تقارب تركيا مع سوريا وإيران تجسيداً للتحول في السياسة الخارجية التركية، ففي السياق السوري مهّد تحسن علاقات تركيا مع سوريا لأن تلعب الأخيرة دور الوسيط بين إسرائيل وسوريا؛ إذ وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت في أعقاب حرب لبنان الثانية (صيف عام ٢٠٠٦) على استئناف المفاوضات مع سوريا التي توقفت منذ عام ٢٠٠٠، وفي ضوء سوء العلاقات بين إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش وسوريا تصدت تركيا لدور الوساطة لتنطلق المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا بإسطنبول في أيار/ مايو ٢٠٠٨[٨].

بدا واضحاً أن لعب تركيا دور المضيف والوسيط في حل جزء من الصراع العربي الإسرائيلي قد عزز من تقدير تركيا لذاتها ودورها في المنطقة، غير أن العدوان الإسرائيلي على غزة (نهاية عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩)، وما نتج عنه من توتر في العلاقات التركية الإسرائيلية أدى إلى توقف الوساطة التركية.

ترجح ليندنشتراوس أن مسألة استئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل ستشكل مصدراً لمزيد من البرود في العلاقات التركية الإسرائيلية، وتعزو ذلك إلى تبدل سياسة

الولايات المتحدة حيال سوريا بعد تسلم الرئيس باراك أوباما مما يؤهل الولايات المتحدة للعب دور الوسيط في أي مفاوضات قادمة بين إسرائيل وسوريا، وهو خيار تفضله إسرائيل في ضوء تدهور علاقاتها مع تركيا، فضلاً عن أن سوريا لن تعترض من جانبها على هذه الوساطة الأمريكية(٩).

أما بخصوص التحول في العلاقات التركية الإيرانية، فتنظر أوساط إسرائيلية إلى تجاهل تركيا لإمدادات السلاح الإيرانية إلى حزب الله عبر الأجواء التركية والسورية بوصفه مصدراً للتوتر بين إسرائيل وتركيا، كما يشكل الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني مصدراً آخر للتوتر بين الطرفين؛ إذ أعربت إسرائيل عن استيائها من الدور التركي-البرازيلي في الوصول إلى إعلان ١٧/ ٥/ ٢٠١٠ بخصوص تخصيب اليورانيوم الإيراني، فضلاً عن تصويت تركيا في مجلس الأمن الدولي ضد القرار ١٩٢٩ الذي يدعو إلى تشديد العقوبات على طهران على خلفية برنامجها النووي(١٠).

تجدر الإشارة هنا إلى أن أردوغان دأب على مقارنة المشروع النووي الإيراني والإسرائيلي وضرورة وجود معيار واحد إسرائيلياً وإيرانياً في محاكمة أي من نشاطتهما أو "طموحهما" النووية، ويشار إلى أن الوساطة التركية- البرازيلية مع إيران تمت بعد التشاور مع الولايات المتحدة ولتحقيق مطالب الغرب فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم الإيراني، ومن المفيد في هذا السياق توضيح رأي تركيا بشأن التصويت ضد العقوبات على إيران لناحية أنها تلعب دور الوسيط معها، وبالتالي لا تريد أن تخسر وساطتها(١١).

ومع هذا يبقي الموقف التركي من إيران في إطار "الشرعية الدولية"؛ إذ أكدت تركيا على أنها ستلتزم تطبيق العقوبات الدولية على إيران.

العلاقات التركية مع الفلسطينيين وعملية التسوية

قام وفد من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) برئاسة خالد مشعل بزيارة إلى تركيا

في ٢٠٠٦/٢/١٧ لم يقابل خلالها أردوغان، وإنما قابل وزير الخارجية التركي، حينذاك، عبد الله غول (الرئيس التركي حالياً) في مقر حزب العدالة والتنمية بدلاً من وزارة الخارجية التركية، لعدم إضفاء الطابع الرسمي على الزيارة، ونقل غول إلى مشعل رسالة تتعلق بمطالب المجتمع الدولي مفادها أن "على حركة حماس أن تواصل السير في النهج الديمقراطي الذي وصلت من خلاله الى السلطة، وأن تتصرف بمسؤولية لكونها ممثلاً للشعب الفلسطيني كافة وليس للمنتمين إليها فقط"، وأضاف غول أن على الحركة "نبذ العنف للتمكن من إقامة علاقات مع العالم الخارجي والتخلص من العزلة وقبول حق تعايش دولة فلسطينية جنباً إلى جنب مع إسرائيل ... وعليها أيضاً أن تبني خريطة الطريق التي ستوصل الطرفان المتنازعان إلى بر الأمان"[١٢].

انتقدت تركيا بشدة العدوان الإسرائيلي على غزة وحمّل رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان إسرائيل، شأنه في ذلك شأن العديد من السياسيين، المسؤولية عن المأساة الإنسانية في غزة، وهذا الموقف قد لا يبدو استثنائياً، عندما نعلم أنه سبق لأردوغان أن انتقد إسرائيل بنفس الطريقة رداً على اعتداءاتها السابقة على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ولكن الجديد هذه المرة أن أردوغان عدّ العدوان على غزة بمثابة "ازدراء لتركيا"، لأنه جاء بعد أربعة أيام من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت إلى أنقرة، لبحث الوساطة التركية في المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا[١٣]، كما شكل موضوع العدوان الإسرائيلي على غزة أساس حادثة منتدى دافوس بين الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس ورئيس الوزراء التركي أردوغان في ٢٠٠٩/١/٣١[١٤]، وشكل أسطول الحرية الحلقة الأخيرة في العلاقات التركية الإسرائيلية حيث قُتل تسعة مواطنين أتراك على متن السفينة التركية مرمرة على يد جنود البحرية الإسرائيلية خلال محاولتهم إيصال مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة المحاصر، في خطوة رأت فيها إسرائيل محاولة لرفع حصارها عن غزة[١٥].

بدا واضحاً أن إسرائيل غير راضية عن صلات تركيا بحركة حماس، غير أنها تدرك أن هذه الصلات؛ فضلاً عن التقارب التركي الإيراني يمكن أن يشكل لـ "حلفاء إسرائيل"، ممثلين بالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، "قناة خلفية" للاتصال بجهات لا تقيم معها هذه الدول صلات مباشرة[١٦].

تؤكد الباحثة الإسرائيلية لندنشتراوس أن إسرائيل ترى في تقدم عملية التسوية السياسية, وخصوصاً في المسار الفلسطيني، سبباً يؤدي إلى تحسن العلاقات بين إسرائيل وتركيا، كما أن الجمود السياسي سيؤدي إلى زيادة التباعد بينهما[١٧].

ومن هنا ترى إسرائيل، حسب الباحث الإسرائيلي عيران، أن تركيا، بصرف النظر عن علاقتها بحركة حماس، ستعمد إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية التي سيعلنها الفلسطينيون، سواء جاء هذا الإعلان نتيجة مفاوضات مع إسرائيل أو كان إعلاناً من جانب واحد[١٨]، وذلك انسجاماً مع الموقف التركي من القضية الفلسطينية الذي يلتزم سقف الشرعية الدولية وقراراتها.

التعاون العسكري والتجاري وعضوية الاتحاد الأوروبي

ترى إسرائيل في المؤسسة العسكرية التركية حليفاً سعى على الدوام إلى تعزيز التعاون مع إسرائيل، غير أن المناخ السياسي التركي الحالي، خاصةً بعد الاعتداء على أسطول الحرية عام ٢٠١٠، أدى إلى تراجع التعاون العسكري، وخاصةً في مجال التدريبات المشتركة، وجدير بالذكر أن سلاح الجو الإسرائيلي تحوّل إلى التدريب في الأجواء اليونانية بدلاً من الأجواء التركية في أعقاب الاعتداء على الأسطول، كما شهدت العلاقات اليونانية- الإسرائيلية خلال الأشهر الأخيرة نشاطاً ملحوظاً من خلال زيارات متبادلة على مستوى رئاسة الوزراء بعد أيار/ مايو ٢٠١٠[١٩].

وأبدت إسرائيل "تخوفاً" من تأثير تدهور علاقاتها مع تركيا على اشتراك الأولى في نشاطات حلف شمال الأطلسي- الناتو، حيث يتم اتخاذ القرارات بالإجماع، وعلى

إسرائيل أن تضمن لذلك عدم اعتراض تركيا على أي قرارات للحلف تتعلق بها[٢٠]، ولربما بالغت إسرائيل فيما تقدم لأن القرار الأطلسي هو بيد أمريكا.

تجدر الإشارة إلى موقف رئيس الوزراء التركي أردوغان من أن الاتفاقات الموقعة في الماضي بين إسرائيل وتركيا، بما فيها العسكرية، سيتم تنفيذها؛ غير أن معايير جديدة ستحكم أي اتفاقات جديدة بين الطرفين[٢١].

وفي هذا الإطار أشارت الإذاعة الإسرائيلية إلى أن تركيا قد نفذت صفقة سلاح مع إسرائيل بقيمة ١٩٠ دولار أمريكي في أعقاب العدوان على أسطول الحرية تشمل ١٤ طائرة إسرائيلية دون طيار[٢٢].

كما نقل ملحق "ذي ماركر" الاقتصادي لصحيفة هآرتس عن هيئة "ضمان مخاطر التجارة الخارجية" الإسرائيلية أن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا بلغ في حزيران/ يونيو الماضي مائة مليون دولار، وكذلك في تموز/ يوليو الماضي، أي بمعدل سنوي يصل إلى ١,٢ مليار دولار، وهو معدل مشابه لمتوسط حجم الصادرات قبل الاعتداء على أسطول الحرية، وتبيّن من المعطيات الاقتصادية أن العدوان على أسطول الحرية لم يؤثر على توقيع اتفاقيات تجارية وتصدير بضائع إسرائيلية إلى تركيا، حيث تم التوقيع على ٢٦ صفقة خلال حزيران الماضي، و٣٣ صفقة خلال تموز الماضي[٢٣].

تذهب إحدى الدراسات الإسرائيلية المتخصصة إلى أن إسرائيل تنظر إلى عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأووربي بوصفها تعزيزاً كبيراً لمجموعة الدول في الاتحاد التي تنتقد إسرائيل وتتبنى وجهات نظر شبيهة بتلك التي تتبناها تركيا، غير أن هذا الخيار من وجهة نظر إسرائيلية، حسب هذه الدراسة، يعدّ أقل كلفةً من ابتعاد تركيا بشكل أكبر عن إسرائيل والغرب واتجاهها إلى تشكيل حلف مع سوريا وإيران وحزب الله وحماس[٢٤]، كما ترسم دراسة إسرائيلية أخرى سيناريو للمنطقة في ضوء فشل قيام حكومة مركزية في العراق بعد الانسحاب الأمريكي يمكن أن يحفز قيام حلف غير

معلن يضم تركيا وإيران وسوريا وحزب الله وحماس، ووفق هذا السيناريو فإن حلفاً يضم إيران نووية وتركيا سيقلب الميزان الاستراتيجي في المنطقة بكاملها، وهو ما سيطرح، حسب هذه الدراسة، أسئلة جدية ليس فقط في إسرائيل وإنما في مصر والخليج، وحتى في جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً في وسط آسيا، وتقديم أجوبة استراتيجية، من ضمنها العمل على إيجاد "محور جنوبي" في المنطقة يضم دولاً تشاركها المخاوف ذاتها، ومن ضمنها دول عربية، مقابل ما تسميه "محور الشمال" الراديكالي الذي يضم تركيا(٢٥).

وجدير بالذكر أن هذه الدراسات الإسرائيلية تبالغ في احتمالات انضمام تركيا إلى حلف يضم كلا من سوريا وإيران وحزب الله وحماس، خاصةً أن دخول حلف من هذا النوع يتعارض في الأساس مع سياسة تركيا الخارجية التي تتبنى نظرية "صفر مشاكل" مع دول الجوار، كما أن الانضمام إلى أحد المحاور يعطل دور تركيا في الوساطة سواءً فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي أم بالبرنامج النووي الإيراني، وقد يكون القصد من وراء دراسات من هذا النوع تحريض الولايات المتحدة إلى العمل ضد تركيا حزب العدالة والتنمية.

راقبت إسرائيل "باستياء ربما" نجاح حزب العدالة في تمرير التعديلات الدستورية في الاستفتاء العام في ٢٠١٠/٩/١٢ التي من شأنها أن تحد من دور المؤسسة العسكرية والقضاء، كما نظرت إسرائيل إلى النصر الذي حققه حزب العدالة في الانتخابات النيابية في ٢٠١١/٦/١٢ باعتباره حدثاً سيعزز سياسة تركيا الخارجية الحالية ونظرتها إلى ذاتها بوصفها شريكاً مركزياً ولاعباً رئيسياً في سياسة المنطقة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات بين إسرائيل وتركيا في المستقبل.

الهوامش

1. See: Gallia Lindenstrauss, Mediation and Engagement: A New Paradigm for Turkish Foreign Policy and its Implications for Israel, INSS Memorandum No. 104, June 2010 (Hebrew), in:
http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1275899940.pdf
2. Oded Eran, Turkey and Israel, in: Shlomo Brom and Anat Kurz, Strategic Survey for Israel 2010, Institute for National Security Studies- INSS, Tel Aviv, July 2010, see:
http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1283427072.pdf,
and see: Gallia Lindenstrauss, Are the U.S. and Turkey on a Collision Course? INSS Insight No. 31, October 14, 2007, in:
http://www.inss.org.il/publications.php?cat=21&incat=&read=789

٣. انظر: محمد نور الدين، مرتكزات السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٨٢، ربيع ٢٠١٠، ص ص ٢٤-٣٢

٤. انظر: صادق جلال العظم، الدولة العلمانية والمسألة الدينية: تركيا نموذجا، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٨٢، ربيع ٢٠١٠، ص ص ١٢-٢٣

5. See: Oded Eran, Turkey and Israel, op. cit.
6. See Ahmet Davutoglu, Turkey's Zero problems Foreign Policy, Foreign Policy, 20/5/2010, in:
http://www.foreignpolicy.com/articles/2010/05/20/turkeys_zero_problems_foreign_policy

وانظر: محمد نور الدين، مرجع سابق

7. See: Gallia Lindenstrauss, Mediation and Engagement, *op. cit.*
8. See: Oded Eran, Turkey and Israel, *op. cit.*
9. See: Gallia Lindenstrauss, Mediation and Engagement, *op. cit.*
10. See: Oded Eran, Turkey and Israel, *op. cit.*

١١ للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر: حسين أبو النمل، تركيا: بين أسطول الحرية وبيت الطاعة الأميركي– الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ٢١، عدد ٨٣، صيف ٢٠١٠، ص ص ٤٤-٥١.

١٢ وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٦، انظر:

http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?Language=ar&id=1596851

١٣ بولنت أراس، السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الجزيرة للدراسات، ١٩/ ١/ ٢٠٠٩، انظر:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/527D6177-3049-4E4C-B32F-489485629A78.htm

١٤ للاطلاع على تفاصيل الحادثة انظر الجزيرة نت، ٣١/ ١/ ٢٠١٠، في:

http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1168190

١٥ للاطلاع على تفاصيل العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية وتأثيره على العلاقات الإسرائيلية التركية، انظر: حسين أبو النمل، تركيا: بين أسطول الحرية وبيت الطاعة الأميركي– الإسرائيلي، مصدر سابق.

16. See: Gallia Lindenstrauss, Mediation and Engagement, *op. cit*.
17. See: *Ibid*.
18. See: Oded Eran, Turkey and Israel, *op. cit.*
19. See: Oded Eran, Greece: A Strategic Alternative to Turkey? INSS Insight No. 201, August 20, 2010, in:
http://www.inss.org.il/publications.php?cat=21&incat=&read=4320
20. See: Gallia Lindenstrauss, Mediation and Engagement, *op. cit.*
21. See: *Der Spiegel*, 29/3/2010.

٢٢ عرب ٤٨، ٢٢/ ٨/ ٢٠١٠.

٢٣ السفير، ٣٠/ ٧/ ٢٠١٠.

24. See: Gallia Lindenstrauss, Mediation and Engagement, *op. cit*
25. See: Oded Eran, Turkey and Israel, *op. cit.*

الفصل الثالث

وثـــــــائـــق

تركيا والربيع العربي ... تصريحات رسمية

الفصل الثالث

وثـــــائـــــق

تركيا والربيع العربي ... تصريحات رسمية*

أولاً: الثورة المصرية

١ شباط/ فبراير ٢٠١١

قال رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان إن على الرئيس المصري حسني مبارك أن يستمع إلى مطالب شعبه «دون تردد»، ويضيف في خطابه الأسبوعي المتلفز للبرلمان التركي مخاطباً الرئيس المصري: «استمع إلى صراخ شعبك ومطالبه الإنسانية العادلة، واستجب لمطلبه بالحرية دون مواربة»[١].

٢ شباط/ فبراير ٢٠١١

قال أردوغان إن على الرئيس المصري حسني مبارك اتخاذ خطوة مختلفة عن تلك التي أعلن عنها في كلمته التي ألقاها مساء الثلاثاء، ويحث الرئيس المصري على البدء في عملية نقل السلطة في أقرب وقت ممكن، مشدداً على أن «من المهم جداً أن تتولى إدارة مؤقتة شؤون البلاد في هذه الفترة الانتقالية»[٢].

٦ شباط/ فبراير ٢٠١١

دعا أردوغان إلى «تحول ديمقراطي في مصر بأسرع وقت ممكن»[٣].

---

* إعداد مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن.

(١) موقع BBC بالعربية، ١١- ٢- ٢٠١١.

(٢) موقع BBC بالعربية، ١١- ٢- ٢٠١١.

(٣) موقع BBC بالعربية، ١١- ٢- ٢٠١١.

١١ شباط/ فبراير ٢٠١١

هنأ وزير الخارجية التركي في رسالة على موقع تويتر الشعب المصري، وقال: «إن بلاده تأمل أن تؤدي استقالة الرئيس حسني مبارك إلى تشكيل حكومة جديدة تستجيب لتطلعات الشعب المصري»[١].

١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١

صرح رئيس الوزراء التركي بأن «تركيا تدرك جيداً أن مصر لا غنى عنها في نهوض العالم العربي أو قعوده، وإذا كان للعالم العربي أبواب عدة، فالذي لا شك فيه أن مصر هي بابه الأكبر... وبعد قيام الثورة المصرية واستعادة الشعب قراره وإرادته فإننا نرى أن مصر صوبت مسيرتها واختارت الطريق الصحيح للتقدم والنهضة، الأمر الذي يفتح أمام العالم العربي طريق الأمل والتفاؤل... لذلك فإننا نتطلع إلى إقامة علاقة شراكة استراتيجية معها، وإلى توسيع وتمتين التعاون بين البلدين في مختلف المجالات الأخرى، خصوصاً الاقتصادية منها»[٢].

١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١

اجتمع رئيس الوزراء التركي أردوغان بنظيره المصري عصام شرف بعد إلقائه خطابه في الجامعة العربية، وبعد الانتهاء من المباحثات بين الطرفين قام الرئيسان بلقاء الصحفيين حيث تحدثا عن التوقيع على اتفاق تشكيل «لجنة تعاون استراتيجي بمستوى عالي»، وقد أعرب أردوغان عن أن العلاقات بين تركيا ومصر أكثر من علاقات

---

(١) موقع BBC بالعربية، ١١- ٢- ٢٠١١.

(٢) مقابلة صحفية أجراها فهمي هويدي مع رئيس الوزراء أردوغان قبيل زيارته لمصر، في ١٤/ ٩/ ٢٠١١، ونُشرت في صحيفة الشروق المصرية، انظر:

.http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=537672

صداقة وأنها علاقات أخوة شعبين وأن تركيا ستقف دوماً مع الشعب المصري، وستساعد مصر في محنتها الحالية، وقال: «إن البحث عن الديمقراطية والتحول إليها في المنطقة حيث كتبت ساحة التحرير تاريخاً مشرفاً لا ينسى وذو أهمية كبيرة، إنني أقول مؤكداً على أن كل ولادة جديدة تولد ألماً، إننا كتركيا وكأمة تركية نؤمن أن الشعب المصري سيتجاوز هذه الأزمة... وإنني واثق أن هذين البلدين الكبيرين أي مصر وتركيا، هذين البلدين القويين، مرشحتان لتكونا نموذجاً للنمو والسلام في المنطقة، إن الآلية الاقتصادية التي قمنا بالموافقة عليها ستؤمن لنا مستقبلاً مشرقاً وتمنحنا القوة، وقد ذكر أخي رئيس الوزراء المصري عصام شرف قبل قليل إن حجم التبادل التجاري بين بلدينا ٣ مليارات دولار، علينا أن نرفعها إلى ٥ مليار دولار بسرعة، لقد اتفقنا على ذلك، لقد قدمت إلى مصر البارحة بصحبة ٢٨٠ من رجال الأعمال بغية قيامهم بأعمال مشتركة مع رجال الأعمال المصريين»[١].

ثانياً: الثورة الليبية

٢١ شباط/ فبراير ٢٠١١

عبّر الرئيس التركي عبد الله غول عن القلق بشأن الانتفاضة الحاصلة في ليبيا، والتي تحولت إلى دموية، داعياً كل الحكام إلى تلبية مطالب شعوبهم، ونقلت وكالة أنباء الأناضول التركية عن غل قوله للصحفيين في إسطنبول: «إننا نراقب عن كثب وبقلق ما يحصل في ليبيا، ومن المحزن سماع تقارير عن وقوع قتلى، مضيفاً التأكيد على كل الحكام الاستماع لمطالب شعوبهم»[٢].

---

(١) موقع حزب العدالة والتنمية التركي.

(٢) العرب أون لاين، ٢١/ ٢/ ٢٠١١، ١٥:٤٨:٤٣.

٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١١

حذر أردوغان السلطات الليبية من مغبة استخدام العنف لقمع المظاهرات والاحتجاجات المناوئة للنظام ودعاها أيضاً إلى ضمان أمن الرعايا الأجانب المقيمين في الجماهيرية، وأكد أنه اتصل بالقذافي مرتين ونصح الحكومة الليبية بتجنب «تأجيج الدم» وأنه من غير الممكن «لحكومة تلجأ للعنف ضد شعبها وتتجاهل مطالبهم وتظل متبلدة الشعور تجاه تطلعاتهم أن تبقى في السلطة»[١].

٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١١

دعا أردوغان المجتمع الدولي إلى عدم مقاربة الوضع في ليبيا على أساس النفط بل على أساس الضمير والقوانين والقيم الإنسانية العالمية، وحث رئيس الحكومة التركي الدول والزعماء على التخلي عن المعايير المزدوجة والتصرف بأسلوب مبدئي ومتماسك، داعياً المجتمع الدولي لإيجاد علاج يضع حداً لمعاناة الشعب الليبي[٢].

٣ آذار/ مارس ٢٠١١

رداً على سؤال موجه بشأن الأوضاع في ليبيا جاء على لسان الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية التركية بأنه: «إزاء الأحداث والتطورات المؤسفة في ليبيا فقد تم اتخاذ القرار المرقم ١٩٧٠ من قبل مجلس الأمن بإجماع الآراء للحد من استخدام القوة المفرطة والإعراب عن موقف المجتمع الدولي، نتمنى أن يسهم هذا القرار في حل المشاكل المستعصية في ليبيا، وكما هو معلوم فإن القرار الذي اتخذ وفق البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة ملزم للمجتمع الدولي... إن المجتمع الدولي مطالب باتخاذ المواقف الإيجابية التي اتخذها في تونس ومصر بشأن أحداث ليبيا والتصرف وفق متطلبات الشعب الليبي ومساندة الحلول السياسية المقتضية، إن تركيا ترتبط بليبيا

---

(١) الجزيرة نت، إدانة دولية للنظام الليبي، ٢٣/ ٢/ ٢٠١١.

(٢) الجزيرة نت، مطالبات بمحاسبة مسؤولين ليبيين، ٢٧/ ٢/ ٢٠١١.

بعلاقات تاريخية وثقافية متميزة وتتمنى أن تجتاز ليبيا هذه المرحلة بسلام مع توطيد الأمان والسلام وستواصل تقديم أي دعم ممكن في هذا الاتجاه»[1].

١٧ آذار/ مارس ٢٠١١

أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً أوضحت فيه موقفها من قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٧٣ بشأن الأوضاع في ليبيا، وجاء في نص البيان:

اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراره المرقم ١٩٧٣ بتاريخ ١٧ آذار/مارس ٢٠١١ بشأن الأوضاع في ليبيا، والقرار المذكور قد اتخذ وفق البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهو قرار ملزم ويتضمن أحكاماً يستوجب على جميع الدول الالتزام بها، وقد طالب القرار الأطراف المعنية بالوقف الفوري لإطلاق النار وإنهاء كل أشكال العنف واستهداف المدنيين بشكل تام، كما نص القرار على اتخاذ تدابير لحماية المدنيين وتضمن أيضاً فرض حظر جوي في الأجواء الليبية باستثناء الرحلات التي تتم لأغراض إنسانية ونص بوضوح على عدم السماح لتواجد القوات الأجنبية على أي جزء من الأراضي الليبية.

لقد عبرت تركيا دائماً عن رأيها الهادف إلى أن تكون جميع الخطوات المتخذة بشأن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متطابقة مع الشرعية الدولية، كما لا يخفى على الكل أنها قد اعتبرت منذ البدء الوقوف إلى جانب مطالب الشعوب في التغيير والنقلة النوعية مسؤولية أخلاقية تنم عن حكم الضمائر، وفي هذا الإطار فإن تركيا ترى أن الاستجابة لمتطلبات الشعوب المشروعة وعملية التغيير الديمقراطي يجب أن تتحقق بالوسائل السلمية دون استخدام العنف إزاء هذه المطالب.

وقد سبق وأن عبرنا وبأعلى المستويات عن تأييدنا التام لنداء الجامعة العربية في

(١) موقع وزارة الخارجية التركية.

١٢ آذار/ مارس والموجه إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول فرض منطقة حظر للطيران، كما عبرنا في نفس الوقت عن رفضنا للتدخل الأجنبي إزاء ليبيا الصديقة والشقيقة، إننا نطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار واستخدام العنف ضد المدنيين وندعو لاتخاذ الخطوات الفورية دون تأخير والاستجابة لمطالب الشعب في التغيير والنقلة النوعية[١].

٧ أبريل/ نيسان ٢٠١١

أصدر أردوغان بياناً لوسائل الإعلام بشأن الأوضاع في ليبيا، وأبرز ما ورد فيه: "... لقد عبرت تركيا عن موقفها إزاء ما يجري في ليبيا منذ اللحظات الأولى بصوت عال ونظرت إلى القضية من منظور المشاعر الإنسانية وحقوق الأخوة، إن الأهداف الرئيسية لسياستنا في ليبيا تمثلت في الوصول إلى الظروف التي تتيح الانتقال الديمقراطي الدستوري الذي يمثل تطلعات الشعب المشروعة والحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسيادتها، ومن هذا المنطلق فقد كان في أولويات اهتمامنا إيقاف الهجمات التي تستهدف المدنيين وتحقيق المرحلة الانتقالية بشكل يتلاءم مع تطلعات الشعب، وتحقيقاً لذلك فقد عملنا كل ما هو ضروري لتحقيق هذه الأهداف، إنني أؤكد مرة أخرى أنه لم تكن هناك أي أجندات خفية عندما بدأنا في السير في هذا الاتجاه وكان غرضنا الأساسي والوحيد هو تأمين وحدة ليبيا وسعادتها.

لقد أرسلنا مؤخراً عبّارة أنقرة التي حُوِّلت لمستشفى عائم لمعالجة المصابين من إخوتنا الليبيين من جراء الصدام الذي حصل في مصراتة، لقد أقلعت هذه السفينة من هناك باتجاه بنغازي وأخذت على متنها ٣٢١ جريحاً والعديد من مرافقيهم مبحرةً إلى جيشمة في تركيا وبلغ عددهم ٤٧٥.

إننا في تركيا ندعم بشكل تام القرارين ١٩٧٠ و١٩٧٣ اللذين اتخذهما مجلس

---

(١) موقع وزارة الخارجية التركية.

الأمن التابع للأمم المتحدة، ونريد أن تطبق تحركات الناتو وفق قرار مجلس الأمن ومجلس حلف الناتو وضمن آلياتها بشكل فعال، ومن جهة أخرى فإننا نشارك بفعالية في هذه الجهود التي ترمي لحظر الأسلحة وإيصال المساعدات الإنسانية للشعب الليبي، إن من الضروري أن يتم التوصل إلى وقف إطلاق النار بشكل فعلي ومن ثم الإسراع في الحراك السياسي الذي يخدم التغيير السياسي وفق متطلبات الديمقراطية الدستورية، إن البدء في مرحلة سياسية تلبي تطلعات الشعب المشروعة أمر هام ونتمنى أن يجتاز الشعب الليبي هذه المرحلة بأقل ضرر ممكن.

وبشكل خاص فإن مزاعم عرقلتنا لتحركات حلف شمال الأطلسي أو تحديد فاعلية تحركاته المزعومة ما هي إلا إشاعات مغرضة سوداء تهدف إلى النيل من جهودنا، أرجو أن تعلموا بأن الشعب التركي سيكون دوما إلى جانب الحق والحق.

إننا نوصل هذه الرسالة وما يشابهها إلى كل الأطياف في ليبيا وقد أبلغنا هذه الرسالة أيضا لممثل القذافي عبد العاطي العبيدي الذي زار أنقرة واستلمنا من مبعوثه رسالته، لقد أرسلت السفير عمر شولنديل كممثل شخصي لي لتطوير حوارنا مع أخوتنا في بنغازي ودراسة ما يمكننا عمله سوية للتفريج عن كرب أخوتنا في ليبيا، لقد عقد ممثلي الشخصي محادثات مفيدة جداً مع رئيس المجلس الانتقالي «عبد الجليل» وأعضاء المجلس الآخرين وعبرت لهم أن الشعب التركي الصديق والشقيق سيكون دوماً إلى جانبهم وقدمت الدعوة لرئيس المجلس الانتقالي وأعضاء المجلس لزيارة تركيا.

إننا نعمل وفق خطة تهدف لوضع خارطة طريق بعد كل هذه الاتصالات للعمل على الحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسيادتها، والعناصر الرئيسة لخارطة الطريق هذه هي:

١. وقف إطلاق نار فعلي فوري ورفع العناصر العسكرية الموالية للقذافي حصارها المفروض على بعض المدن.

٢. إيصال المساعدات الإنسانية إلى كل إخوتنا الليبيين دون تمييز، وتأمين مناطق آمنة.
٣. البدء فوراً وبسرعة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق مرحلة تغيير ديمقراطي ونوعي تلبي مطالب الشعب الليبي ويكون هدف هذه المرحلة تأسيس نظام ديمقراطي دستوري يجري انتخابه بإرادة الشعب الحرة"[١].

٤ أيار/ مايو ٢٠١١

أكد أردوغان على الموقف التركي خلال مؤتمر صحفي، وأوضح ما يلي:

"... موقفنا من أحداث ليبيا منذ بدايتها لم يكن مبنياً على دعم طرف على حساب الآخر، هو موقف لم يكن يهدف إلى الاستعراض أو تحقيق المصالح، موقفنا كان مبنياً على أسس إنسانية بحتة يسعى إلى منع إراقة الدماء، لكن بعض الجهات تعمدت إظهار موقفنا بشكل خاطئ.

بدأت حملة ضد تركيا في ليبيا استهدفت أن تثير انفعال المعارضين في ليبيا، نحن حافظنا على برودة الدم حيال هذه الانفعالات في صفوف المعارضة وثبتنا على موقفنا، كنا قد أعلنا خريطة طريق لقيت دعماً دولياً، تحث قوات القذافي على فك الحصار عن المدن الليبية وإعادة الكهرباء والماء إلى هذه المدن، وذكرنا أيضاً ضرورة تنحي العقيد القذافي من منصبه كشرط ضروري لتحقيق مرحلة انتقال سلمية في البلاد، لكن إدارة طرابلس لم تأخذ هذا المطلب بعين الاعتبار وأصرت على موقفها وتابعنا تقديم المساعدة الإنسانية للمعارضين الليبيين وأبقينا على قنوات الاتصال معهم مفتوحة، كما أننا حثثنا الإدارة الليبية في الوقت ذاته على إيقاف إراقة الدماء في كل فرصة والإصغاء إلى مطالب الشعب، ليبيا تمر في مرحلة صعبة، نحن سعينا لمساعدة الشعب الليبي لاجتياز هذه المرحلة بأقل ضرر، كما نعلم جميعاً لم يتمكن الليبيون من حل المشكلة داخلياً، وكان هناك تدخل من المجتمع الدولي لحماية المدنيين في ليبيا.

---

(١) موقع وزارة الخارجية التركية.

وفي نهاية المطاف، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ١٩٧٠ والقرار ١٩٧٣ والذي يجب على الجميع الامتثال لهما. وعلى أساس هذه القرارات أعلن النيتو منطقة حظر جوي على ليبيا وبدء عملياته العسكرية لحماية المدنيين. تركيا وبعد توفير شروطها، وهي الضرورة الملموسة، والمشروعية الدولية، والاشتراك الإقليمي والدعم الدولي، بعد توفير هذه الشروط، انضمت إلى هذه العملية بالإشراف على حظر الأسلحة وتقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب الليبي"[1].

١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١

قررت وزارة الخارجية التركية فتح سفارتها في طرابلس، وجاء في بيان صدر عنها أنه: تَقرَّر فتح السفارة التركية في طرابلس بليبيا مجدداً على ضوء التطورات الأخيرة في ليبيا بتاريخ ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، وقد تقرر تعيين مساعد مدير عام العلاقات العامة والاقتصادية الثنائية في وزارة الخارجية السيد علي كمال ايدن كسفير في طرابلس وسيسافر مع أعضاء السفارة هذا اليوم ١ أيلول/ سبتمبر جواً من أنقرة إلى تونس وسيسافر غداً عن طريق البر إلى ليبيا[2].

١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١

أجرى رئيس الوزراء رئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان ورئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل لقاءً مع الصحفيين عقب انتهاء المحادثات الثنائية بينهما في العاصمة الليبية طرابلس وقد أعرب أردوغان أن تركيا ستقوم بمساعدة ليبيا في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية والبنى التحتية والفوقية.

وأعرب عن سعادته لتحول ليبيا نحو الديمقراطية والحرية وتخلصها من الظلم

---

(١) موقع وزارة الخارجية التركية.

(٢) موقع وزارة الخارجية التركية.

الذي دام سنين طويلة، وذكر بخطابه أمام الجماهير المحتشدة في ساحة الشهداء أنه حيا ثورة الياسمين في تونس وثورة الربيع العربي في مصر، وها هو اليوم يحيي ثورة ليبيا.

وبعد أن أنهى رئيس الوزراء أردوغان ورئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل خطاباهما قاما بالرد على أسئلة الصحفيين، ورداً على سؤال أحد الصحفيين حول «قيام بعض المجموعات الدينية بالتحفظ على العلمانية، أجاب بأنه «قام بإيضاح العلمانية في مصر وتونس وكان قد أوضحها في تركيا»، وقال: «أعتقد أن هناك من يقوم بتحريف الترجمة» حيث أضاف قائلاً: «لا داعي أن أكرر ما أقوله للشعب التركي داخل تركيا في الخارج، إن شعبي في تركيا يعرف أفكاري ويقدرها جيداً ولمعرفته جيداً بأفكارنا منحنا نسبة ٥٠ ٪ من الأصوات في الانتخابات الأخيرة، ... إنني لا أرى العلمانية إنكاراً للدين ولا أوافق على تعارضها مع الأديان، إن تعريف العلمانية في حزبنا هو أن الدولة هي التي تكون علمانية وليس المواطنين، إنني كمسلم أدير دولة علمانية تنظر إلى جميع الأديان والمعتقدات بنفس النظرات لا تفرق بين المواطن المسلم والمسيحي واليهودي وحتى الملحدين، إن الدولة تحمي جميع المعتقدات والأديان دون تفرقة، نحن على استعداد لمناقشة كل من يريد أن يعارض أفكارنا هذه، وإذا كان هناك أي تعارض للقيم الإسلامية فالرجاء الرجاء أقنعوني بذلك»[١].

١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١

رحبت وزارة الخارجية التركية بقرار مجلس الأمن ٢٠٠٩ حول ليبيا، وذكر بيان للوزارة في هذا الشأن بأن: (...) تركيا ترى في المجلس الانتقالي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي وتؤيد المجلس بكل عزم، وقد تم اتخاذ القرار رقم ٢٠٠٩ من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ضوء التطورات الحاصلة في ليبيا ولتعزيز

---

(١) موقع حزب العدالة والتنمية التركي.

جهود الشعب في هذا الاتجاه وذلك بتاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، وتركيا التي تؤمن بأن الموارد الطبيعية في ليبيا يجب أن تسخر لخدمة الشعب الليبي فإنها تعتبر قرار مجلس الأمن المذكور خطوة في هذا الاتجاه، نأمل أن يكون القرار المذكور مما يرسخ جهود المجلس الانتقالي لإعادة إعمار ليبيا من جديد وترسيخ مؤسساته ونهضته الاقتصادية.

إن القرار ٢٠٠٩ المتخذ وفق البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة ملزم لكل الدول ولذلك تجري تعديلات وإضافات جديدة لما سبق من اتخاذه بالقرارين ١٩٧٠ و١٩٧٣، وقد نص القرار على احترام وحدة وسيادة واستقلال ليبيا كما جاء فيه:

- إعادة عمل المؤسسات في المرحلة الأولى بمدة ثلاثة أشهر وبدء الحوار السياسي وحماية حقوق الإنسان والعمل على نهضة الاقتصاد الوطني واعتبار ذلك من أهداف الأمم المتحدة.
- الحفاظ على حظر الأسلحة في ليبيا وتخفيف الحظر المطبق على الودائع الليبية في الخارج.
- الحفاظ على قرار حظر الطيران لتأمين سلامة الشعب الليبي لحين استقرار الوضع.
- رفع الحظر عن وسائل النقل الجوي المسجلة في ليبيا.

وترحب تركيا بإجراءات الأمم المتحدة الرامية إلى إعادة إعمار وترسيخ مؤسسات ليبيا بعملية الدعم ومستعدة للإسهام في هذه العملية وفق ما تطلبه الأمم المتحدة، وتدعم فكرة رفع كل الحظر عن ليبيا وستقوم بكل ما من شأنه تطبيق القرار ٢٠٠٩ لديها وتدعم الشعب الليبي الشقيق والصديق وصولاً لوطن حر موحد ديمقراطي في ليبيا[1].

(1) موقع وزارة الخارجية التركية.

ثالثاً: الثورة اليمنية

٦ أبريل/ نيسان ٢٠١١

قالت وزارة الخارجية التركية في تصريح رسمي إن تركيا تتابع بقلق ما يجري في اليمن الصديقة والشقيقة وخاصة ما وقع من إصابات في الأرواح وجرح عديدين، وتنتظر من الإدارة اليمنية احترام مطالبات المتظاهرين الذين يعبرون عن هذه المطالب بوسائل سلمية، كما أشارت إلى ضرورة الوصول إلى حلول تقضي بمشاركة الشعب بأجمعه في رسم مستقبل اليمن والبدء في مرحلة حوار وطني لتطبيق الإصلاحات وترسيخ المعايير الديمقراطية لضمان أمن واستقرار اليمن[١].

٢٤ أيار/ مايو ٢٠١١

دعت وزارة الخارجية التركية في تصريح لها جميع الفرقاء في اليمن للابتعاد عن استخدام العنف والتحلي بضبط النفس وشعور المسؤولية، كما تدعو الإدارة اليمنية إلى التحلي بالمسؤولية للتوصل إلى نشر جو الأمان والسلام في البلد وترسيخ الاستقرار ثانية وأن تستجيب لتعهداتها التي قطعتها إزاء مبادرة مجلس التعاون الخليجي[٢].

١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١

أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً حول تطورات الأوضاع في اليمن جاء فيه: نشعر بقلق بالغ من ازدياد الضحايا المدنيين جراء المواجهات التي تزايدت في الفترة الأخيرة، ومن الواضح أن إيجاد تغيير سلمي ومنظم يلبي مطالب الشعب دون تأخير قد أصبح أمراً ملحاً وعاجلاً، ندعو جميع الأطراف في اليمن لإنهاء الصراع والتوصل إلى حلول تؤمن الأمن والاستقرار في المنطقة ونخص بالذكر الإدارة اليمنية لتأمين أمن

---

(١) موقع وزارة الخارجية التركية.

(٢) موقع وزارة الخارجية التركية.

الذين يطالبون بحقوقهم المشروعة بالوسائل السلمية وإنهاء استخدام العنف ضد المدنيين واتخاذ كل التدابير اللازمة لذلك.

وفي ضوء تخويل رئيس جمهورية اليمن صالح لنائبه هادي للتفاوض حسب مبادرة دول الخليج العربية فإننا ندعو جميع الأطراف للتوصل لتغيير سياسي يلبي جميع المطالب وجميع الأطراف هذه المرة لتخليص اليمن من جو هذه الأزمة[1].

رابعاً: الثورة في سوريا

٢٥ مارس/ آذار ٢٠١١

أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً بشأن الأوضاع في سوريا جاء فيه:

"نتابع عن كثب الأحداث التي تجري في سوريا الشقيقة والصديقة، وقد شعرنا بالأسى لحوادث الوفاة والجروح التي حصلت في هذه الأحداث، نعزي ذوي الذين فقدوا حياتهم ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى، ونحن نرى أن قرارات السيد رئيس الجمهورية السورية بشار الأسد حول ضرورة التوصل إلى الفاعلين في هذه الحوادث وتقديمهم للعدالة مع إطلاق سراح المعتقلين خطوة صحيحة، كما شعرنا بالامتنان لتصريحات المسؤولين السوريين حول الاستجابة لمطالب الشعب المشروعة واتخاذ خطوات إصلاحية في الحقول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ونتمنى أن تطبق هذه القرارات دون تأخير.

وتركيا التي ترتبط بعلاقات راسخة مع سوريا تولي أهمية قصوى لرفاه واستقرار سوريا الشقيقة والصديقة ولسعادة وأمن الشعب السوري، نؤيد الخطوات الإصلاحية التي أعرب الأشقاء السوريين، وهي مستعدة للإسهام في أي أمر يطلب منه لتعزيز هذه الإصلاحات"[2].

---

(١) موقع وزارة الخارجية التركية.

(٢) موقع وزارة الخارجية التركية.

٢٢ أبريل/ نيسان ٢٠١١

أشار تصريح صادر عن وزارة الخارجية التركية إلى إن تركيا قد استقبلت بالرضا تصريحات رئيس الجمهورية السورية حول الإصلاح والخطوات التي اتخذت في هذا السبيل بما يضمن تلبية متطلبات الشعب السوري، وهي مستعدة لمد يد العون في أي موضوع يتعلق بالتسريع في الإصلاح بعيداً عن توتير الأجواء وتصعيد الموقف[١].

٣١ تموز/ يوليو ٢٠١١

ذكرت وزارة الخارجية التركية في بيان لها بأن تركيا تتابع بالكثير من الصبر، شأنها في ذلك شأن المجتمع الدولي، التطورات الجارية في سوريا، كما أنها تأسف لتصاعد موجة العنف في سوريا وتزايد القتلى، كما أشارت إلى أن هذه العمليات لا تخدم استقرار الأمن في سوريا وتؤثر سلباً على مرحلة الإصلاحات الضرورية فهذه العمليات لا تمثل حلاً بقدر ما تلقي بظلال الشك على نية الإدارة السورية ومصداقيتها في هذا المجال[٢].

١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١

أدلى رئيس رجب أردوغان بتصريحات لقناة الجزيرة الفضائية شكلت تحولاً في الموقف التركي من النظام الحاكم في سوريا ومجمل التطورات في البلاد.

الجزيرة: السيد رئيس الوزراء فيما يتعلق بالملف السوري، تركيا كانت لها مواقف معروفة ومتابعة بشكل كبير لما يجري في سوريا، هل تعتقدون أن الأوضاع هناك وصلت إلى نقطة اللاعودة؟

رجب طيب أردوغان: قبل كل شيء، بإمكاني أن أقول: إننا أصبنا بخيبة أمل في

(١) موقع وزارة الخارجية التركية.

(٢) موقع وزارة الخارجية التركية.

سوريا، قبل تسع سنوات عندما تسلمت هذه المسؤولية، كان هناك استياء ومقاطعة لمدة ثلاثين عاماً بين الدولتين، تساءلنا كيف يمكن لهاتين الدولتين الشقيقتين أن تكونا مقاطعتين لبعضهما البعض بينما تتشاطران حدوداً مشتركة لمسافة ٩١٠كم ... علينا أن نزيل هذا الاستياء، كما أننا لم نشأ أن يكون هناك مقاطعة أو استياء بيننا وبين الجيران أبداً. سنكون في حال سلام معهم جميعا، بدأنا بتطوير علاقاتنا مع سوريا فورا، طورنا العلاقات لمستوى عالٍ جدا، لدرجة أننا صرنا نزور بعضنا البعض على المستوى العائلي، هذا عادي ذلك أننا كنا ننظر لبعضنا البعض على أننا أفراد عائلة واحدة، أثناء هذه المرحلة قلنا مرات ومرات للسيد الأسد: ارفع حالة الطوارئ هذه، أفرج عن هؤلاء المعتقلين السياسيين، انقل البلاد لحياة سياسية متعددة الأحزاب، الديمقراطية تعني اشتراك الشعب في الإدارة، تعال ودعنا نفتح الأبواب المشاركة الشعب في الإدارة، غيِّر المادة الثامنة من الدستور التي تقنن احتكار حزب البعث العربي لإدارة البلاد، للأسف لم يتم تطبيق أي من هذه الإصلاحات، لقد تأخروا كثيراً في هذا الموضوع، خاصة أنني قمت بزيارة لحلب أوائل العام الحالي، تباحثت لفترة طويلة شخصيا معه، قلنا له بأننا جاهزون لمد يد المساعدة في كافة المواضيع تقنيا، قلت له انظر، في هذه اللحظة هناك توتر، رأينا تحركات في تونس ومصر، هناك تطورات باسم الربيع العربي، بإمكان هذه الأحداث أن تأتي إلى هنا، أن تزحف إلى هنا، قلت له أن يخطو خطواته سريعا جدا، وبينما كانوا يقولون لنا نحن خطونا، وسنخطو وسنخطو، وإذ بالأحداث تصل إلى سوريا، وللأسف رأينا الدبابات وهي تدخل إلى المحافظات، بدأوا بقتل الأبرياء العزل، وتعرفون أننا شهدنا هجرة من هناك باتجاه تركيا، وبصفتنا أشقاء لهم، فإنه كان واجبا علينا أن نفتح أبوابنا لكل من يأتي إلينا، فنحن لا يسعنا أن نغلق أبوابنا أمام المظلومين، في الوقت الحالي يقيم في المخيمات المؤقتة التي أقيمت لدينا ما يقارب سبعة آلاف وخمسمئة إلى ثمانية آلاف أخ سوري، في هذه الأثناء كان لي محادثات دائمة معه بالهاتف، لكننا لم نحصل على نتيجة من هذه المحادثات، كما وتباحثنا مع أصدقائنا

وجيراننا على أمل أن نقدم حلا ما لكن ومع الأسف لم يحصل شيئا، فهم أي السوريون لم يساعدونا في حل المشاكل في لبنان، ومع الأسف وبالطريقة نفسها لم يساعدونا في سوريا أيضا، والآن نرى أن آلاف البشر يتم قتلهم الآن في سوريا، ما الذي يقولونه، هم يقولون إن شعبهم إرهابي، ويقولون إن الإرهابيين لديهم السلاح، وإنهم يقتلون هؤلاء الإرهابيين، يا سيد أسد عندما تقوم بقذف اللاذقية من البحر، كيف يمكنك تثبيت الهدف، كيف تجدد نقطة وتقصف الهدف بدقة، وكيف لك بعدها أن تقول بعدها أنكم تقتلون الإرهابيين، والأمر نفسه جار في حماة وفي حمص، كيف تفسر هذا، وكذلك الوضع في اللاذقية، بالطبع في الوضع الراهن أرسلت ممثلي الشخصي مراراً، وأرسلت وزير الخارجية، اجتمعوا معا لمدة ٦ ساعات ونصف، الآن نحن أمام أسد ألقى ظلالا على مشروعيته وهو على وشك فقدانها، بعض الكتاب المحسوبين عليه المدافعين عنه، صاروا يكتبون كتابات تستهدفني، لا أحد يمكنه مناقشة حبي للشعب السوري، لكن نظام الحكم حاليا مع الأسف يثير رياحا من الظلم، دماء المظلومين هناك تهدر، آلاف الناس معتقلون في السجون على أنهم معتقلون سياسيون، دعوات هؤلاء الناس لن تبقى مكانها دون أن تصل إلى السماء، وهذا ليس طريقا جيدا ... انظروا الآن إلى تونس ومصر وليبيا واليمن، وضعهم معروف، هذه المشاكل لن تبقى محصورة في بلادها، ولابد أن تنتقل إليكم، على الزعماء السياسيين أن يؤسسوا لمستقبلهم بالاستناد إلى العدالة، لا على الظلم، لا يمكن البقاء في الحكم من خلال سفك الدماء، من يستند على الدم في حكمه فإنه يذهب بالدم أيضا، هذا أمر تجب معرفته، هكذا علمنا التاريخ، وهذا ما حصل دوماً، هنا يكمن جمال الديمقراطية، الديمقراطية لا تأتي بكم للحكم بالدم، بل تأتي بكم من خلال التنافس الفكري، في أن تعرف آية وشاورهم في الأمر، أليس كذلك، هي تعني أن يقوم الشعب بالاستشارة فيما القاعدة قوتها، وأن تتم إدارة شؤونه بالاستشارة، كلها في الأصل هي الديمقراطية نفسها، الوصول للحكم نتيجة استشارة الشعب هو أقوى أنواع الحكم، أن تمد القوة قاعدتها لمساعدة السقف، هذا هو

الأصل، الديمقراطية الحقيقية تحقق ذلك، هذه هي نصيحتنا للشرق الأوسط، هذه هي نصيحتنا لكل دول الشرق الأوسط، دعونا نبني الحقوق والحريات على أسس قوية من خلال الديمقراطية، ودعونا ندمج بين الشعب والحكم، لا معنى لأن يبقى الشخص في الحكم حتى الموت، وقد تبقى في الحكم ثلاثين عاما، لكن انظر ما النتيجة، ستذهب، قد تبقى أربعين عاما أيضا ستذهب، ما النتيجة كلنا سنموت في نهاية المطاف، طيب أردوغان سيموت، والمكان الذي سيذهب إليه طيب أردوغان هو قبر من مترين، لا يبقى إلا وجهه الكريم، علينا أن نفهم هذا، علينا أن نخطو هذه الخطوات، ولهذا فإن نظام الحزب الداخلي لنا ينص على أن من يتم انتخابه ثلاث مرات نائبا في البرلمان، فإن عليه أن يرتاح في الدورة الرابعة، هذا هو ما ينص عليه النظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية، وإن استطاع أن ينتخب بعد الدورة الرابعة فلينتخب، لماذا، كي لا يضمن شخص ما المقعد الذي يقعد عليه حتى الموت، هذه هي توصياتي.

الجزيرة: سيد أردوغان، كثير من حركات المعارضة السورية تجتمع في تركيا وتصدر بيانات وغيرها، هل لتركيا دور معين في ترتيب أوضاع المعارضة السورية؟

رجب طيب أردوغان: وزير خارجيتنا ذكر هذا الموضوع للسيد الأسد شخصياً بكل صراحة ووضوح، المعارضة السورية اجتمعت في تركيا وتجتمع، ونحن لا نسألهم لماذا تجتمعون عندنا، نحن دولة نعمل وفق النظام الديمقراطي البرلماني، كما أن مؤيدي النظام السوري، عقدوا اجتماعات في تركيا، ولم نسألهم لماذا جئتم لتركيا، حتى أن مؤيدي النظام اقتحموا مؤتمرا للمعارضة في أنطاليا، ورغم هذا قبلنا بالموضوع وأبدينا مرونة واسعة، وفي وقتنا الحالي يأتي الجناح المعارض لتركيا وينظم اجتماعات، ولم نسألهم لماذا[1].

---

(1) موقع الجزيرة نت، انظر:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F93F0DA2-3FDB-4B8C-B9EE-A88736376D8B.htm

١٢ آب/ أغسطس ٢٠١١

حذر الرئيس التركي عبد الله غول نظيره السوري من مخاطر التأخر في تطبيق الإصلاحات الديمقراطية التي يطالب بها السوريون، كما طالب الحكومة السورية وقف إراقة الدماء وقمع المحتجين باستخدام قوات الأمن والجيش والأسلحة الثقيلة[١].

١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١

ورد على لسان رجب طيب أردوغان في خطابه الذي ألقاه في جامعة الأزهر بالقاهرة حول الأوضاع في سوريا ما يلي: «إن تركيا بذلت كل ما في وسعها لإقناع النظام السوري للقيام بإجراء تغييرات جذرية والتحول إلى الديمقراطية الحقّة، وإن تركيا ستساعدهم قدر المستطاع، إننا ضد التفرد بالسلطة نحن مع النظام الديمقراطي، إن سوريا الآن في وضع مؤلم، من غير المعقول مصادقة سلطة تقوم بمحاربة مواطنيها بالدبابات والأسلحة الثقيلة، ولا يمكن الاعتماد عليها حتماً، إن الشعب السوري لا يثق ببشار الأسد، ومن المستحيل القضاء على حركة شعبية بالقوة، إن هذه التصرفات لن تجلب الاستقرار والسلام إلى سوريا، كان عليهم معرفة ذلك منذ البداية»[٢].

١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١

صدر عن وزارة الخارجية التركية بيان يوضح عدد اللاجئين السوريين على الأراضي التركية، كما نفى البيان «تسليم» السلطات التركية العقيد المنشق حسين همروش اللاجئ في تركيا إلى السلطات السورية، وقد أوضحت الوزارة أنه قد دخل لغاية تاريخ ١٥ أيلول/ سبتمبر إلى تركيا بسبب الأحداث الجارية في سوريا ما مجموعه ١٨,١٩٩ مواطناً سورياً وعاد منهم ١٠,٦٤٦ إلى سوريا، وأما العدد المتبقي من

---

(١) موقع وزارة الخارجية التركية.

(٢) موقع حزب العدالة والتنمية التركي.

اللاجئين السوريين فيبلغ ٧,٥٥٣ مواطناً سورياً. ويتم استضافة هؤلاء المواطنين السوريين في ستة مخيمات مقامة في هاتاي من قبل جمعية الهلال الأحمر التركية.

وأضاف البيان بأنه في ظل الظروف الراهنة فإنه ليس مدار الحديث أن تقوم تركيا بإعادة أي مواطن سوري إلى سوريا أو أي دولة أخرى على عكس رغبته، وفي هذا الإطار يتعين التأكيد بشكل خاص على أن الادعاءات المطروحة في الأيام الأخيرة والمتعلقة بالمواطن السوري المسمى حسين همروش عارية عن الصحة[١].

١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١

أشار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في مؤتمر صحفي في طرابلس، مع رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل، رداً على أسئلة بعض الصحفيين حول الوضع في سوريا إلى أن: «المهم بالنسبة للوضع في سوريا هو التخوف من حرب مذهبية أهلية، إن نظرتنا إلى الوضع السوري واضح جداً، وكما قلت في ذلك في ساحة الشهداء أقولها ها هنا لا يمكن الاستمرار بالظلم ومن المستحيل سحق الشعب بالدبابات والمدافع، وعليه فإن نظرتنا إلى الرئيس بشار الأسد تختلف اختلافاً كلياً عما كانت عليه قبل شهرين أو شهر واحد، إنه سيتحمل وِزر ما فعله حتماً، إن علينا الإعلان عن قرارنا النهائي بعد المباحثات مع الأمم المتحدة»[٢].

٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١

عبرت تركيا في بيان صادر عن وزارة الخارجية التركية عن أسفها للأنباء التي تناقلتها وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) وبعض وسائل الإعلام بتاريخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ من أن المخيمات في تركيا قد حولت إلى معتقلات يكثر فيها

---

(١) موقع وزارة الخارجية التركية.

(٢) موقع حزب العدالة والتنمية التركي.

الاغتصاب والتعذيب، وقد أورد البيان أن السبب في لجوء هؤلاء إلى المخيمات في تركيا ما كان إلا هروباً من التجارب السيئة التي عاشوها في وطنهم وإن إزالة أسباب هروبهم يمكن أن تحقق من قبل السلطات السورية وهي من مسؤولية الحكومة السورية[١].

٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١

صرّح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان للصحفيين الأتراك في نيويورك عقب لقائه مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة: «لقد أوقفت المحادثات مع الحكومة السورية، لم أرد بلوغ هذه النقطة، ولكن الحكومة السورية اضطرتنا لأخذ مثل هذا القرار»، وأضاف: «فرضت الولايات المتحدة عقوبات على سوريا، سيعمل وزيرا خارجية البلدين معاً لتحديد العقوبات التي قد نفرضها»، ونقلت وكالة الأناضول للأنباء عن أردوغان قوله: «نتيجة لهذا التعاون ربما لا تكون العقوبات مشابهة للعقوبات التي فرضت على ليبيا، تختلف العقوبات باختلاف الدولة والشعب والتركيبة السكانية، لذا فإن العقوبات على سوريا ستكون مختلفة، لدينا دراسات أولية للأمر»[٢].

٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١

توقع رئيس الوزراء التركي أن يطيح الشعب السوري بالرئيس بشار الأسد «عاجلاً أم آجلاً»، قائلاً إن «زمن الحكم الدكتاتوري يتلاشى في أنحاء العالم»، وقال أردوغان، في مقابلة مع شبكة (CNN) الأمريكية، موجهاً كلامه إلى الأسد: «لا يمكنك أبداً أن تظل في السلطة عن طريق القسوة، لا يمكنك أبداً أن تقف في وجه

---

(١) موقع وزارة الخارجية التركية.

(٢) وكالة رويترز، انظر:

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE78K0EJ20110921?sp=true

إرادة الشعب»، وأضاف: «هذه العملية ربما تستمر لفترة أطول قليلاً، لكن عاجلاً أم آجلاً إذا اتخذ الناس قراراً مختلفاً في سوريا فإن ذلك القرار سيلبى، فالشعب يريد الحرية مثلما حدث في مصر وتونس وليبيا»، كما قال إن: «خطى الديمقراطية أصبحت تسبق الحكم الاستبدادي، والأنظمة الدكتاتورية تحترق وتسقط أرضاً».

وتطرق أردوغان إلى تقارير عن قضائه عطلات مع الأسد، فقال إن الرئيس السوري دعاه إلى مكان لقضاء العطلات في سوريا، لكن لمناقشة العلاقات بين البلدين، موضحاً أنهما لم يقضيا معاً أي عطلة في إطار علاقة شخصية، وقال مجدداً إن «صبره على الأسد نفد أخيراً»، وأضاف موجهاً كلامه إلى الأسد: «إذا كنت ستتخذ إجراءات ضد الحقوق الأساسية والحريات والقانون، فستفقد مكانك في قلبي كأخ وصديق»، واستطرد: «لقد تحليت بالصبر الشديد، الصبر الصبر الصبر، وبعد ذلك ضقت ذرعاً».

وكان أردوغان كشف في وقت سابق عن أن تركيا ضبطت سفينة ترفع العلم السوري في بحر مرمرة، وقال إن بلاده ستعترض أي شحنة أسلحة رداً على الحملة الدامية التي تمارس ضد المحتجين المعارضين للحكومة.

وقال أردوغان، وهو يتحدث إلى الصحفيين في نيويورك، «لقد اتخذنا قراراً بالفعل لإيقاف ومنع أي مركبة تحمل أي نوع من الأسلحة إلى سوريا، وأبلغناهم بقرارنا وتبادلناه مع الدول المجاورة».

وكانت السلطات التركية قد اعترضت في آب/ أغسطس شحنة أسلحة قادمة من إيران إلى سوريا، وفي آذار/ مارس أبلغت تركيا مجلس الأمن بأنها ضبطت أسلحة كانت إيران تحاول تصديرها، في خرق لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة[1].

---

(1) موقع الجزيرة نت، انظر:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/149D6C7A-B64A-4B68-BC33-49FD9DF3448E.htm

إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

١. احتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط / ندوات ٥٩.

٢. العلاقات التركية- الإسرائيلية، وتأثيرها على المنطقة العربية/ دراسات ٥٨.

٣. معركة غزة ... تحول استراتيجي في المواجهة مع إسرائيل/ ندوات ٥٧.

٤. الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي/ ندوات ٥٦.

٥. التداعيات القانونية والسياسية لانتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني/ ندوات ٥٥.

٦. السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى ٢٠١٥م، -٣-/ ندوات٥٤.

٧. حماس والحركة الإسلامية والحوار مع النظام السياسي في الأردن/ ندوات ٥٣.

٨. حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق/ ندوات ٥٢.

٩. رؤى استراتيجية إسرائيلية لحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦م ضد لبنان/ دراسات ٥١.

١٠. إسرائيل ومستقبلها حتى عام ٢٠١٥م/ ندوات ٥٠.

١١. السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى ٢٠١٥م/ ندوات ٤٩.

١٢. العرب ومقاطعة إسرائيل/ دراسات ٤٧.

١٣. الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني/ ندوات ٤٦

١٤. آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن/ ندوات ٤٥

١٥. منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي/ ندوات ٤٤.

١٦. انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية/ ندوات ٤٣.

١٧. الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥ ... ظروفها، آلياتها، نتائجها/ ندوات ٤٢.

١٨. تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية/ دراسات ٤١.

١٩. العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية/ دراسات ٤٠.

٢٠. الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة (١٩٩٨-٢٠٠٢) / (بالإنجليزية)/ دراسات ٣٩.

٢١. الاستثمار في الأردن ... فرص وآفاق/ ندوات ٣٨.

٢٢. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات/ ندوات ٣٧.
٢٣. الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة/ دراسات ٣٦.
٢٤. انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن/ ندوات٣٥.
٢٥. انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي/ ندوات ٣٣.
٢٦. الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر/ ندوات ٣٢.
٢٧. المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات/ ندوات ٣٢.
٢٨. الدولة الفلسطينية المستقلة/ ندوات ٣١.
٢٩. الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل/ ندوات ٣٠.
٣٠. التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط/ ندوات ٢٩.
٣١. الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة/ دراسات ٢٨.
٣٢. دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة/ دراسات ٢٧.
٣٣. مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية/ ندوات ٢٦.
٣٤. أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد/ دراسات ٢٥.
٣٥. قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، ط٣/ دراسات ٢٤.
٣٦. القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA)/ تقارير ٢٣.
٣٧. اتفاق الخليل ... نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي/ دراسات ٢٢.
٣٨. المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط٧/ دراسات ٢١.
٣٩. دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦)، ط٤/ دراسات ٢٠.
٤٠. عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني/ دراسات ١٨.
٤١. إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي/ دراسات ١٧.
٤٢. مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط/ دراسات ١٧.
٤٣. السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، (إنجليزي)./ تقارير ١٦.
٤٤. توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط/ تقارير ١٥.
٤٥. السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)/ تقارير ١٤.

٤٦. التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط/ دراسات ١٣.
٤٧. معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية ... دراسة وتحليل، ط٢/ دراسات ١٢.
٤٨. في الذاكرة الإنسانية، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني (١٩٤٨- ٢٠٠٠)، ط٥/ دراسات ١١.
٤٩. مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، ط٢/ دراسات ١٠.
٥٠. الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني/ دراسات ٩.
٥١. انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني/ ندوات ٨.
٥٢. أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي/ حلقات بحث ٧.
٥٣. المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة)/ دراسات ٥.
٥٤. مستقبل السلام في الشرق الأوسط/ دراسات ٤.
٥٥. الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير/ ندوات ٣.
٥٦. المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط/ ندوات ٢.
٥٧. نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط/ دراسات ١.

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

١. الصلاحيات الدستورية والقانونية الفلسطينية، ع ٣٥.
٢. المأزق الأميركي في العراق ... رؤى في استراتيجيات الخروج ،ع ٣٤.
٣. اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، ع٣٣.
٤. صراع القيم الحضارية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ع ٣٢.
٥. الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ع ٣١.
٦. تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، ع ٣٠.
٧. تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل، ع ٢٩.
٨. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج٢، الحرب على العراق، ع ٢٨.
٩. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج ١، الحرب على أفغانستان، ع٢٧.
١٠. حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على العراق/ مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق).

١١. المحكمة الجنائية الدولية.. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، ع٢٥، ٢٠٠٣م.

١٢. مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، ع ٢٤، ٢٠٠٣م.

١٣. انتخابات الكنيست الإسرائيلي ٢٠٠٣، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، ع٢٣، ٢٠٠٣م.

١٤. الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، ع٢٢، ٢٠٠٢م.

١٥. الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، ع٢١، ٢٠٠٢م.

١٦. تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، ع٢٠، ٢٠٠٢م.

١٧. عملية السلام في الشرق الأوسط.. الدوافع والانعكاسات (١٩٩١-٢٠٠١)، ع ١٨و١٩، ٢٠٠٢م.

١٨. الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، ع١٧، ٢٠٠٢م.

١٩. الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، ع١٦، ٢٠٠١م.

٢٠. انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، ع١٤و١٥، ٢٠٠١م.

٢١. مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، ع١٣، ٢٠٠٠م.

٢٢. الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، ع١٢، ٢٠٠٠م.

٢٣. الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، ع١٠و١١.

٢٤. توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، ع٨ و٩.

٢٥. القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، ع٧.

٢٦. توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، ع٦.

٢٧. المواجهة بين حماس والموساد، ع٤و٥.

٢٨. نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، ع٢و٣.

٢٩. المواجهة بين العراق وأمريكا، ع١.

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، بدأت عام ١٩٩٦م، وصدرت منها حتى الآن الأعداد (١-٥٨)

رابعاً: شهرية الشرق الأوسط

١. الدين والسياسة والتحولات في الوطن العربي
٢. دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وآفاق الانتفاضة الثالثة
٣. اتجاهات التحول في توازن القوى السياسية والاجتماعية في الديمقراطية الأردنية
٤. نحو توافق فلسطيني لتحريم الاقتتال الداخلي
٥. تداعيات حصار غزة وفتح معبر رفح
٦. دور مؤسسة القمة العربية ومستقبلها
٧. أزمة السلة الغذائية العربية، التحديات واتجاهات المعالجة
٨. الفاتيكان والعرب، تحديات وآفاق في ضوء زيارة البابا للمنطقة
٩. رسالة أوباما التصالحية والمطلوب عربيا
١٠. القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، الواقع والمستقبل
١١. الوطن البديل، آفاق التطبيق وسبل المواجهة.
١٢. التسوية السياسية، التحديات والآفاق.
١٣. تداعيات الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية.
١٤. تركيا وإسرائيل وحصار غزة.
١٥. التحولات والثورات الشعبية في العالم العربية، الدّلالات الواقعية والآفاق المستقبلية
١٦. اتجاهات التنمية الاجتماعية والبشرية في الأردن
١٧. المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية
١٨. الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية
١٩. مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي



international isolation extremely. However, Ankara has natural options in the region, due to common historical and religious factors, which Israel does not have.

There is also Turkey's rapproachment with Syria and Iran, which Israel considers one of the forms of foreign policy shift.

It has been obvious that the Hebrew State is unhappy with Turkish relations with Hamas. Nevertheless, it knows that such relations, like those with Iran, could represent a 'backyard channel' for its allies – the U.S. and the E.U. – to make contacts with parties with whom they do not have direct relations.

As for military cooperation, Israel sees the Turkish military institution as a permanent ally seeking to boost bilateral relations. The current political atmosphere in Turkey, especially after the aggression on the Freedom Flotilla, led to the decline of any kind of cooperation and training. The final point here is Ankara's full membersip in the EU, seen by Israel to enhance the role of the bloc in criticizing the Jewish State as they agree in their stand.

In the end, a number of documents are reviewed to show what official Turkish statements say about the political changes in the Arab world.

was widely affected in various areas, such as the security of Europe, relations with Russia, geo-political balances and missile defense schemes. It is also likely that the Turkish shift will have a role in major regional issues like the Iranian nuclear project and the Arab-Israeli conflict.

On the other hand, in the aftermath of the Arab uprisings, it is unlikely that the U.S., the West, Iran or Israel would benefit most. Other than the Arab people themselves, it seems that Turkey would get the best results due to its creative foreign policy, effective international prominence and straightforward political discourse.

The growing Turkish influence in the Middle East and the Muslim world is boosting the country's significance for America and Europe as well as granting it much more flexibility away from Western attitudes than before, but without harming their relations. Furthermore, the new shift constitutes a challenge for the policies of the U.S. which were used to look at Ankara from the perspective of NATO and the security of Europe. These elements are still there, but others have arisen to worry the U.S. interests related to Turkish policies in the Middle East – mainly with the Arab spring with its regional and international changes – as well as other Euro-Asian roles.

What adds to the challenge of U.S. policies is that the Turkish shifts come to already unstable relations since their beginning, for they sometimes face problems and other times reach strategic cooperation. Here it discerns sensitive American priorities in dealing with new Turkey.

Section Two studies the **Israeli Perspective of the Turkish Shift**, attempting to understand the Hebrew State's perspective of Ankara's foreign policy and regional relations through Israeli analyses. It is found that Israel realizes its real need for relations with Turkey more than the other way around. Moreover, policy makers in the Jewish State pay strategic attention to these relations because any further deterioration would increase its

Ankara is trying to utilize the Arab uprisings to establish an influential foreign policy congruent with its call for the revival of the old common Turkish-Arab glory. The attitude to new political changes in the Arab community is a planned, legitimate one which aims to seize the opportunity by politely setting Islam as a main shared factor by the Turks and Arabs. Turkey is also seeking to fill in the vacuum left by the fall of some Arab regimes as well as helping Western aspirations of seizing the same chance to fail. The stance on Israel is a good means to build confidence in most Arab and Muslim societies.

Section Three, **Turkish Model and Post-Uprising Arabs**, investigates the strong regional and global interest displayed by observers and journalists in the experience of the fledgling ruling party. AKP put forward an innovative approach differentiating between politics and religion as follows:

- Religious principles do not have to take an official manner, but can be included in a politician's thoughts and actions.
- Religious values and social life must be mixed.
- Explicit religious agenda must be separated from political programmes, but basic Islamic values are indispensible to these programmes.

Since the Turkish Model has managed to make a number of important achievements for the people and the state, a great deal of discussion is raised on the potential of copying the experience in Arab countries. It is argued here that it is possible to benefit from it to serve the situation iin those countries, but complete replication is not acceptable.

Section One of Chapter Two is concerned with **Political Changes in the Arab World: Turkey vs. U.S.** which highlights new changes in Turkish foreign policy before the Arab spring. They result from shifts in the country's social composition, forces and approaches, new internal and external vision and interests for the new political leadership, and increasing influence of public opinion on the making of decisions directly associated with the Turkish people's general interests. In addition, the U.S.

as a national resistance movement, instead of a terrorist group. Ankara has also taken part in Arab summit conferences and become an observing member of the Arab League.

The regional and international context helped in shaping this policy.The absence of a leader state in the region as well as the unacceptance of Iran to play such a role made the neighbouring countries look for a powerful ally to counter the great Israeli influence on the international policies in the region. Ankara, then, had to approach the Arabs in the form of positive policies. America's choice of Turkey as a symbol of democracy and leader of the Muslim World, and Turkey's effectiveness in solving regional disputes and conflicts in the region are factors that pushed for a significant role in the Middle East.

There are determinants for current Turkish-Arab relations, some of which are political, based on Ankara's regional and international role. Some are strategic, related to NATO membership and alliance with Washington. Others are geo-political, economic (market and oil), cultural, social and religious.

However, the Arabs are divided in their way of viewing New Turkey. Some see this foreign policy as a great service and support to Arab issues, whereas others believe it to be an infiltration and filling in a sensitive vacuum when the Arabs lacked a regional leader. A third party opposes such a role for reasons of rivalry or fear.

It is concluded here that the construction of powerful, stable Turkish-Arab relations is a very good chance in the light of democratic changes and uprisings in the Arab World. A practical Turkish role in the Middle East can be enhanced through Arab interests against the growing Iranian influence.

Section Two of Chapter One is titled **Turkey and Political Changes in the Arab World**. The Turkish shift with regard to Arab issues took place when the AKP party, led by Receb Tayyib Erdogan, took over. Basically, it is the Turkish patronage of Arab interests and uprisings but in a new Islamic form.

Abstract

Turkish Shift
Towards
the Arab World

The present book aims at exploring the truth of the Turkish shift towards the Middle East as well as other parties' reactions to the new situation, mainly with the political changes in the region. The book consists of a preface and two chapters: **Turkish Stance on Political Changes in the Arab World and U.S./ Israeli Attitudes to the Turkish Shift**.

The preface titled **Turkish Foreign Policy: Internal Preview** underlines the huge difference made by the Turkish Foreign Ministry in its policies. It seems clear that the internal changes paved the way for a new perspective to put forward various assumptions of the neighbours in the mindset of policy makers. Such a new foreign policy does not seek a role of dominance but represents a comprehensive approach to build peace and security on the basis of active participation in these areas. Following this kind of thought, Turkish policy makers have gained enough self-confidence and political will to carry on with their efforts in the peace process all over the region.

There are several mechanics adopted by Ankara in a bid to achieve foreign policy goals within the new vision. One of them is the integration of foreign affairs in a single inclusive framework. Another is the equal distance given to all parties, which would reassure all regional players of a constructive role in Turkish policy.

Section One of Chapter One, **Turkish Foreign Policy and the Arab World**, discusses the growing influence of Turkish foreign policy on the Arab World. On top of that was the launching of the Freedom Flotilla to break the siege on Gaza as well as the introduction of Hamas to the international community

Table of Contents

Middle East Studies Center
Jordan

Turkish Shift towards the Arab World

Participants

Bulent Aras
Jawad El-Hamad
Khaled Abu al-Hasan
Abdul-Hamid Kayali
Ali Bakeer
Sabri Sumaira

Studies **60**

The views of the contributors does not necessarily stand to MESC *position*

Second Edition

Amman – 2012

Copy Rights Reserved to MESC

To order our publication:

Middle East Studies Center

P.O.Box 20543 – Amman 11118 – Jordan
Tel: ++962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo
http:// www.mesc.com.jo
and All Jordanian & Arabic Libraries

Turkish Shift
towards
the Arab World

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90